

کتابخانه
جلد شورای
اسلامی



بسم الله الرحمن الرحيم والشمس

مخولت اللهم على حسن توفيق البداية في علم الذرية والرواية
ولنسلك حسن الرقاية في جميع الاحوال الى النهاية ونصلي
على نبيك وجديك محمد المنقذ للخلق من الغواية المرشد لهم
الى الحق وسبيل الهداية وعلى آله الاطهار واصحابه الاخيار
صلوة دائمة متصلة لا يبلغ لها غاية ونسلم تسليماً وبعد
الحمد لله بما هو اهله والصلوة على مستحقها فهذا كتاب
مختصر وضعناه في علم ذرية الحديث وهو علم يبحث فيه عن
متن الحديث وطرقه من صحيحها وسقيمها وعملها وما يحتاج
اليه ليعرف المقبول منه والمردود وموضوع الراوي والروي

اراد طاب الله
ما فيه من ابرار خفيته
تقدمه يتخرجها المارة الفهم

منه

من حيث ذلك وعمايته معرفة ما يقبل من ذلك ليعمل به وما يرد
منه ليتجنب مسائله ما يذكر في كتبه من المقاصد وبيان
مصطلحاتهم في هذا العلم من المفهومات المنقولة عن معانيها
اللغوية والمختصة لها كما سيرد عليك ان شاء الله جلنا
وضعه على وجه الاجاز والاختصار دون الاطباب والاكثار
ليسهل حفظه ويكثر نفعه فان طباع اهل الزمان لا يتحملون
الكثير من العلم خصوصاً في هذا الشأن وهو مرتب على مقدمة
واربعة ابواب سائلين من الله تعالى الهام الحق والدلالة على
صوب الصواب **فالمقدمة** في بيان اصوله واصطلاحاته
التي يحتاج طالبه الى معرفتها ومدارها على المتن والاسناد و
السند ونحوها الخبر والحديث مترادفان بمعنى واحد وهو
اصطلاحاً كلام يكون نسبته خارج في احد الارزمنة الثلاثة
اي يكون له ههنا في الخارج نسبة شوية او سلبية تطابقه

منه

البحث بالكتاب
والشفا

اي يطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا سلبين وشبهين
 او لا يطابقه بان يكون احدهما شوبيا والاخر سلبيا والكلام في
 التعريف بمنزلة الجنس وخرج بقوله لنسبته خارج الاشياء
 فانه وان شتمل على النسبة الا انه خارج لغيرها بل لفظ سبب
 لنسبة غير مسبوقه باخرى وتوضيح ذلك ان الكلام انما يكون
 لنسبته بحيث يحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجب لما من غير
 قصد الى كونها دالة على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيين
 وهو الاشياء او يكون نسبته بحيث يقصد ان لها نسبة خارجية
 اي ثابتة في نفس الامر بقطابقة او لا يطابقه وهو الخبر فاذا قلت
 زيد قائم فقد ثبت لزيد في اللفظ نسبة القيام اليه ثم في
 نفس ليدان يكون بينه وبين القيام نسبة بالاجاب والسلب
 فانه في نفس الامر لا يخفى من ان يكون قائما او غير قائم بخلاف
 قه فانه وان شتمل على نسبة القيام اليه لكنها نسبة حادثة

بش
 اراد بها حاصلة والثانية ما
 الماضي والمستقبل والحال
 صلاحيته اسم الفاعل للجمع
 عكس دام ظله

الامر

من اللفظ

من اللفظ لا يدل على ثبوت امر اخر خارج عنها يطابق ولا ومن ثم
 لم يحتمل الصدق والكذب بخلاف الخبر وهو في الخبر المراد للصدق
 اعم من ان يكون قول الرسول ص والامام ع والصحابي والتابعي
 وغيرهم من العلماء والصالحين وخوهم وفي معنى فعلهم وتقديرهم
 هذا هو الاشهر في الاستعمال ولا وفق لعموم معناه اللغوي
 وقد يخص الثاني وهو الحديث بما جاء عن المعصوم من النبي و
 الامام ويخص الاول وهو الخبر بما جاء عن غيره ومن ثم قيل لمن
 يشغل بالتواريخ وما اشاكلها الاخبارى ولم يشغل بالسنة
 النبوية الحديث وما جاء عن الامام عندنا في معناه ويجعل
 الثا وهو الحديث اعم من الخبر مطلقا فيقال الكل خبر حديث عن
 عكس وبكل واحد من هذه الترتيدات قابل والاثرا اعم منها
 مطلقا فيقال لكل منهما اثر باي معنى اعتبرنا وقيل ان الاثر
 للخبر وقيل الاثر ما جاء عن الصحابي والحديث ما جاء عن النبي

قوله يدل على ثبوت امر اخر خارج عنها يطابق ولا

بشر

بش

من الأرض ما صلب
من الأرض ما ارتفع
فكان الحوت والسمك من الغدير
لا يزال كبد ولا عظم ولا لحم
نبت في الخارج فأكثرت ماء الفقا
لبي تبين الإخبار والامتن
لكنك صلا حلت في الغدير
فكملت رسول الله تعال
يعلم لا يتحقق بها إلا الإقبال
ولعلي لا رسول إلا الله
الزواجر في الدين خوارق
من أن يكون الدين ناسكاً
فخوفاً وكفى ناسكاً
مثل هذا أحد ما كان مما
اطلاق الحوت على الحوت به
ع د ا م ح ك د

ليته
في السنة
طريق المرحه
لا

وفي كذبهم عدم مطابقة الاعتقاد ان غير مطابق وتخرج عنهما
 فليس يصدق ولا كذب وتحرير كل هذه ان الخبر ما مطابق للواقع
 اولاً وكل منهما اما مع اعتقاد ان مطابق واعتقاد ان غير مطابق
 او بدون الاعتقاد فهذا ستة اقسام واحد منها صادق وهو
 المطابق للواقع مع اعتقاد ان مطابق واحد كاذب هو غير
 المطابق مع اعتقاد ان غير مطابق ولا يبعد الباقية وهي المظان
 مع اعتقاد الامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة
 مع اعتقادها او بدون الاعتقاد ليس يصدق ولا كذب فكل من
 الصديق والكاذب يتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واستند
 الى قوله تعالى فترى على الله كذبا ام بجهنم حيث حصر الكفار الخبايا
 النبي صلى الله عليه وآله والاشجار والحيوان على سبيل منع الخلو ولا
 شبهة في ان المراد بالثاني غير الكذب لانهم جعلوه قسمه هو
 يقتضي ان يكون غير وغير الصادق ايضا لانهم لا يعتقدون

في قوله تعالى فترى على الله كذبا
 كذا في قوله تعالى فترى على الله كذبا
 كذا في قوله تعالى فترى على الله كذبا

صدق

صدق صريحا كما نؤمن اهل اللسان عارفين باللغة وقولوا
 بواسطة ان يكون من الخبر ما ليس صادق ولا كاذب ليكون هذا
 بينهم وان كان صادقا في نفس الامر واجيب ان بواسطة التي
 اثبتوها انما هي بين افتراء الكذب والصدق وهو غير الكذب لا يثبت
 هو انحصار من الكذب ان لم يكن قسمي للاعم ومجموعة الى حصر
 الخبر الكاذب في نوعيه وهما الكذب عن عمد والكذب لا عمد
 ونسبه بقوله سواء وافق اعتقاد المخبر ام لا على خلاف النظام
 حيث جعل صدق الخبر ومطابقته لاعتقاد المخبر مطلقا وكذا
 عدم المطابقة كذلك فجعل قول القائل السحاب معتقد ذلك
 صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذا بحسب ما يقتضيه
 تعالى اذا جاءك المنافقون الى قوله والله يشهد ان المنافقين
 كاذبون سبحانه الله تعالى عليهم بانهم كاذبون وقولهم انك

لزم

في قوله تعالى فترى على الله كذبا
 كذا في قوله تعالى فترى على الله كذبا
 كذا في قوله تعالى فترى على الله كذبا

حيث

وهو لا يستلزم المدعى ان النظر في المقدمات
البعيدة لا يوجب كون الحكم نظريا كالعدم النتيجة ولا ان
المقتضى حصول هذه العلم بالخبر عنه دون العكس ما علم جوه

مخبر بفتح الباء كذلك اي الضرورة كوجوبه مكد في علم صدق في خبر
قطعا لكن كسبا لا ضرورته كخبر الله تعالى في الكذب عليه بالاستدلال
وخبر الرسول اعم من خبر نبينا ص وخبر الامام عندنا كذلك دورا
للعصمة المعبرة فيهم بالدليل وخبر جميع الامة باعتبار الاجمال
الثابت حقيقة مدلوله بالاستدلال والخبر المتواتر معنى كشيء مقتضا
على كرمه وكرم حاتم فانه قد روى وقايع وشجاعة وكرهما
وان لم يتواتر اكل واحد لكن القدر المشترك متواتر والخبر
المختلف بالقرائن كمن يخبر عن مرضه عند الحكيم وبضه ولو
يدلان عليه وكذا من يخبر عن موت احد والنياح والضياع
في بيته وكما عاين مرضه وامثال ذلك كثيرة وانكار جاتا

اصل

اصل العلم به المختلف عنه خطأ لجواز عدم الشرايط في صورة
التخلف خصوصاً مع عدم الضبط لهذه الجهات بالعبارة التي
وما الى الخبر الذي علم وجوده بخبره بالنظر كقولنا محمد رسول الله
وقايع كذب كذا في ذلك اي الضرورة والنظر وامثلهما يعلم بالمقا
على السابق فالعلم كذب ضرورية ما خالف المتواتر وما علم عند
وجوده مخبر ضرورية حسنا او وجدا او بديها وكسبا الخبر
المخالف لما دل عليه دليل قاطع بالكسب ومنه الخبر الذي يتوقف
الدواعي على نقله ولم ينقل كسقوط المؤذن عن المنارة ونحو ذلك
وقد يعتمل الخبر الامر من الصدق والكذب بالنظر الى اتماد جميع
الاخبار يحتملها كذلك كذا كثير الاخبار فان الموافق منها
للقسمين الاولين قليل وينقسم الخبر مطلقا اعم من المعلوم
صدقه وعدمه المتواتر واحدا والاول هو ما بلغت رواته
في الكثرة مبلغا احاطت الغادة توافقه اي اتفاقهم على الكذب

فمن خبر المتواتر والادراك

عطف على قوله ضرورة والتقدير والمعلوم
كذب كسبا الخبر

بلغ

حيث

واستمر ذلك الوصف في جميع الطبقات بتعدد بان يرويه قوم عقيم
وهكذا الى الاول فيكون اوله في هذا الوصف كخره ووسطه كطرفه
ليحصل الوصف وهو استخالة التواطى على الكذب للكثرة في
جميع الطبقات المتعددة وبهذا ينتفى التواتر عن كثير من الاخبار
التي قد بلغت روايتها في زماننا ذلك الحد لكن لو يتفق ذلك
في غير خصوص في الانباء وظن كونها متواترة من لم يتقطن
لهذا الشرط ولا ينحصر ذلك في عدد خاص على الاصح بل المعتبر
العدد المحصل للوصف فقد يحصل في بعض الخبرين عشرة اقل
وقد لا يحصل انما بسبب قربهم الى وصف الصدق وعدمه
وقد خالف في ذلك قوم فاعتبروا اثني عشر عدد النقباء وعشرين
لاية العشرين الصابرين والسبعين لاختيار موسى لهم ليحصل
العلم بخبرهم اذا جعلوا وثلاثمائة وثلاث عشرة عدد اهل يد رولا
يخفي في هذه الاختلافات من فنون الخرافات واتى ارتباط

نحو

لهذا العدد بالمراد وما الذي اخرج به عن نظائره من ذكر في القرآن
من ضرورة الاعداد وشرط حصول العلم به في الخبر المتواتر
انتفاء او اي انتفاء العلم المستفاد منه اضطراب عن السامع لا
تحصيل الحاصل وتحصيل التقوية ايضا محال لان العلم يستحيل
ان يكون أقوى مما كان وان لا يسبق شبهة الى السامع او تليده
ينا في موجب خبره بان يكون معتقدا فيه وهذا شرط اخص به
السيد المرتضى رحمه الله وبعده عليه جماعة من المحققين وهو جدد
في موضعه وأصح عليه بان حصول العلم عقيب خبر التواتر اذ كان
العادة جازان يختلف ذلك باختلاف الاحوال فيحصل للسامع
اذا لم يكن قد اعتقد نقض ذلك الحكم قبل ذلك ولا يحصل اذا اعتقد
ذلك وبهذا الشرط يحصل الجواب لمخالف الاسلام من الفرق
اذا ادعى عدم بلوغه التواتر يدعوى نبينا ص النبوة وظهور
المعجزات على يد موافقة لدعواه فان المانع لحصول العلم

العلم يستحيل ان يكون أقوى مما كان وان لا يسبق شبهة الى السامع او تليده

العلم يستحيل ان يكون أقوى مما كان وان لا يسبق شبهة الى السامع او تليده

العلم يستحيل ان يكون أقوى مما كان وان لا يسبق شبهة الى السامع او تليده

لهم بذلك دون المسلمين سبق الشهادة الى غيبه ولولا الشرط
 المذكور لم يتحقق جوابا لهم عن غير محقرة القرآن وبهذا الجواب
 السيد عن نفى مرجح الفد تواتر النص على قامة علي ع حيث أنهم
 اعتقدوا ان نص الشهادة واستناد الخبرين الى الحسن بن علي بن
 المخبر عنه محسوسا بالبصر وغيره من الحواس الخمس فلو كان
 مستند العقل كحدث العالم وصدق الانبياء لم يحصل لنا
 العلم وهو ان التواتر يتحقق في اصول الشرائع كوجوب الصلوة
 اليومية والزكاة والحج تحققات كثيرة وفي الحقيقة مرجعيات
 تواترها الى المعنوي لا القضي والكلام في الاخبار الدالة عليه
 كغيرها وقيل يتحقق في الاحاديث الخاصة المنقولة الفاظ
 مخصوصة لعدم اتفاق الطرفين والوسط فيها وان تواتر
 مدلولها في بعض الموارد كالاجابة الدالة على شجاعة علي ع
 وكرم خاتم ونظايرهما فان كل فرد خاص من تلك الاخبار

الدالة

الدالة على ان علي ع قتل فلانا وفعل كذا غير متواتر وكذا الاخبار
 الدالة على ان حائنا اعطى الفرس الفلانية والرجل والرجل وغيرها
 الا ان القدر المشترك بينها متواتر بل عليه تلك الجزئيات
 المتعددة آحادا بالتضمن وعلى ينزل ^{هذه} ما ادعى الرضا في متبعه
 تواتر من الاخبار الدالة على النص وغيره الا شبهة في ان كل
 واحد من تلك الاخبار آحاد وقدما وما الى ذلك في مسائله
 الثبائيات ولم يتحقق الى الآن خبرا خاصا يبلغ حد التواتر الا
 ما سياتي في حق قيل والفايل ابو الصلاح من مثل عن ابراهيم قال
 لذلك اعياه طلبه هذا مع كثرة روايتهم قديما وحديثا و
 انتشارهم في اقطار الارض قل وحديث ثمة الاعمال والنيات
 ليس منه اى من المتواتر وان نقله الآن عدد التواتر واكثر
 فان جميع علماء الاسلام ورواة الحديث الآن يروونه وهم
 يزيدون عن عدد التواتر ضعفا فامضا عفة لان ذلك التواتر

نقله في كبرى

يعني ان القدر المشترك
 بين الاخبار هو ما تواتر
 عليه من الجزئيات
 كقوله قتل فلانا
 وفعل كذا

المأخوذ قد طرأ في وسط اسناده الى الان دون قوله فقد انفرد به
 جماعة مترتبون او ثباتهم من لا يخرج بهم عن الآحاد واكثر ما
 ادعى تواتره لمن هذا القيل نظري في التواتر الى تحقيقه في زمانه
 او هو وما قبله من غير استقصاء جميع الازمنة ولو انصف لو
 الاغلب حكوا في الازمنة بان بقاء الحديث الموضوع ابتداء
 متواتر بعد ذلك لكن شرط التواتر مفقود من جهة الابتداء
 وتنازع بعض المتأخرين في ذلك وادعى وجود المتواتر بكثرة وهو
 غريب نعم حديث من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار
 يمكن ادعاء تواتره فقد نقله عن الترمذي من الصحابة الجمع الغفير
 اي الجمع الكثير قيل الرواية له اربعون وقيل ثمانين بفتح التثنية
 وتشديد اللام ومكسورة وقد تخفف ما زاد على العقد الى ان
 يبلغ العقد الآخر والمراد ههنا اثنان وستون بحاشيتي
 ولو قيل العدة الراوي لهذا الحديث في ازدياد وظاهر التواتر

عقود

يتحقق بهذا العدة بل ما دونها واحاد وهو ما لم يثبت الى المتواتر
 منه اي من الخبر سواء كان الراوي واحدا ام اكثر ثم هو اي خبر
 الواحد مستفيض ان زادت روايته عن ثلثة في كل مرتبة او زادت
 عن اثنين عند بعضهم ما اخذ من فاضلنا فيفيض فضا ويقال
 له المشهور ايضا حتى يزيد روايته عن ثلثة او اثنين يسمي بذلك
 لوضوحه وقد يغاير بينهما اي بين المستفيض المشهور بان
 يجعل المستفيض ما انصف بذلك في ابتداء روايته انه على
 الشواء والمشهور اعلم من ذلك فحديث ائمة الاعمال الى ثلثين مشهور
 غير مستفيض لان الشهرة اتما طرأت له في وسطه كما مر وقد
 يطلق المشهور على ما اشتهر على الازمنة وان اخضعنا اسنادا واحدا
 بل ما لا يوجد له اسناد اصلا وغريب ان نفرد براوي واحد
 في موضع وقع التفرقة به من السند وان تعددت الطرق
 اليه او منه ثم ان كان الانفراد في اصل سند فهو الفرق المطلق

الحديث لا يثبت له
 او امام كثر
 السند طرق الكثر
 ووجهه من
 رواه جماعة

بعضهم في الخبر الواحد لا غير
بعضهم في الخبرين
بعضهم في الخبرين
بعضهم في الخبرين

والا فالمراد السببي وغيرهما أي تقسيمه خبر الواحد الى غير
المستفيض والغريب وهو ما عد ذلك المذكورين الاقسام
فيه العزيز وهو الذي لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين سمي
عزيز القلة وجودة او لكونه عزاي قوي بحججه من طريق اخرى
ومنه القبول وهو ما يجب العمل به عند الجهل وكما يخبر المحقق
بالقرائن والصحيح عند الأكثر والحسن على قول والمردود هو
الذي لم يرجح صدق الخبر لبعض الموانع بخلاف المتواتر
مقبول لا فائدة القطع بصدقه بخبر ومنه المشتبه حاله
بسبب اشتباه حال راويه وهو ملحق بالمردود عندنا حيث
ظهر عدالة الراوي ولا يكتفي بظاهر الاسلام والايمان
الاخبار يطلقها متواترة كانت ام آحادا صحيحة كانت ام لا
غير مختصة في عدد معين بحيث لا يقبل الزيادة عليه لا مكا
وجود اخبار اخرى بيد بعض الناس لم يصل الى الجامع ومن

بالغ

بموجب

بالغ في تتبعها وحصرها في عدة كقول احمد فتح من الاحاديث
سبع مائة الف وكثير محجب ما وصل اليه لوصول ذلك لراياد
اصحابنا البعد لكثرة من روى عن الائمة عم منهم وكان قد استقر
امر المتقدمين على اربعة ائمة مصنف لاربعة ائمة مصنف بموا
الاصول وكان عليها اعتمادهم ثم تداعت الحال الى هذا يعظم
تلك الاصول وكثيرها جماعة في كتب خاصة تقريبا على المتداول
واحسن ما جمع منها الكتاب الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني والتهذيب
للشيخ ابن جعفر الطوسي ولا يستغنى أحدهما عن الآخر لاقبال
اجمع لفنون الاحاديث والثاني اجمع لاحاديث المختصة بالاحكام
الشرعية واما الاستبصار فانه اختص من التهذيب غالبا
فيمكن القناعة به وان اختص بالبحث عن الجمع بين الاخبار
المختلفة فانما ذلك امر خارج عن اصل الحديث وكما بين لا يخفى
فيه حسن ايضا الا انه لا يخرج عن الكتابين غالبا وكيف كان

فاخبارنا ليست مخصصة فيها الا ان ما خرج عنها قد صار لان
 غير مضبوط ولا يكفل الفقيه بالبحث عنه واعلم ان من لم يثبت
 نفسه لا يدخل في الاعتبار اى اعتبار اهل هذا الفن الا نادرا
 وانما يدخل في اعتبار الباحث عنه بخصوصه كالفقيه في
 متون الاحاديث الفقهية والشارح لمباحث بحث عما يتعلق
 برمتها بل يكفى الحديث صفة من القوة والضعف وغيرها
 من الاوصاف بحسب اوصاف الرواة من العدالة والضبط و
 الايمان وعدمها كين ذلك وبحسب الاسناد من الاتصال و
 الانقطاع والارسال والاضطراب وغيرها وبحسب البحث من
 ذلك وهذا العلم بذكر اوصافه يتميز بعضها عن بعض بحسب
 بيان انواع من الصحة واضدادها من الحسن والنقص والضعف
 وغيرها حتى يقال حديث صحيح او حسن او موثق او ضعيف و
 يخبر الى بيان الجرح للرواة والتعديل لهم فيقال فلان ثقة

من لم يثبت نفسه لا يدخل في الاعتبار اى اعتبار اهل هذا الفن الا نادرا

او غير

او غير ثقة او مشهور او مجهول وكذب وخوذلك ليرتب عليه
 ما سبق من الانواع واذا نظر الى حال الطالب ليجر النظر الى كيفية
 اخذ وطرق تحمله من القراءة والسماع والاجازة والمناولة
 وغيرها ويخبر الكلام الى البحث عن اسماء الرواة للثقة للاسم
 والمفارقة وانسابهم ونحو ذلك وهذا التفرع يناسب افراد كل
 مطلب منها باب يختص فهمها ابواب اربعة الاولى في اقسام
 الحديث والثاني فيمن يقبل روايته او يرد والثالث في طرق
 تحمله ومجمله وكيفية روايته والرابع في اسماء الرجال طبقاتهم
الباب الاول في اقسام الحديث واصولها المنفصلة الى البحث عنها
 اربعة وباقى الاقسام يرجع اليها **الاول** الصحيح وهو ما اتصل
 بسند الى المعصوم بنقل العدل الاماني عن مثله في جميع الطبقات
 حيث تكون متعددة فخرج بائنا السند المقطع في اى
 مرتبة اتفقت فانه لا يسمي صحيحا وان كان روايته من رجال

من لم يثبت نفسه لا يدخل في الاعتبار اى اعتبار اهل هذا الفن الا نادرا

التصحیح وشمل قوله الى المعصوم النبي الامام ويقول به نقل
العدل الحسن ويقول الامام الموثق ويقول في جميع الطبقات
ما اتفق فيه واحد ^{والمراد} بغير الوصف المذكور فانه بسببه يلحق بها
يناسبه من الاوصاف بالتصحیح وهو ^{المراد} كل من عرف من اصحابنا
كالشهيد والذكرى بانهما اتفقت روايته الى المعصوم بعد
الماضي فان اتصاله بالعدل المذكور لا يلزم ان يكون في جميع
الطبقات بحسب إطلاق اللفظ وان كان ذلك مراداً فثبت بقوله
وان اعتل الشذوذ على خلاف ما اصطاح عليه العامة من تعريفه
حيث اعتبر واسلامته من الشذوذ وقالوا في تعريفه انه ما
اتصل بسنداً بنقل العدل القاطع عن مثله وسلم عن مثله وذو
وشمل تعريفهم باطلاق العدل جميع فرق المسلمين تقليداً وولاية
المخالف للعدل ما لم يبلغ خلافاً في حد الكفر او يكتن ذاعبه او
يؤوي ما يقوى بدعنه على اصح اقوالهم وبهذا الاعتبار كثرت

مدرسه الشافعية
الربيع الثامن
مدرسة الشافعية

فقيلوا

Handwritten notes in Devanagari script:

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
॥ अथ श्रीसुभाषितम् ॥

احاديثهم الصحيحة وقت احاديثنا مضافا الى الكفاية في العدا
من الاكتفاء بعدم ظهور النقص والبناء على حال السلم والاخيار
الحسنة والموثقة عندنا صحيحة عندهم مع سلامتها من المناقضات^{نفي}
المذكورين واحترزا وبإسلامة من الشذوذ عما رواه الثقة
مع مخالفته ما روى الناس ولا يكون صحيحا ما اراد وبالعلة
ما فيه اسباب خفية قاذرة يستخرجها الماهر في الفن واضحا
لم يعبروا في هذا الصحيح ذلك والخلاف في مجرد الاصطلاح الا
فقد يقبلون الخبر الشاذ والمعطل ونحن فلا نقبلهما وان خلا
في الصحيح بحسب العوارض وقد يطلق الصحيح عندنا على سليم
الطريق من الطعن بما ينافي الامرين وهما كون الراوي ايضا
عدلا اماميا وان عثر اضع ذلك الطريق السالم ارسالا و
قطع وبهذا الاعتبار يقولون كثير اروي ابن ابي عمير الصحيح
كذا وفي صحيحته كذا مع كون روايته المنقولة كذلك مرسله

المصوم من لم يدركه

والصحة والبرهان
والصحة والبرهان
والصحة والبرهان

۱۹۱۹

ومثله وقع لهم في المقتطوع كثيرا وبالحجلة فيطلقون الصحيح على ما كان
رجال طريقه المذكورون وفيه عد ولا مائة وان اشتمل على
امر اخر بعد ذلك حتى اطلقوا الصحيح على بعض الاخايش المروية
عن غير ائمانى بسبب صحة السند اليه فمالوا في صحته فلان
وجدنا ما صححه من عدل او في الخلاصة وغيرها ان طريق
الفقيه الى معوية بن ميسرة والفايد الاحمسي الخالد بن يحيى
والعبد الاعلى مولى آل سام صحيح مع ان الثلاثة الاولين ليس
عليهم بوثيق ولا غير والاربع لم يوثقوا وان ذكر في القسم
الاول وكذلك نقلوا الاجماع على تصحيح ما يصح عن ابان بن
عثمان مع كونه فطحيا وهذا كله خارج عن تعريف الصحيح الذي
ذكره في التعريفين خصوصا الاول المشهور في هذا الصحيح
ما يفيد فايده الصحيح المشهور كصحيح ابان ومنه ما يراى منه
وصف الصحة دون فايدها كالتسام طريقه مع حقوق الارباب

هذا هو الصحيح المشهور
الاجماع على تصحيح ما يصح
عن ابان بن عثمان مع كونه
فطحيا وهذا كله خارج
عن تعريف الصحيح الذي
ذكره في التعريفين خصوصا
الاول المشهور في هذا
الصحيح ما يفيد فايده
الصحيح المشهور كصحيح
ابان ومنه ما يراى منه
وصف الصحة دون فايدها

به والقطع او الضعفا واليها لا يمتد من اتصال الصحيح فينبغي التذ
لذلك فقد دل فيه اقدم اقوام **الثاني** الحسن وهو ما اتصل
سند ذلك الى المعصوم بائمانى مدوح من غير نص على عدل
مع تحقق ذلك في جميع مراتبه اى جميع رواه طريقه او تحقق
ذلك في بعضها بان كان فيهم واحد ائمانى مدوح غير موثق مع
كون الباقي من الطريق من رجال الصحيح فيوصف الطريق بالحسن
لاجل ذلك الواحد واحتمل يكون الباقي من رجال الصحيح عاكوا
دون فائده يلحق بالمرتبة الدنيا كالوكان فيه واحد ضعيف
فانه يكون ضعيفا او واحد غير ائمانى عدل فانه يكون من الموثقين
وبالحجلة فينبغ احسن ما فيه من الصفات حيث تعدد و
كله وارد على تعريف من عرف من الاصحاب كالشهيد رحمه الله
بانه ما رواه الممدوح من غير نص على عدل الله فانه ليشمل ما
كان في طريقه واحد كذلك وان كان الباقي ضعيفا فضلا

عن غيره ويبدأ أنه لم يثبت الممدوح بكونه اماميا مع انه مراد
ويطلق الحسن ايضا على ما يشتمل الامرين وهما كون الوصف المذكور
في جميع مراتبه وفي بعضها بمعنى كون رواته متصفين بوصف
الحسن الى واحد معين ثم يصير بعد ذلك ضعيفا او مقطوعا
او مرسل كما مر في الصحيح مع اضافة رواته بالوصفين ^{هنا}
كون كل واحد اماميا وممدوحا على وجه لا يبلغ العدالة
كذلك اي كما ان الصحيح يطلق على سليم الطريق ما ينافي الامر
وان لم يفضل من هذا القسم حكم العلامة وغيره بكون طريق
الفقيه الى هذا ^{بين} جدير حسنا مع انهم لم يذكر واحدا من ذلك
بمدح ولا فلاح ومثله طريقه الى ادريس بن زيد وان طريقه
الى سماعة بن مهران حسن مع ان سماعة واقفي وان كان ثقة
فيكون من الموثق لكنه حسنة بهذا المعنى وقد ذكر جماعة
من الفقهاء ان رواية زرارة في غيبة الحج اذا قضاه ان لا ^{لها}

بوجه

حجة الاسلام من الحسن مع انها مقطوعة ومثل هذا كثير فينبغي
مراعاة كثر الثالث الموثق سمي بذلك لان روايته ثقة وان
كان مخالفا وهذا فارق الصحيح مع اشتراكهما في الثقة ويقال له
القوى ايضا لقوة الظن بجانبه بسبب وثيقته وهو ما دخل في
طريقه من فضل اصحاب على وثيقته مع فساد عميدته بان كان
من احد الفرق المخالفة للامامية وان كان من الشيعة واختر
بقوله فضل اصحاب على وثيقته عما رواه المخالفون في صحاحهم
التي وثقوا روايتها فانها لا تدخل في الموثق عندنا لان العبرة بثبوت
اصحابنا للمخالف لا بثبوت غيرنا لانا لا نقبل اخبارهم بذلك وهذا
يندفع ما يؤولهم من عدم الفرق بين روايته من مخالفا من ذكر
في كتب حديثنا وما رواه في كتبهم وح ذلك كله ملحق بالضعيف
عندنا لما سياتي من صدق تعريفه عليه فيعمل منه بما يجعل به
منه ولم يشتمل ما فيه اي ما في الطريق على ضعف والا لكان

الطريق ضعيفا فانه يتبع الاخس كما سبق وبهذا القيد سلم
 ما يرد على تعريف الاحتجاب له بان الموثق ما رواه من يتبع على
 توثيقه مع فساد عقيدته فانه يشمل باطلا لا مالوكا في الطر
 واحدا كذلك مع ضعف الباقي وليس يراد كما مر وقد يطلق القوي
 على مروي الاما في غير المدح ولا المذموم كقبح من درج و
 ناجية بن عمارة الصيداوي واحمد بن عبد الله بن جعفر الحميري
 وغيرهم كثيرون وقولنا غير المدح ولا المذموم خير من قول
 الشهيد رحمه الله وغيره في تعريفه غير المذموم مقتصرين عليه
 لان ذلك يشمل الحسن فان الاما في المدح غير مضموم ولو فرض
 قلة مدح ودم كما اتفق الكثيرون على تعريف الحسن ايضا و
 الاول ان يطلب الترجيح ويعمل بمقتضاها فان تحقق التعا
 لم يكن حسنا وعلى هذا فينبغي زيادة تعريف الحسن بكون
 المدح مقبولا فيقال ما اتصل بسند الاما في مدح مدحا

الضعف في كل ما لا يثبت
 وكان قاضي القضاة
 السيد بطون
 بن محمد

بنو

مقبولا او غير معارض بدم ويخوذلك الرابع الضعيف وهو
 ما لا يجمع فيه شروط احدى الثلثة المتقدمة بان يشمل طريقة
 على مجروح بالفسق ويخولا ويجعل الحال او ما دون ذلك كالمصنف
 ويمكن ان يدراج في المجروح فيستغنى عن الشق الاخير ودرجا
 في الضعف متفاوتة بحسب بعدة عن شروط الصحة فكلما بعد
 بعض رجاله عنها كان قوي في الضعف وكذا ما ذكره في الرواة
 المجروحون بالنسبة الى ما قبل فيه كما تتفاوت درجات الصحيح و
 اخويه الحسن والموثق بحسب مكانة من اوصافها فارواه الاثنا
 الثقة الفقيه الورع الصاب كابر بن ابي عمير اصح ما رواه من
 نقص في بعض الاوصاف وهكذا الى ان ينتهي الى اقل مراتبه
 وكذلك ما رواه المدح كثيرا كابرهم بن هاشم احسن
 ما رواه من هودونه في المدح وهكذا الى ان يتحقق سماء
 وكذا القول في الموثق فان ما كان في طريقه مثل على بن

فضال

وابان بن عثمان اقوى من غيره وهكذا ويظهر اثر القوة عند
 التعارض حيث يعمل بالاتمام الثالثة او يخرج احد الاخيرين
 شاهداً او يعارض صحيحان وحضان حيث يجوز العمل به و
 كثيرا ما يطلق الضعيف في كلام الفقهاء على رواية المخرج خا
 وهو استعمال الضعيف في بعض موارد وامر سهل واعلم
 ان من منع العمل بخبر الواحد مطلقا كاستيد المرتضى ينتفي عنه
 فايده البحث عن الحديث غير المتواتر مطلقا ومن جوز العمل بخبر
 الواحد كما كثر المتأخرين في الجملة فايده القيد التنبيه على ان
 من عمل بخبر الواحد لم يعمل به مطلقا بل منهم من خصه بالصحيح
 ومنهم من اضاف الحسن ومنهم من اضاف الموثق ومنهم من
 اضاف الصحيح الضعيف على بعض الوجوه كما سنبه عليه فالحا
 خبر الواحد على اى وجه كان قطع بالعمل بالخبر الصحيح لعدم
 المنع منه فان روايته عدول صحيح العقائد لكن لم يعمل به

مطلقا

مطلقا بل حيث لا يكون شاذ او مغاضا لغيره من الاخبار الصحيحة
 فانخرج كطلب المخرج وربما عمل بعضهم بالشاذ ايضا كما اتفق للشيخين
 رحمهما الله في صحة زيارته فيمن دخل في الصلوة بتيمم ثم احدث
 انه يتوضا حيث يصيب الماء ويبنى على الصلوة وان خضاها بجا
 الحديث ناسيا وشذ ذلك كثيرا واختلفوا في العمل بالحسن فمنهم من
 به مطلقا كالصحيح وهو الشيخ رحمه الله على ما يظهر من عمله وكل من
 الكافي في العدالة بظاهر الاسلام ولم يشترط ظهورها ومنهم من
 مطلقا وهم الاكثر ومن حثا شترطوا في قبول الرواية الايمان و
 سواء كان مشهورا من زوجه صاحبها او لا
 العدالة كما قطع به العلامة في كتبه الاصولية وغيره والعجب
 ان الشيخ رحمه الله اشترط ذلك ايضا في كتب الاصول ووقع له
 في الحديث وكتب الفروع الغرائب فانرا يعمل بالخبر الضعيف
 مطلقا حتى ان يختص من اخبار كثيرة صحيحة حيث يعارضه
 باطلا قها وتارة يصرح بترك الحديث لضعفه واخرى بترك الحديث

قلت صحة زيارته فانما هي من الشاذ
 بالنسبة الى عموم بعض العامة وهذا
 ما تقدم به الروايات واعتدوا بالوالد كذا
 الذي ذكره الشيخ رحمه الله في التمهيد
 فيما ياتي وهو ان رواه التمهيد فانما
 لما رواه الاكثر فليس في ذلك مخالفا
 اذ لم يرد خلافها من غير هذا الخبر
 رواية الاكثر لعدم عدم مخالفا
 في ظاهر الحكم من مخالفا في الصلوة
 ونظرا لتفسيره لا يخفى غير تناول
 لما في الحالة فلا يفتقد
 شيخ حسن تدبر

معللاً بأنه خبر واحد لا يجب علماً ولا عملاً كما هي عبارة المرتضى
 وحصل الآخرون في الحسن كالمحقق في المعتبر والشهيد في الذكرى
 فقبلوا الحسن بل الموثق وربما ترقوا إلى الضعيف أيضاً إذا كان
 العمل ضمنونه مشتهراً بين الأصحاب حتى قد يروى عن الخبر الصحيح
 حيث لا يكون العمل ضمنونه مشتهراً وكذلك الخلفاء في العمل بالموثق
 نحو اختلافهم في الحسن فقبله قوم مطلقاً ورواه آخرون فصل
 ثالث ويمكن اشتراك الثلاثة في دليل واحد يدل على جواز العمل
 بها مطلقاً وهو أن المانع من قبول خبر الفاسق هو ضعفه لقوله تعالى
 ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا فنى لم يعلم الفسق لم يحجب التثبت
 عن خبر الخبر مع جهل حاله فكيف مع توثيقه ومداحه وان لم
 يبلغ حد التعديل وبهذا الوجه من قبل المراسيل وقد اجابوا
 بان الفسق لما كان علة التثبت وجب العلم بنفيه حتى يعلم
 وجود انتفاء التثبت فيجب التفتيش عن الفسق ليعلم ابعاده

حق

حتى يعلم التثبت وبعده نظراً لان الاصل عدم وجود المانع
 في المسلم ولان مجهول الحال لا يمكن الحكم عليه بالفسق والمراد بالآية
 المحكوم عليه بالفسق واما الضعيف فذهب الاكثر الى منع
 العمل به مطلقاً لانه لا يثبت عند اخبار الفاسق الموجب لردّه
 واجازة آخرون وهم جماعة كثيرة منهم من ذكرناه مع اعتضاده
 بالشهرة ورواية بان يكثر دونهما وروايتها بلفظ واحد والفا
 تغايرة متناهية والمعنى اوفى بضمونها في كتب الفقه لقوة الظن
 بصدق الراوى في جانبها اى جانب الشهرة وان ضعف الطريق
 فان الطريق الضعيف قد يثبت بالخبر مع اشتها وضمونه كما
 يعلم من اذهب الفرق الاسلامية لقول ابي حنيفة والشافعي وما الى
 واحد باخبار اهلها مع الحكم بضعفهم عندها وان لم يبلغوا حد
 التواتر وبهذا اعند الشيخ رحمه الله في عمل بالخبر الضعيف
 وهذا وجه من عمل بالموثق اي بطريق اولى وفيه نظر يخرج

تجريد عن وضع الرضا الذي فاتها مبدئية على الاختصار ومجربته
على وجه الاحتياط انما يمنع من كون هذه الشهرة التي ادعواها مؤثرة
في جبر الضعيف فان هذا انما يتم لو كانت الشهرة تتحقق قبل زمن
الشيخ رحمه الله والامر ليس كذلك فان من قبله من العلماء
كانوا بين مانع من جبر الواحد مطلقا كما لم يتفق الاكثر على ما
جماعه وبين جامع للاحاديث من غير التفت الى تصحيح ما يفتح
ورده ما يرد وكان البحث عن الفتوى مجردة لغير الفريقين قليلا
جدا كما لا يخفى على من اطعم على حالهم فالعمل بضمون الخبر
الضعيف قبل زمن الشيخ على وجه جبر ضعفه ليس يتحقق الا
عمل الشيخ بضمون مكتبه الفقهية جاز من بعده من الفقهاء
وانتبه منهم عليها الاكثر تقليد له الامن بشأنهم ولم
يكن فيهم من يسير الاحاديث ويتعبد على الادلة بنفسه سوى
الشيخ المحقق ابن ادریس وقد كان لا يجيز العمل بغير الواحد مطلقا

بفرا

فجاء المتأخرون بعد ذلك ووجدوا الشيخ ومن تبعه قد عملوا
بضمون ذلك الخبر الضعيف كما رواه في ذلك لعل الله تعالى يعذبهم
في محاسبوا العمل به مشهورا وجعلوا هذه الشهرة جائرة لضعفه
ولولا مل النصف وحرر المتعبد لوجد مرجع ذلك كله الى الشيخ
ومثل هذه الشهرة لا يكفي في جبر الخبر الضعيف ومن هنا يظهر
الفرق بينه وبين ثبوت فتوى المخالفين باخبار اصحابهم انهم
كانوا منتشرين في اقطار الارض من اول زمانهم ولم يزالوا
في ازدياد وقرن اطلع على اصل هذه القاعدة التي بينتها وتحققها
من غير تقليد الشيخ الفاضل المحقق سديد الدين محمود الحلي
والسيد رضي الدين ابن طاووس وجاها قال السيد في كتابه
الهمزة ثمرة المهجة اخبرني جدي الصالح ورام بن ابي فاس
قدس الله روحه ان الحلي حدثه انه لم يبق للامامية مفت
على التحقيق بل كلهم حال وقال السيد عقيبها والآن فقد

ل
محققها

ظهر ان الذي يفتي به ويحاج عنه على سبيل الاحتياط كلام
العلماء المتقدمين انتهى وقد كشفت لك بذلك بعض الحال
وبقي الباقي في الخيال وانما ينبغي لهذا العالم من عرف الرجال
بالحق ويتكلم من عرف الحق بالرجال ويجوز الاكثر العمل بالخير
الضعيف وهو القصد والمواظ على فضائل الاعمال الا في نحو
صفات الله تعالى واحكام الحلال والحرام وهو حسن حيث لا يبلغ
الضعف جدا الوضع والاختلاف لما اشتهر بين العلماء المحققين
من الشك اهل بآلة السنن وليس في المواظ والقصد من محض
الخير ولما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله من طريق الخاصة والعامة انه قال من
بلغه عن الله فضيلة فاحذها وعمل بما فيها ايمانا بالله ورجاء
ثواب اعطاه الله تعالى ذلك وان لم يكن كذلك وروى هشام بن
سالم في الحسن عن ابي عبد الله ع قال من سمع شيئا من الثواب
على شيء فسنعه كان له اجر وان لم يكن على ما بلغه واذ عرفت

بحيث لا

هذه المعاني الاربعة التي هي اصول علم الحديث بقى هنا عبارات
المعان شتى منها ما يشترك فيها الاقسام الاربعة انا جميعها
او بعضها يختص بالضعيف ليدخل فيه المقبول فانه ليس المقام
الصحيح وانما يشترك فيه الثلاثة الاخيرة على ظاهر الاستعمال
وان كان اطلاق مفهومه قديما منه كونه اعم من الصحيح والضعيف
المشترك ثمانية عشر نوعا منها ما يختص بالضعيف وهو ثمانية
لجمله الانواع للفروع ستة وعشرون ومع اصول ثلثون نوعا
وذلك على وجه الحصر الجعل والاستقرا في الامكان ابداء اقسام
اخرى. القسم الاول وهو المشترك **امور احدها** المسند وهو ما
اتصل بسند مرفوعا من راويه الى منتهاه الى المعصوم واكثر ما
يستعمل فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله من افعال السند المرسل و
المعلق والمفضل وبألفاظ الموقوف اذا جاء بسند متصل فانه
لا يتي في الاصطلاح مسندا وربما اطلقه بعضهم على المتصل

مطلقا واخرون على ما رفع اليه التي هي وان كان منقطعا وثانيتها
المتصل وليسمى ايضا الموصول وهو ما اتصل اسناده الى المعصوم
او غيره وكان كل واحد من رواة قد سمعه من فوقه او ما هو
في معنى السماع كالاجازة والمناولة وهذا التقيد اخل به كثير من
رواياتنا وله سواء كان مرفوعا الى المعصوم ام موقوفا على غيره وقد
يخرجنا اتصال اسناده الى المعصوم والعجاذيب دون غيرهم هذا
مع الاطلاق اسامع التقيد فجازين مطلقا واقع كقولهم هذا
متصل الاسناد بفلان ونحو ذلك وثالثها المرفوع وهو ما
اضيف الى المعصوم من قول بان يقول في الزيادة انه قال كذا
او فعل بان يقول فعل كذا وتقريران يقول فعل فلان بحضرة
كذا ولم يذكر عليه فانه يكون قد اقر به عليه واو لم يسمه بالصحاح
بالقرين سواء كان اسناده متصلا بالمعصوم بالمعنى السابق
ام منقطعا بترك بعض الرواة او ايها ماله او رواية بعض رجال

سنداه عن لم يلقه وقد تبين من التعريفات الثلاثة ان بين الاثنين
منها عموم من وجه بمعنى صدق كل منهما على شئ متماثل في ملكه
الاخر مع عدم استلزام صدق شئ منهما صدق الاخر ومما اذ
تصادقهما هنا فيما اذا كان الحديث متصل الاسناد بالمعصوم فانه
يصدق ملكه الاتصال والرفع لثبوت تعريفهما له ويختص المتصل
بمتصل الاسناد على الوجه المقر مع كونه موقوفا على غير المعصوم
ويختص المرفوع بما اضيف الى المعصوم باسناد منقطع وتبين ايضا
انهما اعم من الاول مطلقا بمعنى استلزام صدق صدقهما من غير
عكس وجب عمومهما كذا لان اشترط الثلاثة في الحديث المتصل
الاسناد على الوجه السابق الى المعصوم واختصاص المتصل بحالة
كونه موقوفا والمرفوع بحالة انقطاعه رابعا المعنعن وهو ما
يقال في سند عن فلان من غير بيان للشخص والاختيار والسماع
وبذلك يظهر وجه تسميته بمعنعنا وقد اختلفوا في حكم الاسناد

المعنع قيل هو من قيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله
بغيره لان العنقة اعم من الاتصال لغة والصحيح الذي عليه جمهور
المحدثين بل كما يكون اجماعاً ان متصل اذا تمكن اللقاء بالقاء
الراوي بالعنقة لمن رواه عنه مع البراءة اي براء ترايف من
التدليس بان لا يكون معروفاً بالبراءة الا لم يكن للثاني من عرف
بالدليس قد يتجوز في العنقة مع عدم الاتصال نظر الى ظهور
صدقه في الاطلاق وان كان خلاف الاصطلاح والتبادر من
معناها وقد استعمله اي المعنع والمراد استعمال المصدر
وهو العنقة في الاحاديث اكثر المحدثين يريدون به الاتصال
واكثرهم لا يقول بالمرسل وزاد آخرون في الشرط كون الراوي
قد ادرك المروي عنه بالعنقة ادراكاً واخرون على ان يكون
معروفاً بالرواية عنه والظاهر عدم اشتراطها وخامسها
المعلق وهو ما حذف من مبداء اسناده واحد فاكثروا قول

بأنه

الشيخ رحمه الله محمد بن احمد او محمد بن يعقوب او روى زارة
عن الباقر والصادق او قال النجاشي والصادق او نحو ذلك ما أخذ
من تعليق الجدار والاطلاق لاشتراكهما في قطع الاتصال ولم
يستعملوه فيما سقط وسط اسناده او اخبره لسميتهما بالمنقطع
والمرسل ولا يخرج المعلق عن الصحيح اذا عرف المحدث من جهة
ثقة خصوصاً اذا كان العالم من جهة الراوي كقول الشيخ في كتابه
والصدوق في الفقيه محمد بن يعقوب واحمد بن محمد وغيرهما
من لم يذكر ثم يذكر في آخر الكتاب طريقة الى كل واحد من ذكره
في اول الاسناد وهو حجة اي حين اذ يعلم المحدث في قوة المذکور
لان الحذف انما هو من الكتابة او اللفظ حيث يكون الرواية هو
القصدها ذكره لا يعلم المحدث من جهة ثقة خارج المعلق عن
الصحيح الى الارسال وما في حكمه سادسها المفرد وهو مثنان
لان اماناً ان يتفرع عن جميع الرواة وهو لا نفراد المطلق والحققة

داوود

بعضهم بالشاذ وسياقنا في مخالفة أو تفرد به بالنسبة إلى
 جهة وهو النبي كنفذ أهل بلاد معين ككرة والبصرة والكوفة
 أو تفرد أحد من أهلها به ولا ضعف الحديث بذلك من كونه
 أفرادا إلا أن يلحق بالشاذ فيه ذلك وسأبعث الدليل وهو
 ما أدبر فيه كلام بعض الرواة فيظن لذلك أنه منه أي الحديث
 أو يكون عدة متان بأسنادين فيدرجهما في أحدهما أي أحد
 أسنادي الحديثين ويترتب الآخر ويسمع حديث واحد من جملة
 مختلفين في سنده بان رواه بعضهم بسند ورواه غيره
 أو مختلفين في متنتهم مع اتفاقهم في سنده فيدرج روايتهم
 جميعا على الاتفاق في المتن والسند ولا يذكر الاختلاف في نقل
 كل واحد من الأقسام الثلاثة حرام وثانها المشهور وهو ما
 شاع عند أهل الحديث خاصة دون غيرهم بأن نقله منهم رواية
 كثيرة ولا يعلم هذا القسم إلا أهل الصناعة وعندهم وعند

غيرهم

غيرهم كحديثنا الأعمال وأمر واضح وهو هذا المعنى ثم من
 الصحيح أو عند غيرهم خاصة ولا أصل له عندهم وهو كقول بعض
 العلماء أربعة أطاديث تدور على الأسن وليس لها أصل ثم يثبت
 وليس لها أصل بخروج إذا روت بالجنة ومن أذى في ميثا فانا
 خصمه يوم القيمة ويوم يحرك يوم صومكم ولشائل حق وان
 جاء على فوس تاسعها الغريب وهو ما غريب اسنادا ومتنا
 معا وهو تفرد برأيه منه واحدا وغريب اسنادا خاصة
 لا متنا كحديث يعرف منه عن جماعة من الصحابة مثلا أو ما في
 حكمهم إذا انفرد واحد برأيه عن آخر غيرهم ويعبر عنه بأنه
 غريب من هذا الوجه ومنه غريب المخرجين في أسانيد المتن
 الصحيحة أو غريب متنا خاصة بان أشهر الحديث المفرد فواده
 عن تفرد به جماعة كثيرة فأنح يصير غريبا مشهورا وغريبا
 متنا لا اسنادا بالنسبة إلى أحد طرفي الاسناد فان اسنادا

بالنبيات

بقول مطلق

متصف بالفرابة في طرف الاول وبالشهرة في طرف الاخر وحديث
 انما الاعمال بالنيات من هذا الباب فانه غريب في طرف الاول لانه
 مما تقدم من الصحابة عروا ان كان قد خطب به على المنبر فلم يكن عليه
 فان ذلك اعم من كونهم سمعوه من غيره ثم تقدم بعنه علقه ثم تقدم
 به عن علقه محمد بن ابراهيم ثم تقدم به يحيى بن سعيد عن محمد بن شعير
 في طرف الاخر لتعدد روايته بعد من كونا واشتهارها حتى قيل انه رواه
 عن يحيى بن سعيد اكثر من مائتي نفس حكى عن ابيه مهيل الهروي
 ان كتبه من سبع مائة طريق عن يحيى بن سعيد وما ذكرناه من تقدم
 الاربعين هذا الحديث هو المشهور بين المحدثين ولكن ادعى
 المتأخرين انه رواه ايضا عن علي بن ابي سعيد الخدري والنس
 بلفظه ومن حديث جمع من الصحابة بمعناه وعلى هذا فيخرج عن
 الفرابة ونظائره في الاحاديث كثيرة فان كثيرا من الاحاديث تتقدم
 به واحدا ثم يتعدد روايته خصوصا بعد الكتب المصنفة التي يودع

الحديث

الحديث فيها كما لا يخفى وقد يطلق على الغريب اسم الشاذ والمشهور
 المفارقة بينهما على ما ستعرف في تعريف الشاذ وعاشرها التحقيق
 وهذا من جليل انما يرضى بعبارة الخلق من العلماء والتحقق يكون
 في الراوي كتحقيق راجع بالراء المهمة والحكيم ابو العوام بن احم
 بالزراي والحا والتحقق حريز بحريز وبزيد بن زيد ونحو ذلك وقد
 صحف العلامة في كتب الرجال كثيرا من الاسماء من اراد الوقوف
 عليها فليطالع الخلاصة له وايضا في الاستبصار في سماء الزوائد
 وينظر ما بينهما من الاختلاف وقد نبه الشيخ تقي الدين في اورد
 على كثير من ذلك وفي المتن حديث من صام رمضان واتبع سنة
 من شوال صحفه بعضهم بالشين المعجمة ودوله كذلك وتعلقته
 اي التحقيق اما البصر والسمع والاول كما ذكر من الاشكالات متاوا
 اسنادا
 لان ذلك التحقيق انما يعرض للبصر لتقارب الحروف لا للسمع
 اذ لا يلتبس عليه مثل ذلك والثاني تحقيق بعضهم عامم الاحول

بواصل الاحباب فان ذلك لا يشته في الكتاب على البصر واشياء ذلك
 والتعريف ايضا يكون في اللفظ كما ذكر في المعنى كما حكى عن ابي موسى
 محمد بن المشي الغري ان قال عن قوم لنا شرف عن عن عترة صلى الله
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ما روى انهم صلى الله عليه وسلم في حجة
 تنصب بين يديه سترة فتقوم انهم صلى الله عليه وسلم في حجة
 تصحيف معنوي عجيب وحامد بن عمار العالي سنداه وهو قليل الواسطة
 مع اتصاله وطلبه ام طلب علو الاسناد سنة عند كثير السلف
 وقد كانوا يرجعون الى المشايخ واقصى البلاد لاجل ذلك فيعلو
 اي السند يبعد الحديث عن الحال المتطرق الى كل راو اضاف
 من رجال الاسناد الاو الخطا بما ين عليه فكل كثرة السبايط
 وطال السند كثرة مظان التجويز وكلما قلت قلت ولكن قد يتفق
 في النزول والزيادة ليست في العلوكا تكون زوايا وثق واخفظ
 واضبط او الاتصال عنه اظهر للتصحيح فيه باللفظ واشتم

العالي

العالي علما يحتمله وعدمه كعن فلان فيكون النزول ح اول
 ومنهم من رجح النزول مطلقا استنادا الى ان كثرة البحث يقتضي
 المشقة فيعظم الاجر وذلك ترجيح بامر اجنبى مما يتعلق بالتصحيح
 والتضعيف والعلو اقسام اعلاها واشرف قرب الاسناد من العلو
 بالنسبة الى سند اخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعد ذلك وهو العلو
 المطلق فان اتفق مع ذلك ان يكون سنة صحيحا ولم يريج غيره
 عليه بما تقدم فهو الغاية القصوى والا فصور العلو في وجوه
 ما لم يكن موضوعا فيكون كالمعدوم ثم بعد هذه المرتبة في
 في العلو قرب الاسناد المذكور من احاديث الحديث كالشيخ و
 الصدوق والكليني والحسين بن سعيد واشكالهم ثم بعدة بتقدم
 زمان سماع احدهما اي احاد الراويين في الاسنادين على زمان
 سماع الاخر وان اتفقا في العاد الواقع في الاسناد او في عدم
 الواسطة باكان لقدر واحد واحد في زمانين مختلفين

فأولها سماعا على من الآخر لقرب زمانه من المعصوم القسبة
إلى الآخر والعلو بها بين المعينين يعتبر عنه بالعلو التبعي ثم
اعتبار قليل خصوصا الأخير لكن قد اعتبر جماعة من أئمة
الحديث فذكرناه لذلك وزاد بعضهم للعلو معنى رابعا وهو
تقدم وفاة الراوي فأنه على من أسنا أخيرا ويرى في العدة
مع تناخر وفاة الراوي من هو في طبقته عنه مثاله ما نرويه
بأسنادنا إلى الشيخنا الشهيد عن السيد عميد الدين عن العلامة
جمال الدين بن المطهر فأنه على ما نرويه عن الشهيد عن فخر الدين
بن المطهر عن والده جمال الدين وإن تناوى الإسنادان في العدة
لتقدم وفاة السيد عميد الدين على وفاة فخر الدين بمخارج
عشر سنة والكلام في هذا العلوك الذي قبله وأضعف **ونما**
عشرها الشاذ وهو ما رواه الراوي الثقة مخالفا لما رواه
الجمهور راوي الأكثر سمي شاذا باعتبار ما قابله فانه مشهور

ويقال

ويقال للطرف الرابع المحفوظ ثم إن كان المخالف له الرابع أحفظ
واضبط وأعدل من راوي الشاذ فثم ذم ودلشذ وذم وصححه
بفقد واحدا لوصاف الثلثة وإن انعكس فكان الراوي الشاذ
أحفظ للحديث واضبط له وأعدل من غيره من رواة مقابله
فلا يرد لأن في كل منهما صفة راجحة وصفة مرجحة فيعارضان
فلا ترجح وكذا إن كان المخالف رواي الشاذ مثله أي مثل الآخر
في الحفظ والضبط والعدالة فلا يرد لأما معه من الثقة فيوجب
قبوله ولا رجحان للآخر عليه من تلك الجهة ومنهم من رده مطلقا
نظرا إلى الشذوذ وقوة الظن بصحة جانب المشهور ومنهم من قبله
مطلقا نظرا إلى كون راويه ثقة في الجملة ولو كان راوي الشاذ
المخالف لغيره غير ثقة فحينئذ منكر مردوده كجوده بين الشذوذ
وعدم الثقة ويقال للمقابل له المعروف ومنهم من جعلها أي
الشاذ والمنكر مترادفين بمعنى الشاذ المذكور وما ذكرناه من الغرض

اضبط والله اعلم السلسل وهو يتنازع فيه رجال الاسناد
على صفته كالتشديد بالاصابع او حالته كالقيام في الرواية كالحديث
سواء كانت تلك الصفة او الحالة قولاً لقوله سمعت فلان يقول
سمعت فلان يقول المنتهى او منتهى الاسناد او اخيراً فلان والله
قال اخيراً فلان والله الى اخر الاسناد وكما سلسل بقرارة سنون
الصفاء وفعلاً كحديث التشييع باليد والقيام حالة الرواية
والالتكحالته والعذ باليد في حديث تعليم الصلوة على آل
النبي ص أو بهما اي القول والفعل كالمسلسل بالصلحة فانه ضمن
الوصف بالقول في قول كل واحد صالح في الكف التي صلحت
بها فلا فارق قوله فيها مسست خيراً ولا خيراً الى من كفه و
الفعل وهو نفس الصلحة من كل واحد من رجال الاسناد
المسلسل بالتقديم فانه ضمن الوصف بالقول كقول واحد
لتهني فلان بيده لقمة لقمة والفعل وهو التقديم ومثله

السلسل

المسلسل بعرب الجنا وحوزا والمسلسل باطنفي وسقان والمسلسل
بالضيق على الاسودين الترمذي والماء او حاله في الرواية كالحديث
المسلسل باتفاق سماء الرواة كالمسلسل بالمحدثين والاحمديين و
اسماء ابائهم وكنائهم واسماهم وبلداتهم وتسلسل هذه المذكورات
وقع في جميع الاسناد وقد يقع التسلسل في معظم الاسناد دون
كالمسلسل بالاولية وهو اول ما يسمعه كل واحد منهم من شيخه
من الاحاديث فان تسلسله بهذا الوصف ينتهى الى سفيان بن
عيينه فقط وانقطع في سماعه من عمرو وفي سماعه من ابي قابوس وفي
سماعه من عبد الله وفي سماعه من النبي ص ومن رواه مسلسلاً
المنتهى لا فقد وهم وهذا الوصف وهو التسلسل ليس له محل
في قول الحديث وعنده واما هو فن من فنون الرواية وضرب
الحفاظة عليها والاهتمام بها وفضيلته استتماله على مر يد
الضبط والحرص على اداء الحديث بالحالة التي اتفق بها من

تعد طعن في وصفه التي هي وافضل ما دل على اتصال التتابع لانه على مراتب الترتيب
 على ما سيجي وقيل انتم المسلسلات عن ضعفه وصفه بالقسا
 كثير منها الا فاصل المتن ومنه اي من الحديث المسلسل ما ينقطع
 تسلسله في وسط اسناده كاساسيل بالاولية على الصحيح عند النافذة
 وان كان المشهور بينهم خلافه ورابع عشر المزيدي على غير الاحاد
 المروية في معناه والزيادة تقع في المتن بان يروي فيه كزيادة
 تقسم معنى لا يستفاد من غير وفي الاسناد كان يروي بعضهم
 باسناد مشتمل على ثلثة رجال معينين مثله في رواية المزيدي بربعة
 والاول وهو المزيدي في المتن مقبول اذا وقعت الزيادة من الثقة
 لان ذلك لا يزيد على ايراد حديث مستقل حيث لا يقع المزيدينا في
 ما رواه غيره من الثقات ولو كانت المناقاة في العموم والخصوص
 بان يكون المروي بغير زيادة عامنا بدونه فافضل بها خاصا او
 بالعكس فيكون المزيدي كالثاني وقد تقدم حكمه في حديث

كالثاني

بمعجز

وجعلنا الارض مسجدا ومرايا طهورا فمذه الزيادة تقدر بها
 بعض الرواة ورواية الاكثر لفظها جعلنا مسجدا وطهورا
 فمذا رواه الجماعة عام لتاوله لاصناف الارض من الحجر والليل
 والتراب وما رواه المقرئ بالزيادة محض صيا للتراث ذلك
 نوع من المخالفة يختلف بالحكم والثاني وهو المزيدي في الاسناد
 كما اذا السند وارسلوا او وصله وقطعوا او رفعوا الى المصنوع
 ووقفوا على مرئونه ونحو ذلك وهو مقبول كالأول غير النافي
 لعدم المناقاة اذ يحتمل اطلاع المسند والموصول والرافع على ما لم
 يطلع عليه غيره او تحريه لما لم يجرى وبالحجلة فهو كزيادة
 غير المناقاة فيقبل وقيل الارسل نوع قدح في الحديث بناء على
 رد المرسل فيرجع على الموصول كما يقدم الحجج على التعديل
 تعارضها وفيه اي في هذا الدليل منع الملازمة بين تقديم
 الحجج على التعديل وتقديم الارسل على الفصل مع وجود

اي يجمع كذا في الارسل على الموصول
 فتخرج هذا الارسل الى الموصول
 كما قيل في الحجج في التعديل
 في رد الموصول

الفارق بينهما فان الجرح انما قدم على التعديل بسبب زيادة العلم
 من الجراح على المعدل لانه يبنى على الظاهر واطلع الجراح على ما لم
 يطلع عليه المعدل وهي اى زيادة العلم التي اوجبت تقديم
 الجراح هنا اى وصورة تعارض الارسل والفصل مع من
 لاسع من ارسل لان من وصل اطلع على ان الراوى للحديث فلان
 عن فلان ^{اي} ومن ارسل لم يطلع على ذلك كله فترك بعض السند
 كجمله بروفه ذلك يقتضى ترجيح من وصل على من ارسل كما تقدم
 الجراح على المعدل بقلب الدليل **وخامس عشر** ^{في} المختلف من
 وصفه بالاختلاف نظر الى صنفه لا الى شخصه فان الحديث
 الواحد نفسه ليس يمتزج مختلفا هو مختلفا لغيره مما قد روي عنه
 كما ينه عليه قوله وهو ان يوجد حديثان متضادان ^{والله}
 ظاهرا فيذكران الاختلاف قد يمكن معه الجمع بينهما فيكون
 الاختلاف ظاهرا خاصة وقالا يمكن فيكون ظاهرا وباطنا

وعلى

وعلى التقيدين فالاختلاف ظاهر بالحق وحكمه اى حكم الحديث
 المختلف الجمع بينهما حيث يمكن الجمع ولو بوجه بعيد يجب تخصيص
 العام منهما او تقييد مطلقه او جملة على خلاف ظاهره كحديث
 لا عدوى وحديث لا يؤرد بكسر الراء مرضا سكان الميم الثانية
 وكسر الراء على موضع بكسر الصاد ويقول يؤرد محذوف اى
 لا يؤرد ابدا لم يمرض احد من اهل البيت من مرض الرجل اذا وقع في
 المرض والجمع صاحب الامل الصحاح وظاهر الخبرين الاختلاف
 من حيث دلالة الاول على نفي العدوى والثاني على اثباتها ووجه
 الجمع بحمل الاول على ان العدوى المنفية عدوى الطبع بمعنى كون
 المريض بعدى بطبعه لا بفعل الله تعالى وهو الذي يعتقد الجاهل
 ولهذا قال من اعادى الاول والثاني على الاعلام بان الله
 جعل ذلك سببا لذلك وحذف من الضم الذي يغلب وجوده
 عند وجوده مع ان الموش هو الله تعالى ومثله قوله من فتن

الرسول العدوى

عدوى على من
 من كان له
 من كان له

اثبات مرضه
 شخص لا ينزله

المجذوم فزارك من الاسد ونهيه عن دخول بلد يكون فيها
 الويلاء ويخو ذلك ولا يمكن الجمع بينهما فان علمنا ان احدهما
 ناسخ قديما والادراج احدهما المرجح المقرر وعلمنا الاصول من
 الراوي والرواية والكثرة وغيرها وهو اهم فنحن علم الحديث لانه
 يضطر اليه جميع طوائف العلماء خصوصا الفقهاء ولا يملك التفتيا
 به الا المحققون من اهل البصائر القواصون على المعاني والبيان
 المتصلعون اي الكثر من بقوة من الفقه والاصول الفقهية
 وقد صنف فيه الناس كثيرا واوهم الشافعي ثم ابن قتيبة ومن اصحنا
 الشيخ ابو جعفر الطوسي كتاب الاستبصار فيها اختلفت من الاخبار
 وجعلوا بين الاحاديث على حسب ما فهموا منه وقبلنا يتفق فيهما ان
 على جمع واحد ومن اراد الوقوف على حلية الحال فليطالع المسائل
 الفقهية الخلافية التي ورد لها اخبار مختلفة يطلع على ما
 ذكرنا وما **دفع عن شرها** الناسخ والمنسوخ فان من الاحاديث

ما يفسخ

ما يفسخ بعضها بعضا كالقرآن والاول وهو الناسخ ما احدث
 دل على رفع حكم شرعي سابق فالحديث المدلول عليه بقرينة الحسن
 يشمل الناسخ وغيره ومع ذلك خرج بزنا ناسخ القرآن والحكم المرفوع
 شامل للوجود والعدم وخرج بالشرعي الذي هو وصف الحكم
 الشرعي المتدلل بالحديث فان رفعه بالاباحة الاصلية لكن لا يمتنع
 شرعا وخرج بالتابع الاستثناء والصفة والشرط والعامة والوا
 في الحديث فانها قد يرفع حكما شرعيا لكن ليس سابقا والثاني هو
 المنسوخ ما رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه وقيدوه
 بعلم بالمقاييس على الاول وهذا امر صعب مهم حتى ادخل بعض
 اهل الحديث فيه ما ليس منه كتحفاء معناه وطريق معرفة النص
 من التي صم مثل كنت هميتكم عن زيارة القبور فزورها او قل
 الصحابي مثل كان اخر الامر من من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء
 بماء مستائنا والتاريخ فان المتأخر منها ما يكون ناسخا

لانه دليل الاشارة على التعليل بها
 فكل من هو علم بغير دليل
 وهو انه قد يرفع حكم شرعي
 كما يراجع الاستبصار في الباب العاشر
 غلّا كما هو طريق الاصل

المتقدم لما روي عن الصحابة كذا فجعلنا الاحداث فلا الاحداث
 او الاجماع كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة لنحو الاجماع
 على خلاف حيث لا يتخلل الحد والاجماع لا ينسخ بنفسه انما يدل
 على النسخ وسابع عشر الغريب لفظا احتزير عن الغريب المطلق
 مستا او اسنادا او قديم قدم وهو ما اشتمل عليه على لفظه امض
 بعد عن الفهم لقلة استعماله في الشائع من اللغة وهو من هم
 من علوم الحديث يجبان يثبت فيه اشد ثبوت لا انتشار
 اللغة وكثرة معاني الالفاظ الغريبة فربما ظهر معنى ناب
 للبراد والمقصود غير مما لم يصل اليه وقد صنف في جملة
من العلماء قيل اول من صنف فيه الضمين شهيل وقيل
 ابو عبيدة معمر بن المثنى وبعد هما ابو عبيد القاسم بن سلا
 ثم ابن قتيبة ثم الخطابي فهذه اتمها ثم تبعهم غيرهم بزوائد
 وقوايد كابن الاثير فانه بلغ بنهايته النهاية ثم الزمخشري

ففاق

ففاق في الفائق كل غاية والمهوى فساد في غريبه غريب القرآن مع
 الحديث وغيره من ذكر من العلماء شكر الله تعالى سعيهم وثان
عشر المقبول وهو ما اى الحديث الذي تلقى بالقبول والعمل
 بالمضمون اللام عوض عن الاضاف اليه اى مضمونه من غير الشنا
 الى صحته وعدمها وبهذا الاعتبار دخل هذا النوع في القسم المشترك
 بين الصحيح وغيره ويمكن جعله من انواع الضعيف لانه الصحيح
 مطلقا لا لعارض بخلاف الضعيف فان منه المقبول وغيره
 يرجح دخوله في القسم الاول لانه يشمل الحسن والموثق عند من لا
 بهما مطلقا فقد يعمل بالمقبول منهما حيث يعمل بالمقبول من
 الضعيف بطريق اولي فيكون ح من القسم العام وان لم يشمل
 الصحيح اذ ليس ثم قسم ثالث والمقبول كحديث عمر بن الخطاب في
الخصاميين من اصحابنا وامرهما بالرجوع الى جبل فم قد روى
 حديثهم وعرف احكامهم اذ وانما وسموه بالمقبول لان في طريقه

محمد بن عيسى وداود بن الحصين وهما ضعيفان وعمر بن حفص
لهيئته الاحكام فيه يخرج ولا تغاير لكن امر لا عندى من اهل
حققت توثيقه من اجل اخر وان كانوا قائلوه ومع ما ترى
في هذا الاسناد قد قبل الاحكام منه وعلموا بضعفه بل جعلوا
علة التثنية واستنبطوا من شرطه كلاما وهو مقبول في
فيضا عيف صاحب الفقه **كثير القسم الثاني** ما يخفى من الاحكام
بالحديث الضعيف وهو **امور اول الموقف** وهو قيمان يطلق
ومقيد فان اخذ مطلقا فهو اذ ومن صاحب المعصوم من
او امام من قول وفعل او غيرهما متصلا كان مع ذلك سندا
ام منقطعا وقد يطلق في غير المصاحب للمعصوم مقيدا وهذا هو
القسم الثاني منه مثل وقفة فلان هل فلان اذا كان الموقف
عليه صحابيا للنبي ص وتطلق على المرفوع غير صاحب ولا يطلق
على الموقف الا اذا كان الموقف عليه صحابيا للنبي ص

ويطلق

ويطلق على المرفوع الخبر المفصل كذلك بعض الفقهاء وانما اهل
الحديث فيطلقون الاثر عليها ويجعلون الاثر اعم منه مطلقا
وقد تقدم ومنه اي من الموقف تفسير الصحابي لايات القرآن
علا بالاصل ويجوز التفسير للعالم بطريقة من نفسه فلا يكون
ذلك قاصدا وقيل هو مرفوع علا بالظاهر من كونه شهدا لوصي
والتنزيل وفيه اثر اعم فلا يدل على الخاص فصل ثالثا وقيل قول
الرفع مطلقا بتفسيره يعلق بسبب نزول الآية يخبر به الصحابي ويغنى
ذلك
فيكون مرفوعا والا فلا كقول جابر كانت اليهود تقول من اتى امرأته
من دبرها في قبلها جاء الولد الحول فانزل الله تعالى اشوا وكبر حرت
لكم فانوا حركتم اني سنتم ويكون مثل هذا مرفوعا وما لا يشتمل
على اضافته شئ الى رسول الله ص فعد ود في الموقوفات وقوله
اي قول الصحابي كما فعل كذا او يقول كذا ويخوة ان اطلقه فلم
يقيد بزمان او قيد ولكن لم يصفه الى زمانه ص فموقوف لا

ذلك لا يستلزم اطلاع النبي عليه ولا اسره بل هو عام فلا يكون
موقفا على الاصح وفيه قول نادرا انه مرفوع ولا يكون كذلك بل
اضافة الى زنده ص فان بين اطلاع ص عليه ولم يتكرو في مرفوع
اجماعا ولا في حجتان للمخالفين والاصوليين من حيث ان الظاهر
كونه اطلع عليه فقرر فيكون موقفا باظهاره كون جميع الصحابة
كانوا يعلمون لان الصحابة اتوا ذكر هذا اللفظ مع عرف الاجماع
وانما يجمع الاجماع اذا كان فعلا جميعهم لان فعل البعض يكون
حجة وهذا هو اصح القولين للاصوليين وغيرهم قيل عليه
لو كان فعل جميع الصحابة لما شاع الخلاف بالاجماع لا يشأ
مخالفة الاجماع لكنه شاع فلا يكون فعل جميع الصحابة
بان طريق ثبوت الاجماع طعن لانه منقول بطريق الاحاد
فيجوز مخالفته وهذا مبني على جواز الاجماع في زنده ص وفيه
خلاف وان كان الحق جوازا وكيف كان الموقوف فليس بحجة

ولان

وان صح سند على الاصح لان مرجعه الى قول من وقف عليه وقوله
ليس بحجة وقيل هو حجة مطلقا وضعفا هذا الثاني المقطوع
وهو ما جاء عن التابعين ومن حكمهم وهو تابع صاحب الامام
ايضا فان في معنى التابعي لصاحب النبي ص عندنا من اقوالهم اي
اقوال التابعين واقوالهم موقفا عليهم ويقال له المنقطع ايضا
وهو ما غير للموقوف بالمعنى الاول لان ذلك توقف على صاحب
المعصوم وهذا على التابعي واخص من معنى الموقوف المقيد لانه
ح ليشمل غير التابعي والمنقطع يختص به وقد يطلق المقطوع على
الموقوف بالمعنى السابق الا ان يكون مراد فله وكثيرا ما يطلقه
الفقهاء على ذلك وكيف كان معناه فليس بحجة اذ لا حجة في قول
من وقف عليه من حيث هو قوله كما لا يخفى الثالث المرسل
وهو ما رواه عن المعصوم من ابيد ذكر والمراد بالادراك هنا
التلاقي في ذلك الحديث والمحدث عنه بان رواه عنه بوا^{سطه}

واراد كرمي اجتماعه ونحوه وبهذا المعنى تحقق ارسال
الصحابي عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عنه بواسطة صحابي
اخر سواء كان الراوي تابعيا ام غيره صغيرا ام كبيرا وسواء كان
الساقط واحدا ام اكثر وسواء رواه غيره واسطة بان قال التلميذ
قال رسول الله صلى الله عليه وآله واسطة الشيء بان صح بذلك
او تركها مع علمه بانها او اباها كقول عن رجل او عن بعض اصحابنا
ونحو ذلك هذا هو المعنى العام المرسل المتعارف عند اصحابنا
وقد يخص المرسل باسناد التابعي الى النبي صلى الله عليه وآله من غير ذكر الواسطة
كقول سعيد بن المسيب قال رسول الله صلى الله عليه وآله وهذا هو المعنى
الاشهر له عند الجمهور وقيد بعضهم بما اذا كان التابعي
المرسل كبيرا كابن المسيب والا فهو منقطع واختار جماعة منهم
معناه العام الذي ذكرناه ويطلق عليه اى على المرسل
المنقطع والمقطوع ايضا باسقاط شخص واحد من اسناده

والعضل يفتح الصاد المعجمة باسقاط الكثر من واحد قبل ثنه
 مأخوذ من قولهم امر عضيل اي مستغلق شديد ومثاله ماير وير
 تابعي لتابعي امر ونه قايلا فيه قال رسول الله ص والمريـل
 جليلا ام لا في الاصح من الاقوال للاصوليين والمحدثين وذلـك
 للمحل بحال المحدث فيحتمل كونه ضعيفا وينداد الاحتمال
 بزيادة الساقط فيتوى احتمال الضعف ويجوز روايته عنه
 ليس بعد بلا بل اعلم الان يعلم بحرفه رسـله عن الرواية عن غير
 الثقة كابن ابي عمير من اصحابنا على ما ذكره كثير منهم وسعيد
 المسيب عند الشافعي قبل رسـله ويصير في قوة المسند وفي
 تحقق هذا المعنى هو العلم بكون المرسل لا يروى الا عن الثقة
 نظر لان مستند العلم ان كان هو الاستقاء المرسل به بحيث
 يجدون المحدثون ثقة فهو عريف شرعا في الاعتماد عليه
 فهذا في معنى الاسناد ولا بحث فيه وان كان الحسن الظاهر برفاقته

والتسل ليس بحج - مطلقا
القابل للانقضاح بعد
بان انما شكل من القضاة

لا يرسل الا عن ثقة فهو كاف في الاعتماد عليه ومع ذلك
غير مختص بمن يحصونه وان كان استاده الى اخباره بانه لا
يرسل الا عن الثقة فرجعه الى الشهادة بعد التراوي المجهول
وسياق ما فيه وعلى تقدير قبوله فالاعتماد على التعديل ظاهر
كلام الاحتياط وقبوله ارسيل بن ابي عمير هو المعنى الاول دون
اثباته خط القناد وقد نازعهم صاحب البشري في ذلك ومنع
الدعوى واما الشافعية فاعتدوا عن مرسل بن المسيب
بانهم وجدوا ما ساند من وجوه اخرى اجابوا عما اورد عليهم
ان الاعتماد يقع على المسند وان المرسل فيقع لغوا ما بالمسند
يتبين صحة الاسناد الذي فيه الارسل حتى يحكم له مع ارساله
بانه اسناد صحيح تقوم به الحجج وتظهر الفائدة في صيرته بما دلل
يخرج بهما عند معارضة دليل واحد وثبته بالاصح على خلا
جماعة من الجمهور حيث قبلوا المرسل مطلقا اذا كان مسلسلة

غير

ابن حنبل ومالك وجمهور
الشافعية قدس

ونقله

ونقله الرازي في المحصول عن الاكثرين محتجين بان الفرع لا يجوز
له ان يخرج عن المعصوم ص الاوله صحة الاخبار عنه وانما يكون
كذلك اذا اظهر العدالة وبان علة الثبوت هو الفسوق هي منية
فيجب القبول وبان المسند جاز ان يكون مرسل فان احتمل ان يكون
بين فلان وفلان رواية لم يذكر فلا يقبل الا ان يستفصل احب
بانه ليس حمل الاخبار عنه ص على ان قال اولي من حمله على ان سمع
ان قال واذا احتمل الامر ان لم يظهر حمله على احدهما وانقضاء
علة الثبوت موقوف على ثبوت العدالة وقول الراوي عن فلان
يفتح الرواية عنه بغير واسطه وقد نزع في ذلك وادعى ان
غير متصل لكن الظاهر خلافه وطريق ما يعلم به الارسل في الحديث
امر ان جلي وخفي فالاول بعدم التلاق بين الراوي والمروي
اما لكونه لم يدرك عصره او ادركه لكن لم يجتمعوا وليس له منه
اجازة ولا جادة ومن ثم احتج الى التاريخ لقضائه تحريروا

بظاهره

الرواية وفاتهم وأوقات طلبهم وأعمالهم وقد افترض أقوام
ادعوا الرواية عن شيوع ظهر بالتاريخ كذب دعواهم والثاني أن
يعبر في الرواية عن المروي عنه بصيغة يحتمل اللقي وعدم مع علة
أي عدم اللقي كمن فلان وقال فلان كذا فأنها وإن استعملت في
حالة يكون قد جازت محتملان كونه حديث غير فاذ انظر بالتحقيق
كونه غير ما وعدت بين الأرسال وهو ضرب من التدليس وسيا
الغريب المعلن ومعرفته من أجل علوم الحديث وأدقها وهو أنها
أسباب خفية خامضة قاذرة فيه ونفس الأمر وظاهر السلا
منها بل الصحة وإنما يمكن من معرفة ذلك أهل الخبرة بطرق الحشد
وستنزه مراتب الرواية الضابط لذلك وأهل الفهم الشاقي في
ذلك وليستعان على أدراكها أي العلل المذكورة بتقدير الرأي
بذلك الطريق والمتم الذي يظهر عليه مزايا العلة وبخالفه
غيره في ذلك مع انضمام قرآن تنبيه العارف على تلك العلة

من إرسال

من إرسال في الموصول ووقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث
أو وهم وأهم وغير ذلك من الأسباب المعلقة للحديث بحيث يغلب
على الظن ذلك ولا يبلغ اليقين والاحتمال حكم ما يتفق من أن
أو غير فتحكم بما رويته في شئ من تلك العلة من غير ترجيح يجب
الظن فيتوقف وهذه العلة عند الجمهور ما نعت من صحة الحديث
على تقدير كون ظاهرة الصحة لذلك ومن ثم شرطوا في تعريف
الصحيح سلامته من العلة وأما أصحابنا فلم يشترطوا السلامة
منها وأصح فقد ينقسم الصحيح المعلن وغيره وإن رد المعلن كبر
الصحيح الشاذ وبعضهم وافقنا على هذا أيضاً والاختلاف في
مجرد الاصطلاح وأعلم أن هذه العلة توجد في كتاب التمهيد
متناوئاً من أدب كثرة والتعرض لشميلها يخرج إلى التطويل المنا
لغرض الرسالة **الخامس** المدلس فيج اللام واشتقاق من اللد
بالتحريك وهو اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكها في الخفا

قلت هذا من العلل العامة
ما يخص الإيضاح بالحديث
أضعف من حديث

ان الراوي لم يصرح بمن حدثه واوهم سماعه للحديث من لم يجد
 كما يظهر من قوله وهو ما اخفى عليه اما في الاسناد وهو ان يروي
 عن ابيه او طائفة ما لم يسمعه منه على وجه يوهن ان يسمعه
 ومن حقه ان يحق المدلس وشانه بحيث يصير مدلسا لا كذا با
 ان لا يفي لحديثا ولا اخبرنا وما اشبهها لا تكذب بل يقول
 قال فلان وعن فلان ونحو ذلك فلان واخرج حتى يوهن
 اخبره والعبارة اعم من ذلك فلا يكون كاذبا وربما لم يسقط
 المدلس شيئا الذي اخبره ولا يوقع التدليس في ابتداء السند
 لكن يسقط من بعده رجلا ضعيفا او صغير السن ليحسن الحد
 بذلك وهذا النوعان تدليس في الاسناد واما التدليس
 في الشيوخ لا في نفس الاسناد فلذلك بان يروي عن شيخ حدث
 يسمعه منه ولكن لا يجب معرفة ذلك الشيخ لغرض من الاخر
 فليسميه او يكتبه باسمه او كتبه غير معروف بهما او ينسب الى

بلد

بلدا وقبيلة غير معروف بهما او يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف
 وامر لا يهر القسم الثاني من التدليس اخف ضررا من الاول لان
 ذلك الشيخ مع الاعراب براما ان يعرف فيرتب عليه ما يلزمه
 من ثقة وضعف ولا يعرف فيصير الحديث مجهول السند فيرد
 لكن فيه تضيق للروى عنه وتوقع لطريق معرفة حاله فلا
 يبنى للحديث فعلا ذلك ونقل ان الحامل لبعضهم على ذلك كان
 منافرة بينهما اقتضته ولم تسع ترك حديثه صونا للدين وهو
 عذر غير واضح والقسم الاول من التدليس مذموم جدا لما فيه
 من ايهام اتصال مع كونه مقطوعا فيرتب عليه احكام غير
 صحيحة حتى قال التدليس احوالكذب وفي جرح فاعله بذلك
 قولان بمعنى انه اذا عرف بالتدليس ثم روى حديثا غير ما دلس
 به ففي قوله خلاف فقيل لا يقبل مطلقا لما ذكرنا من الضرر المتر
 على التدليس الذي وقع منه حيث اوجب وصل المقطوع وايضا

والاولى بالجملة هو التدليس
 والنقص والتقصير والتجديف
 فغير ما يعرف بالجهل ايضا
 بمعنى انه اذا ذكر وعده مستطاع
 وتكرار الكثرة بما لا يملكه تعالى

السند

الامين ليكون حيا او بالعكس فمروا في الكافي بالاول هكذا في
 التهذيب في كثير من النسخ وفي بعضها بالثاني واختلفت الفتوى
 لبيد لك حتى من الفقيه الواحد مع ان الاضطراب ينشأ من العمل
 بمضمون الحديث مطلقا او بما قيل به في جميع الثاني ودفع الاضطراب
 مرجح عمل الشيخ في النهاية بمضمون فيرجح على الرواية الاخرى
 بذلك وبان الشيخ اضبط من الكليني واعرف بوجه الحديث وثبنا
 معانظرين يعرفون يقف على احوال الشيخ وطرقه ومثاله وانما
 تسمية صاحب البشري شاف ذلك تدليسا فهو هو واصطلاح
 غيرها يعرف المحرثون ويكون الاضطراب من راوي واحد كهذا
 الرواية فانها مرفوعة الى ابيان من المجتهد ومن رواة ازيد من
 الواحد ويوكل واحد بوجه يخالف ما رواه الاخر **القابع**
 المقلوب وهو حديث ورد بطريق فيروي بغيره ما يجمع الطر
 او ببعض رجاله بان يقلب بعض رجاله خاصة بحيث يكون ^{منه} صحيح

ليرفع

ليرفع فيه وقد يقع سهوا كحديث يروي محمد بن احمد بن عيسى
 عن احمد بن محمد بن عيسى وكثيرا ما يتفق ذلك في اسناد التهذيب
 ومثله محمد بن احمد بن يحيى عن ابيه احمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن
 فضال الاسدي ونحوه من الاغراض الموجبة للثبات ^{القلب} قد يقع ذلك
 من العلماء بعضهم لبعض للاختلاف في امتحان حفظهم وضبطهم كما
 اتفق ذلك لبعض العلماء بعد ذلك وقد يقع القلب في المتن كحديث
 السبعة الذين يظلمهم الله في عرشه وفيه رجل صدق بصدق
 فاختارها حتى لا يعلم بينه ما يتفق مثاله فهذا ما انقلب على
 بعض الرواة وانما هو حتى لا يعلم مثاله ما يتفق بينه كما ورد
 في الاصول **المعبرة الثامن** الموضوع وهو الكذب المختل للصنع
 بمعنى ان واضعه اختلف وصنعه لا مطلق حديث الكذب فان
 الكذب قد يصدق وهو في الموضوع شره اقسام الضعيف لا
 تخل روايته للعالم بل لا يثبت بحاله من كونه موضوعا بخلاف

غير من الضعيف المحتمل للصدق حيث جردوا روايته في الترغيب
والترهيب كما سيأتي ويعرف الموضوع بأقرار موضعه بوضعه
فيحكم عليه بما يحكم على الموضوع في نفس الأمر بمعنى القطع بكونه
موضوعاً يجوز ذكره في إقراره وإنما يقطع لأن الحكم يتبع الظن
الغالب وهو هنا كذاك ولولا لما شاع قتل المقر بالقتل ولا يحرم
المعترف بالزنا لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفاه بوقائع
أيضاً بكذا الفاظه ونحوها ولا هل العلم بالحديث ملكة قوية
يتميزون بها ذلك وإنما يقوم برأيهم من يكون أطرا دعائياً
ودهنه ثاقباً وفهمه قوياً ومعرفة بالقراين الدالة على ذلك
بتمكنه وبالوقوف على غلظه ووضعه من غير تعمل كما وقع لنا
بن موسى الزاهد في حديث من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه
بالتهارف قبل كان شيخ يحدث في جماعة فدخل جل حسن الوجه
فقال الشيخ في أثناء حديثه من كثرت صلواته بالليل أمر فوقع

لثابت بن

لثابت بن موسى من الحديث فرواه والواضعون صنف منهم
من قصد التقرب إلى الملوك وانباء الدنيا مثل غياث بن إبراهيم
دخل على المهدي بن المنصور وكان يعجبه لعمام الطيارة الواردة
من الأماكن البعيدة فروي حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله قال لا
تخفنوا فإني أوفى وأصل وأجناح فأمر له بعشرة آلاف درهم فلما
خرج قال المهدي أشهد أن هذا قفا كذاب على رسول الله صلى
الله عليه وآله ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله جناح ولكن هذا أراد أن يتقرب إلى الأمير
بأنهم ما قال أنا حملته على ذلك ومنهم قوم من الشوالم يضعون
على رسول الله صلى الله عليه وآله أحاديث يرتزقون بها كما اتفق لأحمد بن
معين في مسجل الرضا فوأعظمهم ضرراً من أنسبهم إلى الزهد
والصلاح بغير علم فاحسب بوضعه أي زعم أنه وضعه حسية
لله تعالى وتقرباً إليه ليحبب بها قلوب الناس إلى الله تعالى بالترغيب
والترغيب فقبل الناس موضوعاً ثم ثقتهم وركبوا اليهم

نظاها لهم بالصالح والزهد ويظهر لك ذلك من احوال الا
التي وضعها هؤلاء في الوعظ والزهد وضموها اخبارهم
ونسبوا اليهم افعالها واولاها رقة العادة وكرامات ابي يعقوب
مثلها الاولى الغم من التسلل بحيث يقطع العقل بكونها موضوع
وان كانت كرامات الاوليا ممكنة في نفسها ومرفوعة لك ما روي
عن ابي عبيدة نوح بن ابي مريم المروزي انه قيل له من اين لك
عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة وليس
عند اصحاب عكرمة هذا فقال ان راي الناس قد اعرضوا عن
القرآن واشتغلوا ببقائه ابي حنيفة ومغازي محمد بن اسحق
فوضعت هذا الحديث حسبة وكان يقال ابي عبيدة هذا
الجامع فقال ابو حاتم بن حبان جمع كل شيء الا الصدق وقوي
ابن حبان عن ابن مهدي قال قلت لميستر ابن عبد الله بن
جئت بهذه الاطاريث من قرأ كذا فله كذا فقال وضعها

عباس
عن ابي
عن ابي
عن ابي
عن ابي

ابن

ارغب الناس فيها وهكذا قيل في حديث ابي الطويل في فضائل
سورة القرآن سورة سورة فروي عن المؤمل بن اسمعيل قال حدثني
شيخه فقلت للشيخ من حدثك فقال حدثني رجل بالمدين وهو
حتى فصرت اليه فقلت من حدثك فقال حدثني شيخ بواسط وهو
فصرت اليه فقال حدثني شيخ بالبصرة فصرت اليه فقال حدثني
شيخ بعبادان فصرت اليه فاخذ بيدي فادخلني بيتا فاذا فيه
قوم من المتصوفة ومعهم شيخ فقال هذا الشيخ حدثني فقلت
يا شيخ من حدثك فقال لم يحدثني احد ولكن رايانا الناس قد
رغبوا عن القرآن فوضعا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم الى
القرآن وكل من اودع هذه الاطاريث تفسيره كالمواحد في و
العلبي والزحني فقد اخطأ في ذلك ولعلمهم لم يطالعوا على
وضعه مع ان جماعة من العلماء قد نهوا عليه وخطب
ذكره مسندا كالمواحد في اسهل ووضعت الزنادقة كعبه الكريم

بناي العوجا الذي ضرب عنقه محمد بن سليمان بن علي القاسي
 وبيان الذي قتله خالد القشري وحر قريانا والغلا ومن في
 الشيعة كالي خطاب ويونس بن ظبيان ويزيد الصانع وآخرهم
 جملة من الحديث ليسدوا به الاسلام وينصروا به مذاهبهم
 روى العقيل عن حماد بن زيد قال وضعت الزنادقة على رسول
 اربعة عشر حديث وروى عبد الله بن يزيد المقرئ ان رجلا
 من الخوارج جمع عن بابخته فجعل يقول نظروا هذا الحديث
 عني اخذونه فاننا كنا اذا راينا رايا جعلنا الحديث ثم نهض
 جهابذة النقاد جمع جهيد وهو الناقدا البصير يكشف عوار
 بفتح العين وضمها والغش آشهر وهو العيب ومحو ما رآه الله
 المحذوق قال بعض العلماء ما ستر الله احدا يكذب في الحديث
 وقد ذهبت الكرامية بكسر الكاف وتخفيف الراء وبفتح الكاف
 وتشديد الراء وبفتح الكاف وتخفيف الراء على خلاف نقل

روى في الكرامات

الضابطون

الضابطون لذلك وهم الطائفة المنسوبة بمذاهبهم الحديث
 كرام وبعض المتدع من المتصوف الجواز وضع الحديث كثر
 والترهيب ترغيبا للناس في الطاعة ونجرا لهم عن المحبة المعصية
 واستدلوا بما روى في بعض طرق الحديث من كذب على محمد
 ليضل به الناس فليتبعوا مفعلا من النار وهذه الزيادة قد اطلها
 نقله الحديث وحمل بعضهم حديث من كذب على علي من قال
 انه ساحر ومجنون حتى قال بعض المخذولين انما قال من كذب
 ونحن نكذب له ونقوى شره نسأل الله السلامة من الخذلان
 وحكي القبطي في المفهم عن بعض اهل الرأي ان ما وافق القينا
 الجلي جازان يغري الى التثني ثم المروى تارة يحتج به الواضع
 وتارة ياخذ كلام غيره كـ بعض السلف الصالح او قدام الحكماء
 او الاسرائيليات او ياخذ حديثا ضعيف الاسناد فيركله
 اسنادا صحيحا ليرجح وقد صنف جماعة من العلماء الكتب في

الموضوعات وللصغاني الفاضل الحسن بن محمد في ذلك كتاب الدر
الملتقط في تبين الغلط جيد في هذا الباب وغيره كما في الفرع
 الجوزي دونه في الجودة لأن كتاب ابن الجوزي ذكر فيه كثير من
 الأحاديث التي ادعى وضعها لادليل على كونها موضوعة و
 الخاق بها بالضعيف اولى وبعضها قد يلحق بالصحيح والحسن عند
 اهل النقل بخلاف كتاب الصغاني فانه تمام في هذا المعنى
 شتمل على انصاف كثير تمت لهذا القسم من الضعيف الفرد
 الموضوع يشتمل على مباحث كثيرة من احكام الضعيف اذا و
 حديثا باسناد ضعيف فلو ان نقول هذا الحديث ضعيف
 بقول مطلق وتعني به ضعيف الاسناد او نصح بان ضعيف
 الاسناد لان تعني بالاطلاق او نصح بان ضعيف المتفق
 يروى بصحيح يثبت بشبه الحديث وانما يضعف اي يطلق عليه
 الضعف مطلقا بحكم امام من ائمة الحديث مطلع على الاجبا

وطريقا

وطريقا مضطجع بها انه ائ لك الحديث الموجود بطريق ضعيف
 له ورواينا ديت فيه موضحا بهذا المعنى فان اطلق ذلك المطلق
 ضعفه ولم يقصر في جواز لا غير ذلك ذلك وجهان مرتبان على ان
 الجرح هل يثبت مجزأ ام يقتضي التغير وسياق انشاء الله
 وقد تقدم انه لا يجوز رواية الموضوع بغير بيان حاله مطلقا
 واما غيره من افراد الضعيف فتعواروايته ايضا في الاحكام
 والعقائد لما يترتب عليه من الضرر في الاحكام الدينية فروع
 واصولا وسأهلو في روايته بالبيان في غير الصفات الالهية
 والاحكام الشرعية من الترغيب والترهيب القصص فضائل
 الاعمال ونحوها على المشهور بين العلماء ويمكن ان يستدل
 بحديث من بلغه شيء من اعمال الخير فعليه اعطاء الله ذلك وان لم
 يكن الامر على ما بلغه ونحوه من عباراته ومنهم من منع العمل
 به مطلقا ومريد رواية حديث ضعيف وشكوك في صحته بعض

استاد يقول روى وبلغنا او رجا ورجاء ونحوه من صنيع الثم
 ولا يذكره بصيغة الجزم كقول رسول الله ص وفعل ونحوها من
 الالفاظ الجارفة اذ ليس ثم ما يوجب الجزم وتوافق الاستاد
 مع المتن لم يجب عليه بيان الحال لانه قد اقر عند اهل الاختصاص
 والتجارب بالحال غير معدود في تقليد ظاهره فان تصغيره ليدل
 تبين الحال ايضا كان أولى **باب الثاني** فيمن يقبل رواية من
 يرد ومعرفة ذلك من اهل انواع علوم الحديث وبما ذكرنا ذكر
 من العلم بحال الفريقين يحصل التمييز بين صحيح الرواية و
 ضعيفها وجوز ذلك البحث وان اشتمل على القبح في المسلم
 المستور واستلزم اشاعة الفاحشة في الذين انصا صيانة
 للشيعة المطهرة من ادخالها ليس منها فيها ونفيها للخطا و
 الكذب عنها وقد روى انه قيل لبعض العلماء ما تشي ان
 يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصما لك عند الله يوم

القيامة

القيامة فقال ان يكونوا خصما في احب الي من ان يكون رسول
 الله ص خصم يقول لم يرتكب الكذب عن حديثي ودوى ان
 بعضهم سمع من بعض العلماء شيئا من ذلك فقال له يا شيخ لا
 يقتاب العلماء فقال له ويح لك هذا نصيحة ليس هذا غيبة وهذا
 امر واضح لا مزية فيه بل هو من فروض الكفايات كاصل المعروف بالحد
 نعم يجب على المتكلم في ذلك التثبت في نظره وجرده لا يقدح في
 برئ غير مجروح بما ظنه جرحا فيجرح سليما ويسمى برياً بسمة
 سوء بوق عليه الدهر غارها فقد اخطا في ذلك غير واحد فطعنوا
 في اكاره من الرواية استناد الى طعن ورد فيهم له بحمل ولا يشب
 عنهم بطريق صحيح ومن اراد الوقوف على حقيقة الحال فليطالع
 كتاب الكشي رحمه الله في الرجال وقد كانا السلف الصالح من
 العلماء بهذا الشأن مؤتي الجرح والتعديل غالباً في كتبهم التي
 صنّفوها في الضعفاء كابن العاصم يري او فيها معاكرا ليجامشي

ظاهره فقال يا شيخ لا يقدح في
 بقوله وكفى ان يكون بالبراءة
 من الجرح بل عاراً من طاعة

والشيخ ابو جعفر الطوسي والسيد جمال الدين احمد بن طائوس العلوي
جمال الدين المظهر والشيخ تقى الدين بن داود وغيرهم لكن ينبغي
للمتأخر في هذه الصناعة ومن وهبه الله تعالى احسن بضاعة
تدبرها ذكره ويراها ما قد روي في بعضه يظفر بكثير مما اهلوا
ويطلع على ترجيه في الملح والقلاج قد اغفلوا كما اظفنا عليه
كثيرا وينبأ عليه في مواضع كثيرة وضعناها على كتب القوم خصوصا
مع تقاض الاخبار في الجمع والقلاج فانه وقع لكثير من اكار الرواية
وقد اودع الكشي في كتابه من غير ترجيح وتكلم من بعد في ذلك
واختلفوا في ترجيح ايها على الآخر اختلفا في اكله لا ينبغي لمن
قدر على البحث تقليد هم في ذلك بل ينبغي بما آتاه الله فكل
مجهول تصيب فان طريق الجمع بينها ملتبس على كثير من المتأخرين
طرق واصوله في العلم بالاخبار الصحيحة والحنكة والمؤثقة
وطريقها وبعضها فريا لم يكن في احد المتأخرين حديث صحيح

الملح

فلا

فلا يحتاج الى البحث عن الجمع بينها بل يعلم بالصحح خاصة حيث يكون
ذلك من اصول الباحث وربما يكون بعضها صحيحا وبعضه حسنا
او موثقا ويكون من اصله العمل بالجمع فيجمع بينها بما لا يوافق اصل
الباحث الاخر ويخوذ لك وكثيرا ما يتفق لم التعديل بما لا يصلح
تعدلا كما يعرف من يطالع كتبهم سيما خلاصة الاقوال التي هي
الخلاصة في علم الرجال وفي هذا الباب مسائل ثمانية **الاول**
اتفاق ائمة الحديث والاصول الفقهية على اشتراط اسلام الرواة
حال روايته وان لم يكن مسلما حال تحمله فلا يقبل رواية الكافر
وان علم من بينه التور عن الكذب لوجوب التثبت عند خبر
الفاسق فيلزم عدم اعتباره كافر بطريق اولي اذ تشمل الفاسق
فيلزم عدم الكافر وقبول شهادته في الوضعية مع ان الرواية
اضعف من الشهادة بنصر خاص فيبقى العام والناقض معتبرا و
يمكن القائلين هنا اعتبار القياس وتعديته بالتنبيه بالاد

على الاعلى قريب منه القول بقبول ما جنيته شهادة الكفا
بعضهم على بعض فيهم مسألة الرواية كذلك فانه لا يقبل ولا يترجم
مطلقا وقبل شهادة ائمة الضرورة صيانة للحقوق اذ اكثر معاملا
لا يحضرها مسلمان وبلوغ عند ادانها كذلك وعقله فلا
يقبل رواية الضمى المجنون مطلقا لارتفاع العلم منهما التو
لعدم الموازنة مقتضى لعدم التحفظ من ارتكاب الكذب على
تقدير يمينه ومع عدمه لا عبرة بقوله وجهودهم على اشتراط
عدالة لما تقدم من الامر بالنسبة عند خبر الفاسق فصار
عدم الفسق شرطا لقبول الرواية ومع الجهل بالشرط يتحقق
الجهل بالشرط فيجب الحكم بنفيه حتى يعلم وجود انقائه التثبت
كذا اسند الواعية وقد نظرت لان مقتضى الامة كون الفسق مانعا
من قبول الرواية فاذا جهل حال الراوى لا يصح الحكم عليه بالفسق
فلا يجب التثبت عند خبره بمقتضى مفهوم الشرط ولا نسلم

ان الشرط عدم الفسق بل المانع ظهوره فلا يجب العلم بانقائه
حيث يجهل والاصل عدم الفسق في السلم وصحة قوله وهذا
بعض اراء شيخنا ارجعنا الطوبى فانه كثير انما يقبل خبر غير العلم ولا
يبين سبب ذلك وهذا هو ما ذهب اليه جعفر يقول رواية المجبول الحال
محتمل بخود لك ويقول قوله في تذكير اللحم وظهارة الماء ورق
الجارية والفرق بين ما ذكر وبين الرواية واضح وليس المراد من
العدالة كونه تاركا لجميع المعاصي بل بمعنى كونه سليما من اسباب
الفسق التي هي فعل الكبار والاصرار على الصغائر وخارج المروءة
وهي الانصاف بما يستحسن التعلي به عادة بحسب بياننا ومكانه
وشانه فعلا وتركه على وجه يصير ذلك له ملكة وانما لم يصرح
باعتبارها لان السلامة من الاسباب المذكورة لا يتحقق الا
بالمملكة فاعني عن اعتبارها وضبطه لما يرويه بمعنى كونه
حافظا له مستيقظا غير مغفل ان حدث من حفظه ضابطا لكفا

حافظا له من الغلط والتخفيف والتخريف في حديث منه فانما بما
 يخل في جملة قول النبي من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من
 النار لا يمكن لجنهما روى عنه حديثا ويحتمل فيه فقد كذب
 عليه واعتبر حرج ان يعلم قد راى سلم معه من الجن والتخريف وكذا
 لا يعتبر فيه البصر فيصح رواية لا يعمى وقد وجد لك في التلief
 والخلف ولا العذر بناء على اعتبار خبر الواحد وعلى عدم اعتبار
 لا يعتبر في المقبول منه عدد خاص بل ما يحصل في العالم العبد
 غير معتبر في الجملة مطلقا وهما يعتبر مع ذلك امر اخر ومذهب
 خاص لم لا يعتبر فيقبل رواية جميع فرق المسلمين وان كانوا اهل
 بدعة اقول احدها انه لا يقبل رواية المبتدع مطلقا لفسقه
 وان كان يتناول كما استوى في الكفر المتناول وغيره والثاني ان
 لم يستحل الكذب لضرة مذهبه قبل وان استحل كالحطابية
 من غلاة الشيعة لم يقبل والثالث ان كان داعية لمذهبه

دعوى

حافظا له من الغلط والتخفيف والتخريف في حديث منه فانما بما
 يخل في جملة قول النبي من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من
 النار لا يمكن لجنهما روى عنه حديثا ويحتمل فيه فقد كذب
 عليه واعتبر حرج ان يعلم قد راى سلم معه من الجن والتخريف وكذا
 لا يعتبر فيه البصر فيصح رواية لا يعمى وقد وجد لك في التلief
 والخلف ولا العذر بناء على اعتبار خبر الواحد وعلى عدم اعتبار
 لا يعتبر في المقبول منه عدد خاص بل ما يحصل في العالم العبد
 غير معتبر في الجملة مطلقا وهما يعتبر مع ذلك امر اخر ومذهب
 خاص لم لا يعتبر فيقبل رواية جميع فرق المسلمين وان كانوا اهل
 بدعة اقول احدها انه لا يقبل رواية المبتدع مطلقا لفسقه
 وان كان يتناول كما استوى في الكفر المتناول وغيره والثاني ان
 لم يستحل الكذب لضرة مذهبه قبل وان استحل كالحطابية
 من غلاة الشيعة لم يقبل والثالث ان كان داعية لمذهبه

لم يقبل لانه مظنة التهمة بترويج مذهبه والاقبل وعليه اكثر
 الجمهور والرابع وهو المشهور بين اصحابنا اشتراط ايمانهم
 ذلك المذكور من الشروط بمعنى كونها ما ميثا قطعوا به في كتب
 الاصول الفقهية وغيرها لان من عدل لا عندهم فاسق وان
 تأول كما تقدم قلنا ولذا دليل هذا مع علمهم باخبار ضعيفه
 بسبب فساد عقيدة الراوي او موثقته مع فساد عقيدته ايضا
 وكثير من ابواب الفقه معذرين عن ذلك العمل المخالف لما
 افواهه واصولهم من عدم قبول رواية المخالف باخبار الضعيف
 الحاصل للراوي فساد عقيدته ونحوه بالشهر تراى شهر والخبر
 بضمونين بين الاصحاب فيمكن اثبات المذهب به وان ضعف
 طريقه كما ثبت مذهب اهل الخلاف بالطريق الضعيف من اصحابهم
 ونحوها الى الشهر ومن الاسباب الباعثة لهم على قبول رواية
 المخالف في بعض الابواب كقبول ما دلت القران على صحته مع ذلك

على ما ذهب اليه المحقق في المعبر وقد تقدم الكلام على هذا
 الدليل في اول الرسالة وكيف كان فاطلاق اشتراط الايمان
 مع استثناء من كل كبير مجيد وحق فاللزام على ما قرناه عنهم
 اشتراط احد الامرين من الايمان والعدالة والاحتياط يرجح لا
 اطلاق اشتراطهما اي الايمان والعدالة المقصود لعدم قبول ما
 غير المؤمن مطلقا ولا يقولون به واقصد قوم منا فاعتبروا
 سلامة السند من ذلك كله واقصر على الصحيح ولا يرب ان
 عدل ولا يقدح فيه قول المحقق في رده من ان الكاذب قد
 يلصق والفاستق قد يصدق وان في ذلك طعنا في علمنا و
 قدما في المذهب اذ لا يمتنع الا وقد يعمل بخبر المجروح كما يعمل
 بخبر المعدل وظاهر ان هذا غير قادح ومجرد احتمال صدق
 الكاذب غير كاف في جواز العمل بقوله مع النهي عنه والقبح
 في المذهب غير ظاهر فان من لا يعمل بخبر الواحد من اصحابنا

في المعبر
 يصدق

كالتدبير المرفق وكثير من المتقدمين مصنفاتهم خالية عن
الواحد الثقة على وجه التقليد فضلا عن المخرج الى ان يبلغ
حد التواتر والصفات المشتملة على اخبار المخرج مبنية على
مذهب المفتي بضمونها وان كان ولا بد من تجاوز ذلك للعل
على خبر المخالف الثقة ليس مظهرا لثبوتها من قبول خبر الفاسق
ظاهر او منع اطاعة على المخالف مطلقا وقد تقدمت الاشارة
اليه انا المنصوص على ضعفه فلا عذر في قبول قوله كما يتفق
ذلك للشيخ في موارد كثيرة والله تعالى اعلم بحقايق احكامه الثاني
تعرف العدالة المعبرة في الراوي بتخصيص عدلين عليها او
بالاستفاضة بان يشتهر عدلته بين اهل النقل وغيرهم
اهل العلم كشايخنا السالفين من عهد الشيخ محمد بن يعقوب
الكافي وما بعد الى اننا هذا الاحتياج احدهم هؤلاء الشا
المشهورين التخصيص على تركية ولا بنية على عدلته لما اشتهر

ذلك

في كل عصر من ثقتهم وضبطهم وورعهم زيادة على عدلته انما
يتوقف على التركية غير هؤلاء من الرواة الذين لم يشتهروا بذلك
كثير من سبق على هؤلاء وهم طرق الاحاديث المدونة في الكتب
غالبها وفي الاكتفاء بتركية الواحد العدل في الرواية قوله مشهور
لنا ولما افينا كما ينبغي ان الواحد في اصل الرواية وهذه التركية
فرع الرواية فكما لا يعتبر العدد في الاصل فكذا في الفرع وذهب
بعضهم الى اعتبار اثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادات
فهذا طريق معروف عدلته الراوي السابق على ما نانا والمعاصر
بيش بذلك وبالمعايشة الباطنة المطلعة على حاله وانصافا
بالملة المذكورة ويعرف ضبطه بان تعتبر روايته برواية
الثقات المعروفين بالضبط والاثنان فان وافقهم في رواية
غالبها ولو بحث المعنى بحيث لا يخالفها او تكون المخالفة نادرة
عرفح كونه ضابطا ثبتا وان وجدنا لا بعد اعتبار رواية

برواياتهم كثير المخالفة لهم عن اخلال الامور اخلال ضبطه ^{خلال}
 حاله في الضبط ولم يتجسس بجوابه وهذا الشرط انما يفتر اليه من
 يروي الاحاديث من حفظه او يخرجها بغير الطرق المذكورة في
 المصنفات واما رواية الاصول المشهورة فلا يعتبر فيها ذلك هو
 واضح **الفصل الثاني** التعديل بقول من غير ذكر سببه على المذهب
 المشهور لان اسبابه يصعب كرها فان ذلك يحوج المعدل الى ان
 يقول لم يفعل كذا لم يرتكب كذا فعل كذا وكذا ذلك شاق جدا
 واما الجرح فلا يقبل الا مفسرا سببا موجبا لاختلاف الناس
 فيما يوجب فان بعضهم يجعل الكبيرة القادحة ما توعد عليها
 في القرآن بالتار وبعضهم يعي التوعد والآخر يعي التوعد
 بالكتاب والسنة وبعضهم يجعلون جميع الذنوب كباير صغير
 الذنب وكبيرة عندهم اضافة الى غير ذلك من الاختلاف فربما
 اطلق بعضهم القلاج لشيء بناء على امر اعتقاد جرحا وليس

كثيرة

بمخرج

بمخرج ونفس الامور في اعتقاد الآخر فلا بد من بيان سببه لينظر
 فيه اهو جرح ام لا وقد اتفق لكثير من العلماء جرح بعض فلانا
 استفسر ذكرنا لا يصلح جرحا قيل لبعضهم لم تركت حديث فلان ففنا
 ما اصنع بجرح رايته يركض على يرون وسئل اخر عن جرح من الرواة
 فقال ما اصنع بجرحه ذكره يوما عند حماد فامسح خط حماد وبيّن كل
 بان ذلك آت في باب التعديل لان الجرح كما يختلف اسبابا كذلك
 فالتعديل يتبعه وذلك لان العدل الذي توقف على اجتناب الكبار
 مثلا فربما لم يعد المعدل بعض الذنوب كباير ولم يتدح عنده
 فعلها في العدل الذي تركه بالعدل وهو فاسق عندنا لا
 بناء على كونه مرتكبا الكبيرة عندنا ومن ثم ذهب بعضهم الى
 اعتبار التفصيل فيهما ومن نظر الى صعوبة التفصيل ونحوه اكتفى
 بالاطلاق فيهما اما التفصيل باختلاف الجرح والتعديل في ذلك
 فليس بل لان الوجه نعم لو علم اتفاقا ذهب الجرح والمعتبر

بكتسابه وهو مطالب الجرح والتعديل ليعمل بالحديث ويترك في
اسباب الموجبة للجرح بان يكون اجتهادها فيها يحصل الجرح
والتعديل واحدا واحدا مقلدا للآخر وكلاهما مقلدا لمتجهدا
واحدا بغير الاكتفاء بالاطلاق في الجرح كالعذر وهذا التفضيل
هو لا قوي فيها واعلم انه يرد على المذهب المشهور من اعتبار
التفسير في الجرح اشكال مشهور من حيث ان اعتماد الناس اليوم
في الجرح والتعديل على الكتب المصنفة فيها وقلما يتعرضون
فيها لبيان السبب بل يقتضون على قولهم فلان ضعيف ونحوه
فاستلزام بيان السبب يقتضي التعميل ذلك وسد باب الجرح
في الاغلب واجيب بان ما اطلقه الجرحون في كتبهم من غير
بيان سببه وان لم يقتض الجرح على مذهب من يعتبر بالتفسير
لكن يوجب الرتبة القوية في الجرح كذلك المفوضية الى ترك
الحديث الذي يرويه فيستوقف عن قبول حديثه الى ان يثبت

العدالة

العدالة او يثبت زوال موجب الجرح ومتى انزاحت عنه تلك الرتبة
بحثنا عن حاله بحثنا اوجب الثقة بعد انته فقبلنا روايته ولم نقف
او عدلها الراجح يثبت الجرح في الرواية بقول واحد كعدله
اي كما ثبت تعديله في باب الرواية بالواحد ايضا وقد تقدم على المذ
الاشهر وذلك لان العذر لم يشترط في قبول الخبر كما سلف فلم يشترط
في وصفه من جرح وتعديل كانه فرع والفرع لا يزيد على اصله
بل قد ينقص كما في تعديل شهود الزنا فانه يكفي فيه باثني دون
اصل الزنا واما ما خرج عن ذلك ووجب زيادة الفرع اعني
الجرح والتعديل على اصله كالاكتفاء في الدعوى بالشاهد و
اليمين دون التعديل ومن ذهب بعضهم في الاكتفاء بشاهد واحد
في رواية هلال رمضان وشهادته الواحدة في ربيع الوصية
وربيع ميراث المستهل فبذلك خارج ونص خاص ولو اجتمع
في واحد جرح وتعديل فالجرح مقدم على التعديل وان تعدد

المعدل وزاد على عدد الخارج على القول الاصح لان المعدل لا يخبر
 عما ظهر من حاله والخارج يشتمل على زيادة الاطلاع لا يخبر
 عن باطن خفي على المعدل فانه لا يعتد به في ملازمته في جميع
 الاحوال فلهذا ارتكب الموجه للجهل وبعض الاحوال التي فارق
 فيها هذا اذا امكن الجمع بين المجهول والتعديل كما ذكرنا لا يمكن
 الجمع كما اذا شهد بالخارج بقول انسان في وقت فقال المعدل
 رايته بعد احيان او يقين فرفيه فقال المعدل انه كان ذلك
 الوقت نائما او ساكنا ونحو ذلك فتعاضوا ولم يمكن التقديم
 ولم يتم التعليل الذي قدم به الخارج ثم وطلب الترجيح اجماع
 المرجح بان يكون احدهما اضبطا واوضحا واكثر عددا ونحو
 ذلك فيعمل بالراجح ويترك المرجح فان لم يتفق الترجيح وجب التوقف
 للتعارض مع استحالة الترجيح من غير مرجح الخامسة اذا قال
 الثقة حدثني ثقة ولم يدينه لم يكن ذلك الاطلاق والثقة

والعمل

في العمل برايته وان اكتفينا بتركيه الواحد لا يدل على تقديم
 الاكتفاء بتركيه من تعيينه وتسميته لينظر في امره هل اطلق
 القوم عليه التعديل او تعارض كلامهم فيه ولم يذكر ولا يجوز
 كون ثقته عندا وغيره قد اطلع على خبره بما هو خارج عندا
 اي عند هذا الشاهد بثقته وانما وثقه بناء على ظاهر حاله
 ولو علم به لما وثقه واصالة عدم الخارج مع ظهور تركيته
 غير كاف في هذا المقام اذ لا بد من البحث عن حال الرواية على
 وجه يظهر به احد الامور الثلاثة من الجرح او التعديل وتعارض
 حيث يمكن بل اضرب عن تسميته مريب في القلوب نعم يكون ذلك
 القول منه تركية للمروي عنه حيث يقصدها بقوله حدثني
 الثقة اذ قد يقصد به مجرد الاخبار من غير تعديل فانه قد يتحيز
 في مثل هذه الالفاظ في غير مجلس الشهادة وهل ينزل الاطلاق
 على التركيبة ام لا بد من استعماله استعماله وجهان اجمعا

تنزيله على ظاهره من عدم مجازة الثقة في مثل ذلك وعلى تقدير
تصريح بقصد التزكية أو حمل الإطلاق عليها يرفع قوله مع
ظهور عدم المعارض وإنما يتحقق ظهوره مع تعيينه بعد ذلك
والبحث عن حاله والأفلاحة ما لا يمكن كإيمكام وذهب بعضهم إلى
الاكفاء بذلك ما لم يظهر المعارض والخلاف وقد ظهر ضعفه
ومثله ما لو قال كل من روي عنه فهو ثقة وإن لم اسمه ثم
روى عن لم يسمه فانه يكون مذكرا له غير أن لا يعمل بتزكية هذه
لما قرناه وقول العالم هذه الرواية صحيحة في قوة الشهادته
بتعديل رواتها فالعدم الكفاية بذلك ولو روى العدل
عن رجل مائة لم يجعل روايته عنه تعديلة على القول الآخر
بطريق أولى لا يجوز أن يروى عن غير عدل وقد وقع من أكثر
الأكابر من الرواة والمصنفين ذلك خلافا لشد ومن المحدثين
ذهبوا إلى اقتضاء ذلك التعديل وكذا عمل العالم المجتهد في

الأحكام

الأحكام وفيما لا يغيره يقتوى على فتح حديث ليس حكمه بصفحة
ولا مخالفة له فاجابه ولا في رواية لأنه أي كل واحد من العمل
والمخالفة أعم من كونه مستندا إليه أو جافيه فيجوز في العمل
الاستناد إلى دليل آخر من حديث صحيح أو غيره وفي المخالفة كونهما
لشد وذا ومعارضته لما هو راجح منه أو غيرها والغام لا يدل
على الخاص وقد تقدم الخلاف في اشتراط عدل الراوي مطلقا
فلعله قبل رواية غير العدل لا معارض **السابعة** في بيان الألفاظ
المستعملة في الحجج والتعديل بين أهل هذا الشأن لما كان المعنى
عندنا في الراوي العدل للاستفادة من الملكة المذكورة ولم يكن
بظاهر حال المسلم ولا الراوي فلا بد في التعديل من لفظ صريح
يدل على هذا المعنى وقد استعمل المحدثون وعلماء الرجال الفا
ظا
كثيرة في التزكية بعضها دال على المطلوب وبعضها أعم منه فتح
نذكرها مفصلة ونبين ما يدل منها عندنا عليه وما لا يدل

فقول القاطن التعديل الدالة عليه صريحا قول المعدل وعدل
 اوقفه وهذه اللفظة وان كانت مستعملة في ابواب الفقه اعلم
 العدة لكنهما هنا لم يستعمل الا بمعنى العدل بل الاطلاق تعاملا
 خاصة وقد يتفق في بعض ان تكرار في تركيبهم لفظ الثقة هو
 يدل على زيادة المدح وكذا قوله هو حجة أي ما يحجج بحديثه
 وفي اطلاق اسم المصدر عليه بالنقطة اظهر في الشاء عليه يا
 والاجتهاد بالحديث وان كان اعم من الصحيح كما يتفق بالحسن
 والموثق بل بالضعيف على ما سبق تفضيله لكن الاستعمال العربي
 لاهل هذا الشأن هذه اللفظة يدل على ما هو اخص من ذلك
 وهو التعديل وزيادة نعم لو قيل يحجج بحديثه ونحوه لم يدل
 على التعديل بالذكرة بخلاف اطلاق هذه اللفظة على نفس
 الراوي بدلالة العرف الخاص وكذا قوله هو صحيح الحديث فانه
 يقتضي كونه ثقة صابغا وفيه زيادة تركية وما أدى معناه

۴۴

من الالفاظ الدالة على التعديل أنا قوله مقن ثبت حافظضا
يحتج بحديثه صدوق بالغ في صدق محل الصدق بالحجة
أو الاضافه على التوسع بمعنى انه لا يطرح بان يظروا فيه ويحتج
يعرف حاله فلعله يقبل الالباس ببعضها ليس بظاهر الضعف وقد
اتفق هذا الوصف لجماعه منهم حماد بن عوف البخاري وابنه
محمد وذكرنا العلامة في قسم من يعتمد على رواية وشيخ جليل
صالح الحديث مشكور خير فاضل اتفق هذا الوصف لجماعة
كأبراهيم بن أبي الكرام والياس الصيرفي وبيان الحريري وعلي بن
قتيبة القتيبي وعبد الرحمن بن عبد ربه وعبد الله بن الغايد
والقاسم بن هشام وقيس بن عمار وقسمهم من جميع الذين للفظان
خاص كحيد بن شعيب الطالقاني ومدوح كحيد بن قيس السدي
زاهد عالم كابراهيم بن علي الكوفي وأوليا الحكم ما لو انفر داحيا
صالح كابراهيم بن محمد الغنلي واحمد بن عايد وشهاب بن عبد

اكل الخبز كما قال الله والاصنام اكل
 الصدق فبعد ان اكلوا العلف
 على الخبز نفذوا الضيق فالاكل والاكل
 على عمل الصدق بالغربة وانما عمل
 بالناس بعد اربع ايام فله

النسبان والصالح يجامعه أكثر وأما قريب الأملين بوصول
 الواحد المطلوب والأما كان قريباً منه بل ربما كان قريباً إلى
 المذهب من غير دخول فيه راساً والمساكن إلى روايته قريب من
 صالح الحديث فقد ظهر أن شيئاً من هذه الأوصاف ليس يصح
 في التعديل وإن كان بعضها قريباً من نعم كل واحد منها يستند
 المدح فيلحق حديثه أي حديث المصنف بها بالحسن كما عرفت
 من أنه رواية المذبح من أصحابنا مدحاً لا يبلغ حد القبول إذا
 علم كون الموصوف بذلك من أصحابنا أما مع عدم العلم فيشكل
 بأنه قد يجمع الاضاف ببعض المذاهب الخارجية عنا خصوصاً
 من يدخل في حديثنا كالواقفي والفاطمي وأما الجمهور في لا يعتبر
 بينهم في العدالة تحققاتها ظاهر بل يكفي في المسلم بها حيث
 لا يظهر خلافها فيكتفي بكثير من هذه الألفاظ في التعديل
 خصوصاً مثل العالم والمتقى والصابط والصالح والطاهر

الفاضل

الفاضل والصادق والثبت هذا ما يتعلق بالفاظ التعديل
 والفاظ الجرح مثل ضعيف كذاب مقتاع للحديث من قبل نفسه
 أي يخيل كذا باغاً اضطرب الحديث منكرة لينة أي يتيسر هله في
 روايته عن غير الثقة متروك في نفسه أو متردك الحديث مرتفع
 القول أي لا يعتبر قوله ولا يعتمد عليه منهم بالكذب والغلو أو
 نحوها من الأوصاف القادرة ساقط في نفسه أو حديثه
 وأما اسم فاعل من وهي أي ضعف في الغاية يقول وهي الحليط
 إذا ضعف فهم بالحقوط وهو كناية عن شدة ضعفه وسقوط
 اعتباره حديثه لاشئ مما لفته في نفي اعتباره أو لاشئ معتد به
 ليس بذلك الثقة والعدل والوصف للمعتبر في ذلك وتخوذ
السابعة من خلط بعد استقامته كتحرق بضم الحاء فتكون
 وهو الحق وضعف العقل وفسق كالأواقفه بعد استقامتهم
 في رضى الكاظم ع والفقهاء كذا في رضى الصادق ع

وكشدين عبد الله بن الفضل ومحمد بن علي الشلقاني واشباههم
 وغيرهم من القوادح يقبل ما روى عنه قبل الاختلاف لاجتماع
 الشرايط وارتفاع الموانع ويرد ما روى عنه بعد ما شاك فيه
 هل وقع قبله او بعده للشك في الشرط وهو العذر عند الشك
 في التقدم والتأخر وانما يعلم ذلك بالتاريخ ويقول الراوي عنه
 حدثني قبل اختلافه ويقو ذلك ومع الاطلاق وعدم التاريخ
 يقع الشك في الحديث الثامنة اذا روى ثقتان فثقتان
 ورجع المروي عنه في ذلك الحديث فنفاه وانكر روايته بان كان
 جازما بنفيه بان قال ما روايته على وجه القطع او كذب علي
 ونحوه تعارض الخبران والجاحد هو الاصل في وجوب رد الحديث
 ثم لا يكون ذلك جرحا للفرع ولا يفتح في باقي رواياته عنه
 ولا عن غيره وان كان مكذبا بالشيخه في ذلك اذ ليس قبل جرح
 شيخه له باول من قبول جرحه لشيخه فسا قضا وان لم ينكر

الرواية

الرواية ولكن قال اعرف ولا اذكره ونحوه لم يفتح في روايته
 الفرع على الاصح اذ لا يدل ذلك عليه بوجه لاحتمال السهو والنسيان
 من الاصل والحال ان الفرع نفا جازم فلا يرد بالاحتمال بل كما
 لا يبطل رواية الفرع ويجوز لغيره ان يروي عنه بعد ذلك يجوز
 للمروي عنه اولا الذي لا يذكر الحديث روايته عن ابي بصير
 منه فيقول هذا الاصل الذي قد صار فرعا اذا اراد الحديث
 بهذا الحديث حدثني فلان عني ان حدثته عن فلان بكذا
 وكذا وقد وقع مر في لك جملة احاديث لا كما ينسوها بعد ما
 حدثوا بها منها حديث ربيعة عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه
 يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ان قضى بشاره ويمن قال عبد العزيز بن محمد
 لقيت سهيلا فسالته عنه فلم يعرفه وكان يقول بعد ذلك
 حدثني ربيعة عني عن ابي ليسوق الحديث وقد جمعها ابي
 تلك الاحاديث التي نسبها راويها ورواها عن رواها عنه

بعضهم وهو الخطيب البغدادي في كتابه في كتابه في كتابه فالحجة فالنافع
 مفقود والمقتضى للقبول موجود وحسين وروا الاصل فزعا غير
 قادم بوجه والله تعالى اعلم **الباب الثالث** في تحمل الحديث
 وطرق نقله وفيه فصول **الاول** في اهلية التحمل وشرط التمييز
 ان يتحمل السماع وما في معناه ليحقق فيه معناه والمراد بالتمييز
 هنا ان يفرق بين الحديث الذي هو بصدور رايته وغيره ان يفرق
 في اصل صحيحه والا اعتبر مع ذلك ضبطه وقسره بعضهم بفرقة
 بين البقرة والدابة والحمار واشباه ذلك بحيث يميز اذ تميز
 والاول اصح واحسن يتجمله بالسماع عما لو كان بخلاف الاجازة
 فلا يعتبر فيه ذلك كما سيأتى والمراد بها في معنى السماع القراءة
 على الشيخ ونحوها لا الاسلام فلو تحمل كافر او اداه مسلما
 قبل وقد اتفق ذلك للصحاب كرواية جابر بن مطعم انه سمع
 النبي صلى الله عليه وآله في المغرب وكان قد جاء في فدا الساري يلبس

فحمله

فحمله كافر ثم رواه بعد اسلامه وكذلك رويته له ص
 واقفا بعرفة قبل الهجرة ورواية ابن سفيان في حديثه مع هرقل
 وغيرها ولا البلوغ فيصح تحمل من رويته على الاصح وقد اتفق الناس
 على رواية جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وآله قبل البلوغ كالحسين
 عليهما السلام فقد كان سنن الحسن ثم عند موت النبي صلى الله عليه وآله نحو الثمانية
 سنين والحسين ثم نحو السبع وعبد الله بن عباس وعبد الله بن
 الزبير والنعمان بن بشير والسائب بن يزيد والمسيور بن الحنفية
 وغيرهم وقبلوا روايتهم من غير فرق بين ما تعلموه قبل البلوغ
 وبعد ولم ينزل الناس ليمعن الصبيان ويحضر منهم مجالس
 الحديث ويعتدون بروايتهم لذلك بعد البلوغ وطائف
 في ذلك شد ودق فطوويه البلوغ نعم تحديد قوم ستمهم
 المسوغ للاسماع بعشرين او خمس سنين واربع ونحو خطأ
 لا خلافا للناس في مراتب الفهم والتمييز فمنهم الخطاب مئين

السماع كرواية ابن عباس
 وعنه عن النبي صلى الله عليه وآله
 وعنه عن النبي صلى الله عليه وآله

ما يسمعه صح سماعه وان كان دون خمس من لم يكن كذلك لم ينج
وان كان ابن خمسين وقد ذكر الشيخ الفاضل تقي الدين الحسن بن
ان صاحبه ورفيقه السيد غياث الدين بن طاور وشيخنا الكفا
واستغنى عن المعلم وغيره اربع سنين وعن ابراهيم بن سعيد الجهمي
قال رايت صبيا ابن اربع سنين قد حمل الى المامون قد قرأ القرآن
ونظر في الراي غير انه اذا جاع بكى وقال ابو محمد عبد الله بن محمد
الاصم حفظت ول خمس سنين وحملت الى ابن المقرئ لسمع منه
ول اربع سنين فقال بعض الحاضرين لا تستمعوا له فيما قرأنا
صبي صغير فقال ابن المقرئ اقر سورة الكافرين فقراها فقال
اقر سورة التكوين فقراها فقال له غير اقر سورة والمرسلات
فقراها ولم اغلط فيها فقال ابن المقرئ سمعوا له والعهدة على
ولا يشترط في الروي عنه ان يكون اكبر من الراوي سنا ولا رتبة
وقد راو علما بل يجوز ان يروي الكبير عن الصغير بعد تضاد

بصلوات

بصفات الراوي وقد اتفق ذلك كثيرا للصحابة رضي الله عنهم
من دونهم من التابعين والفقهاء والغرض من هذا النوع ان لا
يظن بناء على الغالب كون الراوي عنه اكبر باحاطة الامور ايماء
فيحمل بذلك منزلتهما وقد قال النبي ص امرنا ان ننزل الناس
منازلهم **الفصل الثاني** في طرق التحمل للحديث وهي سبعة
اولها السماع من لفظ الشيخ سواء كان املا من حفظه ام كان
تحدثه من كتاب وهو لاي السماع من الشيخ ارفع الطرق الواقعة
في التحمل عند جمهور المحققين لان الشيخ اعرف بوجوب ضبط الحديث
وتأديته ولا تخليفة رسول الله ص وسفيره الى امته ولا اخذ
منه كالاخذ منه وكان النبي ص اخبر الناس ولا واسمهم ما
جاء به والتقرير على ما جرى مجرى تصد اولي لان السامع اربط
جاشا ووعي قلبا وشغل القلب توزع الفكر الى القاري اسرع
وفي صحيح عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله ع يجيئني

القوم فيسمعون متى حديثكم فافصحوا أقوى قال فافصحوا أقوى
حديثا ومن وسطه حديثا ومن آخره حديثا فجدول على قراءة
هذه الأحاديث مع العجز يدل على أولوية على قراءة الراوي ولا
لا صريحا فيقول الراوي بالسماع من الشيخ في حال كونه راويا بغير
ذلك المسموع سمعت فلان وهي في هذه العبارة اعلاها أي
أعلى العبارات في تسمية المسموع لئلا يكتفى نصا على السماع الذي
هو على الطرق ثم بعدها في المرتبة أن يقول حدثني وحدثنا لدينا
أي على قراءة الشيخ عليه لكنهما يحتملان الإجازة لما سياتي
أن بعضهم الجاز هذه العبارة في الإجازة والمكاتبة بخلاف
سمعت فإنه لا يمكن أحدا يقول سمعت في الحديث الإجازة و
المكاتبة ولا في تدليس ما لم يسمعه وروى عن بعض الحديثين
أنه كان يقول حدثنا فلان وبتا ولا نحدث أهل المدينة
وكان الراوي يح بها إلا أنه لم يسمع منه شيئا مدلسا بذلك

وكون

وكون سمعت في هذه الطريق أعلى منها مذهب الأكثر لما ذكرنا
وقيل هنا أعلى منها لأنه ليس في سمعت دلالة على أن الشيخ روى له
الحديث وخاطبه بروي حديثنا وأخبرنا دلالة على أنه خاطبه ورواه
له وفيه أن هذه وإن كانت تسمية الآن الخطب فيها أسهل من
احتمال الإجازة والتدليس نحوهما فيكون تحصيل ما ينفي ذلك
أولى من تخصيصه باللفظ أو كونه من جملة المقصودين بزيادة
يفترق الحال في صحة الرواية بهذه المرتبة بين قصدا وعد
ثم بعد حدثني وحدثنا في المرتبة قوله في هذا الكمال أخبرنا
لظهور الأخبار في القول ولكنه يستعمل في الإجازة والمكاتبة
كثيرا فلذلك كان أدون ثم ابتانا ونبتا لأن هذا اللفظ غا
في الإجازة وهو قليل الاستعمال هنا قبل ظهور الإجازة فكيف
بعدها وأما قول الراوي قال لنا وذكر لنا فهو من قبل حدثنا
فيكون أولى من ابتانا ونبتا فلا تلت على القول أيضا صحيحا لكنه

وقفت لمؤلفه على دليل مقنع الاما لفظه الاول مع الشيخ في
 عدم تكليفه القراءة التي هي بصورة ان يكون تليدا لاشيئا
 والعبارة عن هذه الشيخ الطريق ان يقول الراوي اذا اراد
 روايت ذلك قرأت على فلان او قرئ عليه وانا اسمع فافقر الشيخ
 اى لم يكف بالقراءة عليه ولا بعدم انكاره ولا بشارته بل
 تلفظ بما يقتضى الاقرار بكونه مرصيا وهذا ان على عبارات هذه
 الطريق لولا انها على الواقع صريحا وعدم احتمالها غير
 المطلوب ثم بعد هذا في المرتبة ان يقول حدثنا واخبرنا سميكة
 بقوله قراءة عليه ونحوه من الالفاظ الدالة عليه ومطلقين
 عن قوله قراءة عليه على قول بعض المحققين لان اقراره بقيام
 مقام التحديث والاخبار ومن ثم جازا مقتريين بالقراءة عليه
 وقيل لا يسوغ هذا الاطلاق لان الشيخ لم يحدث ولم يخبر
 وان اقر وانما سمع الحديث ولا يلزم من جوازهما مقتريين

جوازهما

جوازهما مطلقين لان الالفاظ المستعملة على وجه المجاز يغير
 بغيرها من القرائن الدالة عليها ولا يطلق كذلك مفيدة لمعنا
 وفي قول ثالث يجوز اطلاق الثاني وهو اخبرنا دون الاول
 وهو حدثنا القوة اشارة بالنطق والمشافهة دون اخبرنا فانه
 يجوزها في غير النطق كثيرا لان الفرق قد شاع بين اهل الحديث
 وان لم يكن بينهما فرق من جهة اللغة ومن فرق بينهما لغة
 فقد تكلف عناء والقول بالفرق هو الاظهر في الاقوال الا
 في الاستعمال واذا قال الراوي له اى المروي عنه اخبرنا فلا
 بكذا وهو ساكت مضجع اليه فاهم ذلك فلم يترك ذلك صح
 الاخبار والتحديث عنه وان لم يتكلم بما يقتضى الاقرار به على
 قول الاكثر لادالة القرائن المتطافرة على انه مقرب ولا نشأ
 يمنع من السكوت عن انكار ما ينسب اليه بغير صحة وشروط
 بعضهم نطقه ليحقق التحديث والاخبار ولان السكوت اعم

من الأفراد ولهذا يقال لا ينسب إلى الشاك مذهب فعلى الأول
يجوز للراوى أن يقول كالأول حدثنا وأخبرنا تنزيلا لكونه
مع قيام القرائن على أقل من منزلة إخباره وقيل إنما يقول قرئ
عليه وهو ليس بمعجزة ولا يجوز أن يقول حدثني لأنه كذب
فإنه إن جعل برويه كذلك وما سمعه الراوى من الشيخ
وحده أو شاك هل سمعه وحده أو مع غيره قال عند روايته
لغيره حدثني وأخبرني بصيغة المتكلم وحده ليكون مطابقا
للواقع مع تحقق الوحدة ولأنه المستغنى مع الشاك لأصل عدم
سماع غيره معه وما سمعه مع غيره يقول حدثنا وأخبرنا
بصيغة الجمع للطابق أيضا وقيل أنه يقول مع الشاك حدثنا
لأحدثني لأنها الكلمة رتبة من حدثنا حيث أنه محتمل عدم
قصد بل التلخيص بحدوث أهل بلدة كما مر فليقتصر إذا شئت
على الناقص صفا لأن عدم الزايد هو الأصل وهذا التفصيل

بملاحظة

بملاحظة أصل الأفراد والجمع هو الأولى ولو عكس الأمر فيها
فقال في حالة الوحدة والشاك حدثنا بقصد التعظيم وفي حالة
الاجتماع حدثني نظر إلى خوله في العموم وعدم ادخال من معه
ولفظه جاز لصحته لغة وعرفا ومنع أى منع العلاء في الكلام
الواقعة في المصنفات بلفظ أخبرنا أو حدثنا من إبدال أحدهما
بالآخر لاحتمال أن يكون من قال ذلك لا يرى التسوية بينهما
وقد عبرنا بما يطابق مذهبه وكذا السير له إبدال سمعت بأحدهما
ولا عكسه وعلى تقدير أن يكون المصنف من يرى التسوية بينهما
فيمنى على الخلاف المشهور في نقل الحديث بالمعنى فإن جواز
جاء لإبدال والأفلا وأما المسموع منهما من غير أن يذكر
في مصنف فمبنى جواز تغييره على جواز الرواية بالمعنى وعدمه
فإن قلنا به جاز للتغير والأفلا سواء قلنا بتمامها في
المعنى أم لا لأننا نكون مختار العبارة مؤدية لمعنى الأخرى

وان كانت على بنة او ادنى ولا يقع التواتر والحال ان السامع
او المستمع ممنوع منه اى من السماع بنسخ ونحوه من الموانع
كالحدث والقراءة المفردة في الاسراع والتعقيد بحيث يخفى
بعض الكلام والبعد عن القاري ويخوذ لك والضابط كونه
بحيث لا يفهم المقر ولعدم تحقق معنى الاخبار والتحديث معه
فلما اتفق قال حضرت لاحدنا واخبرنا وقيل يجوز ويعني عن ^{السير}
من النسخ ونحوه على وجه لا يمنع اصل السماع وان منع وقوعه
على الوجه الاكمل ويختلف ذلك باختلاف احوال الناس في
حسن الفهم وعدمه واندفاعه بالسواغل فان منهم من لا
النسخ ونحوه مطلقا ومنهم من ينعى اذ في عائق وقد روى
عن الحافظ ابى الحسن الدارقطني انه حضر في حديثه مجلس
الصفاء فجلس بنسخ جزءا كان معه والصفاء يلى فقال لبعض
الحاضرين لا يصح سماعك وانت تسنخ فقال فهمي لا اخلأ

فمن

فمن ثم قال تحفظكم املا الشيخ من حديث الى الان فقال لا فتن
الدارقطني املا ثمانية عشر حديثا فحدث الاحاديث فوجدت
كما قال ثم قال ابى الحسن الحديث الاول منها عن فلان ومثله
والحديث الثاني عن فلان عن فلان ومثله كذا ولم يذكر اسانيد
الاحاديث ومثونها على ترتيبها في الاملا حتى ان على آخرها
فتعجب الناس منه وليخبر الشيخ للسامعين روايته اى روايته
المسموع اجمع والكتاب بعد الفراغ منه وان جرى على كل اسم
السماع وانما كان للجمع اول لاحتمال غلط القاري غفلة الشيخ
او غفلة السامع عن بعضه فيحذف ذلك بالاجازة لما فاتته واذا
كتب لاحد هم خطه ح كتب سمعه متى واجزت له روايته عنى
جمع بين الامرين واذا عظم مجلس الحديث وكثر فيه الخلق ولم
يمكن سماعه للجميع فلينع عنه ^{مستمل} روى سامع المستمل عن
الممل عند بعض المحدثين لقيام القارئ الكثرة بصدقه فيما

يزل

بلغه في مجلس الشيخ عنه ويجوز ان السلف عليه فقال كان كثير
 من الاكابر يعظم الجمع في مجالسهم جالس حتى يبلغ الوفاة مؤلفة
 ويبلغ عنهم المستملون فيكتبون عنهم بواسطة تلميذهم ^{اجاز}
 غير واحد رواية للشيخ عن المهمل واكثر ما بلغنا في ذلك عن اخينا
 ان الصاحب في الكفاية اسمعيل بن عباد قدس الله سره ^{جلس}
 للامراء حضر خلق كثير فكان المستمل الواحد لا يقوم بالاملاء
 حتى انضاف اليه ستة كل يبلغ صاحبه وروى ابو سعد السمعاني
 في ادب الاسماء ان المعصم وجه من يحضر مجلس عاصم بن علي
 عاصم في رحبة النخل الذي في جامع الرضا قال وكان عاصم
 يجلس على سطح المسقطات وينتشر الناس في الرحبة وما يلهمها
 فيعظم الجمع جالس حتى يسمع يوما استعداد اسم رجل في الاسناد
 اربع عشرة مرة والناس لا يسمعون فلما بلغ المعصم كثرة الجمع
 امر من يحضرهم فحزروا المجلس عشرين الفا ومائة الف ثم خرجت

نار العلم

نار العلم وبأردت عاكفة الادباء فكان يرق نالقي بالحج ثم انطوى
 فكانه لم يبلغ وقيل لا يجوز ان اخذ عن المستمل ان يروي عن المهمل
 بغير واسطة المستمل وهو لا يظهر له خلاف الواقع ولا يشترط
 في صحة الرواية بالسماع والقراءة والترشيح بان يروي الراوي
 المروي عنه بالبحر ولو من وراء حجاب اذا عرف الصوت ان حدث
 بلفظه او عرف حضوره ان قرئ عليه او اخبر برفقه انه هو فلا
 المروي عنه ومن ثم صحت رواية الامام عن ابن ام مكتوم وقد كان
 السلف يسمعون من ازواج النبي ص وغيرهم من النساء من وراء
 حجاب ويروون عنهم من اعتمادا على الصوت واسندوا على بعض
 بقوله ص ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذا
 ابن ام مكتوم وقيل لا يشترط الرواية لا كان المماثلة والصوت
 وقد كان بعض السلف يقول اذا حدثك المحدث فلم تر وجهه
 فلا ترو عنه فلعله شيطان قد قصور في صورته تقول حدثنا

نقلت هذا في شرح الفقيه
 العراقي وعلمه في بعض
 النسخة عن الامام عليه

واخبرنا بالحق ان العلم بالصوت يدفع ذلك واحتمال تصور
 الشيطان مشترك بين المشافهة ووراء الحجاب وكذا لا يشترط
 علمه اى علم الحديث بالسامعين فلو سمع من لم يعلمه بوجه
 من الوجوه المانعة من العلم جاز للسامع ان يرويه عنه لتحقيق
 معنى التماع المعتبر ولو قال الحديث خبركم ولا اخبر فلا ينافي
 او حتى قوما بالسماع فسمع غيرهم وقال بعد السماع لا ترو
 والحال انه غير ذلك لخطا للراوي وجب الرجوع عن الرواية
 روى السامع عنه في الجمع لتحقيق اخبار الجميع وان لم يقصد
 بعضهم حتى لو حلف لا يخبر فلا ينافي كذا فلو خبر جماعة هو منهم
 واستثناه حث بخلاف ما لو حلف لا يكلمه واستثناه و
 كذلك نهية عن الرواية لا يزيلها بعد تحقيقها لانه قد حدث
 وهو شئ لا يرجع فيه وفي معناه ما لو قال رجعت عن اخباري
 اياك يا ابا اذن لك في رواية ونحو ذلك نعم لو كان رجوع

لذلك

لذلك خطأ في الرواية وتعين الرجوع ويقبل قوله فيه والله
 الاجازة وهي في الاصل مصدر الاجاز واصلا اجازة لا تحرك
 الواو فتعلم افتتاح ما قبلها فانقلب الفافقت الالف الزائدة
 التي بعد ما فحذفت لالتقاء الساكنين فصارت اجازة وفي
 الحديث وف من الالفين الزائدة او الاصلية قولان مشهوران
 قول سيوبه والثاني قول الاخفش وهي مأخوذة من جواز الماء
 الذي يسقاه المالك من الماشية والحوت ومنه قولهم يستجيزه
 فاجازن اذا سقاك ما لم اشيتك وارضاك فالطالع الحديث
 يستجيز العالم علمه اى يطلب اعطائه على وجه يحصل به
 الاصلاح لنفسه كما يحصل للارضق الماشية الاصلاح
 بالماء فيجيزه له وكثيرا ما يطلق على العلم اسم الماء وعلى الثمن
 اسم الارض وعليه بعض المفسرين لقوله تعالى وترا الارض ^{مدا}ها
 فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت وج اى حين اذ كان اخذ

من الاجازة التي هي الاستقاء فيعدى الى المفعول بعينه وجز
 ولا ذكر رواية فيقول اجزت سموها في مثلها بقول الجزيمان
 وقيل هي اي الاجازة اذن وتسويغ وهو المعروف وعلى هذا فتقو
 اجزت له رواية كذلك بقول اذنت له وسوغت له وقد يجت
 المضاعف الذي هو متعلق الاذن فتقول اجزت له سموها في
 مثالا من غير ذكر الرواية على وجه المجاز بالحرف واذا تقررت لك
 فاعلم ان المشهور بين العلماء من المحدثين والاصوليين انه يجوز
 العمل بها بل ادعى جماعة الاجماع عليه نظرا الى شذوذ المخالف
 وقيل وهو يعزى الى الشافعي في احد قوليه وجماعة من اصحابنا
 منهم القاضيان حسين والماوردي لا يجوز الرواية بها استنادا
 الى ان قول المحدث اجزت لك ان تروى عنى في معنى اجزت
 لانها لا يجوز في الشرع لانه لا يبلغ رواية ما لم تسمع فكان في
 قوة اجزت لك ان تكذب ما لا يجوز في الشرع على واجب

بات الاجازة عرفا في قوة الاخبار برؤية جملة فهو كما لو اخبر
 تفصيلا والاخبار غير متوقف على التصريح قطعاً كما في القراءة
 على الشيخ والغرض حصول الافهام وهو يتحقق بالاجازة
 وبيان الاجازة والرواية بالاجازة مشروطان بتصحيح الخبر
 من الخبر بحيث يوجد في اصل صحيح مع بقية ما يعتبر فيها لا الرواية
 عنه مطلقا سواء عرف ام لا فلا يتحقق الكذب ثم اختلف المجتهدون
 في ترجيح السماع عليها والعكس على قول الثماني الفرق بين
 عصر السلف قبل جمع الكتب المعتمدة التي يقول عليها ويرجع
 اليها وبين عصر المتأخرين ففي الاول السماع ارجح لان السلف
 كانوا يجمعون الحديث من صحف الناس صدور الرجال
 فدعت الحاجة الى السماع خوفا من التبدل والتلبس بخلاف
 ما بعد تدوينها لان فائدة الرواية ترجح انما هي اتصال
 سلسلة الاسناد بالتي هي متبركة وتبينها والا فالنسخ يقوم

بما في الكتب ويعرف القوي منها والضعيف من كتب الجرح والتعديل
وهذا قويين ثم الاجازة تنوع انواعا اربعة لانها تتعلق
بامر معين لشخص معين او عكسه او بامر معين لغيره او عكسه
واعلاها الاول وهو الاجازة للعين برأي معين كاجرتك الكتاب
الفلاني وما اشتمل عليه فمرسني هذا وانما كانت على انضباطها
بالعين حتى زعم بعضهم انه لا خلاف في جوازها وانما الخلاف
في غير هذا النوع والاجازة للمعين لغيره اي بغير معين كقولك
اجرتك مسموعاتي او مرقيات وما اشبهه وهذا ايضا جائز
على الاظهر ولكن الخلاف فيه اكثر من حيث عدم انضباط
المجاز فيبعد عن الاذن الاجمالي المسوغ له ولو قيدت بـ
خاص كسموعاتي من فلان وفي بلد كذا اذا كانت متميزة
فاولى الجواز ثم بعدهما في المرتبة الاجازة لغيره اي بغير معين
كجميع المسلمين وكل احد ومن ادرك زمانا وما اشبه ذلك

سواء كان معين كالكتاب الفلاني او بغير معين كما يجوز لي
روايته ونحوه وفيه ايضا خلاص مرتب في القوة بحسب المرتبتين
فجوزة على التقديرين جماعة من الفقهاء والمحدثين ومن قنعت
على اختياره لذلك من متأخري أصحابنا شيخنا الشهيد قدس سره
وقد طلب من شيخه السيد تاج الدين بن معين الاجازة له و
لاولاده وكجميع المسلمين من ادرك جزءا من حياته جميع مرقيات
فاجازهم ذلك بخطه ويقر به الى الجواز قسيده بوصف خاص
كاهل بلد معين فان جوزنا العام جاز هنا بطريق اولي والا
احتمل الجواز هنا للمعص ويطل الاجازة لمروى مجهول اوله
اي لشخص مجهول فالاول كتاب كذا وله اي للمعين مرقيات
كثيرة بن لك الاسم والثاني كقوله اجرت لمحمد بن فلان وله
موافقون فيه اي في ذلك الاسم والغيب ولا يعين المجاز له
منهم وليس من هذا القبيل اجازة بجماعة مسميين معينين

بأنسابهم والمحيز لا يعرف أعيانهم فانه غير حرج كاستماعهم على
 كما لا يتحدج عدم معرفته بهم اذا حضر واقي الشماع من كافتل
 الحصول العلم في الجملة وتبينهم في التسمية هنا وتعلق الاجازة
 على الشرط كقوله اجزت لمن شاء فلان باطل لانفها عند
 جماعة للجمالة والتعلق كقوله اجزت لبعض الناس قيل لا
 لارتفاع الجمالة عند وجود المشية بخلاف الجمالة الواقعة
 في الاجازة لبعض الناس لمن شاء الاجازة او الرواية ولغلا
 ان شاء اولئك ان شئت صح لانها وان كانت معلقة الا انها
 وقوة المطلقة لان مقتضى كل اجازة تفويض الرواية بها الى
 مشية المجاز له فكان هذا مع كونه بصيغة التعليق وقوة ما
 يقتضيه الاطلاق وحكاية الحال لا تعليق حقيقة حتى جاز
 بعض الفقهاء بعث ان شئت فقال قبلت ولا يصح الاجازة
 لعدم كقوله اجزت لمن يولد لفلان كما لا يصح الوقت عليه

بذلك

ابتداء وقيل بل يصح الاجازة لعدم ان عطف لعدم على
 موجود كما جرت لفلان ومن يولد له كالوقوف ومنهم من اجاز
 لعدم مطلقا بناء على انها اذن لا تحادث وقفة بانها لا تخرج
 عن الاخبار بطريق الجملة كما سلف وهو لا يعقل لعدم ابتداء
 ولو سلم كونها اذا فمى لا يصح لعدم كذلك كما لا يصح الكالة
 لعدم ويصح لغيرهم من المجانين والاطفال بعد انضالهم
 بغير خلاف ينقل في ذلك من المجانين وقد راي خطوط جنة
 من فضلا بنا بالاجازة لانها لم عند ولا هم مع تاييج ولاد
 منهم السيد جمال الدين بن طاووس لولد اغيات الدين
 وشيخنا الشهيد استجاز من اكثر مشايخه بالعراق لا ولادة الذي
 ولدوا بالشام قريبا من ولادتهم وعندي الآن خطوطهم لهم
 بالاجازة وذكر الشيخ جمال الدين احمد بن صالح الشيباني
 ان السيد فخار الموسوي اجتاز بولد مسافر الى الحج قال

فارقني والذيق بين يدي السيد فحفظت منه أنه قال لم يولد
 اجزت لك ما يجوز لي رواية ثم قال وسيعلم فيما بعد جلاوة
 ما خصصتك به وعلى هذا جرى السلف والخلف كما أنهم راوا
 الطفل اهلا التحمل هذا النوع من انواع حمل الحديث النبوي
 ببر بعد حصول اهليته حرصا على توسع السبيل الى بقاء الاسناد
 الذي تضمنت به هذه الامة وتقريبه من رسول الله صلى الله عليه وآله
 وفيها اي في الاجازة للحمل قبل وضعه وجهان بل قولان بالتحقق
 نظرا الى وجوده وعدمه نظرا الى عدم تميزه وقد تقدم ان غير
 مانع فيتحيزه الجواز ويصح للكافر كما يصح سماعه للاصل ونظيره
 الفائدة اذا سلم وقد وقع ذلك في قريب من عمرنا وحصل بها
 النفع والفاسق والمبتدع بطريق اولي فوجاء زوال الفسق
 المسلم اقرب ورواية المبتدع تقبل على بعض الوجوه وقد تقدم
 ولا يجوز الاجازة بما لم يتحمله المجيز من الحديث ليس فيه عدا

تحمله المجيز بعد ذلك لما عرفت من انها في حكم الاخبار بالمجاز نجلة
 او اذن ولا يعقل ان يخبر بما لم يخبر به ولا ان ياذن فيها الايمان كما
 لو وكل في بيع العبد الذي يريد ان يشتريه وذهب بعضهم الى
 جواز بناء على جواز الاذن كذلك حتى في الوكالة وفتح فعيين
 من يريد الاجازة بجميع سموعا ومثلا في الرواية بالتحمل منها
 قبلها ليس فيه لكن لو قال اجزت لك ما صح ويصح عندك من
 سموعا في مثله صح ان يروي بذلك عنده ما صح عنده بعد
 الاجازة انه سمعه قبل الاجازة واجاز بعضهم اجازة ما يتجدد
 روايته مما لم يتجدد ليس فيه المجاز له اذا تحمله المجيز بعد ذلك
 وقد فعله جماعة من الافاضل ويصح للمجاز له اجازة المجاز
 لغيره فيقول اجزت لك مجازا في او روايته ما اجيز في روايته
 لان روايته اذا صححت لنفسه جاز له ان يرويها لغيره وقيل
 لا يجوز اجازتها وانما يجوز للمجاز العمل بها لنفسه خاصة

وهو متر وكت ويتبع لمن يروى بالاجازة ان يتاملها الى الجازة
شيخ شيخه التي اجازها له شيخه ليرى المجاز الثاني فادخل
تحتها ولا يجاوزها فان اخبر شيخه بما صحح سماعه عند سماع
شيخه لم يرو هذا المجاز الثاني عن شيخه وهو الاوسط الا ما
تحقق عند الراوي الاخير ان صح عند شيخه وهو الاوسط انه
سماع شيخه الاول لا يمكن بحجة صحة ذلك عند الآخرين
ان يكون قد صحح سماعه عند شيخه مما لا يقتضي لفظه بيقينه
فينبغي التنبيه لذلك واسباهاه وانما يجب الاجازة مع
علم الجيز بما اجاز وكون المجاز له عالما ايضا لانها توسع و
ترخص بما قل له اهل العلم المسير جازهم اليها وقيل بشرط
العلم فيها والاشهر عدمه واذا كتب الجيز بها الى الاجازة و
صدقها صحت الاجازة بغير لفظ بها كما صحت الرواية بالقرابة
على الشيخ مع انه لم يلفظ بما قرئ عليه وبرأي اللفظ مع الكفاية

[illegible]

اولها يابدون اللفظ ليحقق الاخبار الذي سئلته اللفظ والاذ
والقصر على الكتابة ينظر لتحقيق الاذن والاخبار بالكتابة
مع القصد كما يحقق الوكالة بالكتابة مع قصد ما عند بعضهم
حيث ان الغرض مجرد الاباحة وهي تحقق بغية اللفظ كقصد
الطعام الى الضيف ودفع الثوب الى العريان ليلبسه ويحوز
والاخبار توسعها في غير اللفظ عرفا **واربعها** المناولة وهي
نوعان احدهما المناولة القرونة بالاجازة وهي على انواعها
اي انواع الاجازة على الاطلاق حتى انكر بعضهم اقرارها عنها
لرجوعها اليها وانما يفترون فان المناولة يقفّر الاشافنة
المجبر للجأزله وحضوره دون الاجازة وقيل انها اخص من
الاجازة لانها اجازة مخصوصة في كتاب بعينه بخلاف الاجازة
ثم لما رتب منها ان يعطيه تملكها اوعارية للتشخيص اصلها
اصل سماع الشيخ ويحوز ويقول له هذا سماعي من فلان او روا

عنه فارولا عنى واجزت لك روايته عنى ثم تملك اياه ويقول
 خذ وانسخه وقابله ثم رده الى ونحو هذا ويسمى هذا عرض
 المناولة اذا القراءة عرض ويقال لها عرض القراءة وهي المنا
 المقررة بالاجازة دون السماع في المرتبة على الاصح لاشتمال
 القراءة على ضبط الرواية وتفصيلها بما لا يتفق بالمناولة
 وقيل ان المناولة مع الاجازة مثله اى مثل السماع مرجح تحقيق
 اصل الضبط من الشيخ ولم يحصل منه مع سماعه من الراوى
 اخبار مفصل بل اجمال فيكون المناولة بمنزلة ثم دون هذه
 في المنزلة ان ينادى سماعه ويحيز له ويمسكه الشيخ عنده ولا
 يمكنه منه فيريد عنه اذا وجد له وظفر به او ما قيل به على
 وجه يشق معه بموافقة المناولة والاجازة على ما يقتضيه
 في الاجازات المجردة عن المناولة وهذه المرتبة تقاعد عما
 سبق لعدم احتواء الطالب على ما تحمله وغيبته عنه فلهذا

فيكون

لا يكاد يظهر لها منزلة على الاجازة الواقعة في معين كذلك
 من غير مناولة الا ان المشهور ان لها منزلة على الاجازة المجردة
 في الجملة باعتبار تحقيق اصل المناولة وقيل لامزية لها عليها
 اصلا وهو قريب فان اتاه اى الى الطالب الشيخ بكتاب يقال
 الطالب للشيخ هذا روايتك فناولته واجزى روايته ففعل
 من غير نظر في الكتاب وتحقيق لكونه رواه جميعه ام لا فباطل
 ان لم يشق بمعرفة الطالب بحيث يكون ثقته ميقظا والاصح
 الاعتماد عليه وكانت اجازة خائفة كما جاز في القراءة على
 الشيخ الاعتماد على الطالب حتى يكون هو القاى من الاصل
 اذا كان موثوقا به معروفا ودينا وكذا يجوز مطلقا ان قال
 الشيخ حدثت عنى بما فيه ان كان حديثي مع براقى من الغلط
 والوهم لزوال النافع السابق مع احتمال بقاء النفع للشك
 عند الاجازة وتعليقها على الشرط وثانيهما المناولة المجردة

عن الاجازة بان يناوله كتابا ويقول هذا سماعي وروايته
 مقتصر عليه اي من غير ان يقول راكعة ارواه عني واجزت لك
 روايته عني ويخوذ لك وهذه مناوله مختلفة فالصحيح انه لا يجوز له
 الرواية بها ويجوز لها اي الرواية بذلك بعض الحديثين بحصول
 العلم بكونه مرقيا له مع اشعارها بالاذن له في الرواية واستدل
 بها من الحديث بما روي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب اليه
 كسرى مع عبد الله بن حذافة وامر ان يدفعه الى عظيم البحرين و
 يدفعه عظيم البحرين الى كسرى وفي اخبارنا روي في الكافي ما سنا
 الى احمد بن عمر الخلال قال قلت لابي الحسن الرضا عم الرجل من اصحابنا
 يعطيف الكتاب ولا يقول ارواه عني يجوز لي ان اروي عنه قال نعم
 اذا علمت ان الكتاب له فارواه عنه وسياق ان منهم من اجاز
 الرواية بمجرد اعلام الشيخ الطالب ان هذا الكتاب سماعه
 من فلان وهذا يزيد على ذلك ويخرج بما فيه من المناوالتها

لا يخلو

لا يخلو من اشعار بالاذن واذا روي بها اي المناولة باي معنى
 ففرقنا حديثا فلان مناولة واخبرنا مناولة غير مقتصر على حد
 واخبرنا لايها مة السماع والقراءة وقيل يجوز ان يطلق خصوصا
 في المناولة المقتضية بالاجازة لما عرفت من انها في معنى السماع ^{او}
 اي اطلاق حديثنا واخبرنا بعضهم في الاجازة المجردة عنها اي عن
 المناولة والاشهر اعتبار ضميمة القيد بالمناولة والاجازة او
 ونحوها وكان قد خصص قوم الاجازة بعبارات لم يسلوا فيها
 من التلخيص كقولهم في الاجازة اخبرنا او حديثنا شافه اذ كان
 قد شافه بالاجازة لفظا وكعبارة من يقول اخبرنا فلان كتابة
 او فيها كتب الي اذ كان قد اجاز لا يخط وهذا ونحوه لا يخلو
 عن التلخيص فيه من الاشتراك والاشتياء بها هو اعلم منه
 كما اذا كتب اليه ذلك الحديث نفسه ولاجل السادة من ذلك
 خص بعضهم الاجازة شفا باننا في وما كتب اليه الحديث من بلد

كتابة ولم يشافهه بالاجازة يكتب الى فلان كذا وبعضهم يستعمل
 في الاجازة الواقعة في رواية من فوق الشيخ المستمع بكلمة عن
 فيقول احدهم اذ اسمع على شيخ بالاجازة عن شيخه قرأت على فلان
 عن فلان ليميز عن السماع الصحيح وان كان عن مشتركين السما
 والاجازة واعلم ان لا يزول المنع من اطلاع خبرنا محدثا في
 الاجازة باخبار المجيز لذك كما اعتاده قوم من المشايخ من
 قولهم في اجازاتهم لم يميزون له ان شاء قال حدثنا وان شاء
 قال خبرنا لان الاجازة اذا لم يدل على ذلك لم يفد اذن المجيز
 وخامسها الكتابة وهي ان يكتب الشيخ ^{مر} بغير لغايا وطا خطه
 او يذن لشقه يعرف خطه يكتبه له او يحول ويكتب الشيخ بعده
 ما يدل على امره بكتابته وهي ايضا ضربان احدهما ان يقع مقرو
 بالاجازة بان يكتب اليه ويقول اجزت لك ما كتبت لك او
 كتب به اليك ويخوذ لك من عبارات الاجازة وهي اي الكتابة

مر و يترجم

نذكره

بهذه الصفة في الصحة والقوة كالمناولة المقررة بها في الاجازة
 والثاني ان تقع مجردة عنها وقد اختلف المحققون والاصوليون
 في جواز الرواية بها فمنها قوم من حيث ان الكتابة لا يقتضي الاجازة
 لما تقدم من انما الاخبار واذا ن وكلما لم يقطي وكان الخطوط
 تشبه فلا يجوز الاعتماد عليها والاشهر بينهم جواز الرواية بها
 لتضمنها الاجازة معنى وان لم تقتض بها لفظ لان الكتابة
 للشخص المعين وارساله اليه او تسليمه اليه قربة قوية واشارة
 واضحة تستغني بالاجازة المكتوبة وقد تقدم ان الاخبار لا يحضر
 في اللفظ كما يكتب في الفتوى الشرعية بالكتابة من المفق مع ان
 الامر في الفتوى اخطر والاحتياط فيها اقوى نعم يعتبر معرفة الخط
 خط الكاتب للحديث بحيث يامن المكتوب اليه التزوير بشرط
 بعضهم البينة على الخط ولم يكتب بالعلم بكونه خطه حذرا
 من المشابهة اذا العلم في مثل ذلك عادي لا عقلي والاول اصح وان

كان هذا حوطم على تقدير صحة الكتابة فهي انزل من السماع حتى
يرجع ما روي عن السماع على ما روي بها مع تأويلها في الصحة وغيرها
من المباحات ولا فقد ترجح الكتابة بوجود آخر وقد وقع في مثل
ذلك مناظرة بين الشافعي والشافعي بن راهوية في جلود الميتة اذا
دبغت هل تطهر ام لا يناسب ذكرها هنا لنفاذ كثيرة قال الشافعي
دباغها طهورها فقال الحق ما الدليل فقال حديث ابن عباس
عن ميمونة هلا انتفعتم بجلودها يعني الشاة الميتة فقال الحق
حديث ابن حكيم كتبنا النبي صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر لا تشفعوا من
الميتة باهاب ولا عصب اشبه ان يكون ما نسخ الحديث ميمونة
لان قبل موته بشهر فقال الشافعي هذا كتاب وذاك سماع فقال
الشافعي ان النصوص كتب الكيري وقصير وكان حجة عليهم فسكت
الشافعي وحيث يروي المكتوب اليه ما رواه بالكناير يقول
فيها كتب المفلان قال حدثنا فلان واخبرنا مكتوبة لاحدنا

ولا اخبرنا

ولا اخبرنا بحجة اليمين عن السماع وما في معناه وقيل بل يجوز
اطلاقهما حيث انها اخبار في المعنى وقد طلق الاخبار لغيره على
ما هو اعلم من اللفظ كما قيل بخبرين العينان ما التلبك كائنه ^{وسمى}
الاعلام وهو ان يعلم الشيخ الطالب ان هذا الكتاب وهذا الحديث
روايتاه او سمعاه عن فلان مقتصر عليه من غير ان يقول روايتاه
عني او اذنت لك في روايتيه ونحوه وفي جواز الرواية به قولان احدهما
الجواز بتزويله منزلة القراءة على القراءة الشيخ فانه اذا قرأ عليه
شيئا من حديثه واقربانه روايتيه عن فلان جاز له ان يروي عنه
وان لم يسمع من لفظه ولم يقل له اروه عني او اذنت لك في روايتيه
عني وتزويل هذا الاعلام منزلة من سمع غيره يقر بشي فلان يشهد
عليه به وان لم يشهد بل وانها لا وكذا الوسمع شاهد يشهد
بشي فانه يصير شاهد فرع وان لم يشهد ولا يقر بشي باجازة
له كما مر في الكتابة وان كان اضعف والثاني المنع لانه لم يخبره

فكانت روايته عنه كاذبة وربما قيل يفر على الشاهد اذ ذكر
في غير مجلس الحكم شهادة بشئ فانه ليس لمن سمعه ان يشهد على
شهادته اذ لا يأتى له ولم يشهد على شهادته والاصل منوع في
قول ثالث له ان يرويه عنه بالاعلام المذكور وان نهاه كما لو
سمع منه حديثا ثم قال له لا تروى عنى ولا اجيز لك فانه لا يضر
ذلك ولا هوى علمه مطلقا لعدم وجود ما يحصل به الاذن
ومنع الاستغارة بخلاف الكتابة اليه وفي معناه اى معنى الاعلام
ما لا اوصى له عند موته او سقى بكتاب يرويه وفيه القولان لكن
الصحيح هنا المنع بعد هذا القسم جدا عن الاذن حق قيل ان
القول بالجواز امتاز له عالم ومثاول بزيادة الرواية على سبيل
الوجدادة التى تاتي وهو غلط فان القابل بهذا النوع دون
الوجدادة متحقق ووجهه بان دفع الكتاب اليه نوعا من
الاذن وشبهه من العرض والمناولة وروى حماد بن زيد عن

ابو

ابو حمزة الثمالى

ابو السخيتان قال قلت لعماد بن سيرين ان فلانا اوصى بكتبه
اقام حديث عنه قال نعم قال حماد كان ابو قلابة يقول ادفعوا كتبى
الى ابى ب ان كان حيا والا فاحرقوها وسايعها الوجدادة بكسر الواو
وهي مصدر وجاد يجد مولد من غير العرب غير مسموع من العرب
الموثوق بعربيته ثم وانما ولد العلماء بلفظ الوجدادة لما اخذ
من العلم من صحيفه من غير سماع ولا اجازة ولا مناولة حيث
وجد والعرب قد فرقوا بين مصادر وجد للتمييز بين المعانى
المختلفة فانهم قالوا وجد ضالته وجدنا بكسر الواو وجدنا
بالهمزة المكسورة وجد بطوابع وجد او فى الغضب موجد
مجد وفى الغنى مجد امثلك الواو وجد وقوى بالثلاثه فى
قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وفى الحب مجد
فلما رأى المولدون مصادر هذا الفعل مختلفا بسبب اختلاف
المعانى ولدوا لهذا المعنى الوجدادة للتميز وهو اى هذا

عن ابى ب تميم الخزاز
عن راجله

النوع من اخذ الحديث ونقله ان يجد انسان كتابا او حديثا مروي
 انسان بخطه معا صرله وغيره خاص ولم يسمها منه هذا القول
 اجد ولا له منه اجازة ولا نحوها فيقول وجدت وقرئت بخط
 فلان او في كتاب فلان بخطه حاشا فلان ويسوق باقي الاسماء
 والمتن او يقول وجدت بخط فلان عن فلان انه هذا الذي
 عليه العمل قد بيا وحديثا وهو منقطع برسل ولكن فيه شوب
 اتصال لغيره لقوله وجدت بخط فلان وربما لم يسمهم فلان
 الذي وجد بخطه وقال فيه عن فلان او قال فلان وذلك قد
 قبح ان اوهم سماعا منه وجازف بعضهم فاطلق في هذا حاشا
 واخبرنا وهو غلط سكر هذا كله اذا وثق بانه خط المذكور او كذا
 فان لم يتحقق الوجه الخط قال بلغني عن فلان او وجدت في كتاب
 اخبرني فلان انه بخط فلان ان كان اخبر به احد وفي كتاب
 ظننت انه بخط فلان او كتاب ذكر كاتيه انه فلان او قيل

خ

انه بخط فلان ونحو ذلك واذا نقل من نسخة موثوق بها في الصحة
 بان قابها هو وثقة على وجده وثق بها المصنف من العلماء قال فيه
 اي في نقله من تلك النسخة قال فلان يعني ذلك المصنف والاثيق
 بالنسخة قال بلغني عن فلان انه ذكر كذا وكذا او وجدت في نسخة من
 الكتاب الفلاني وما اشبه ذلك من العبارات وقد سماح اكثر الناس
 في هذا الزمان باطلاق اللفظ المجازم في ذلك من غير تحرير وثبت
 فيطالع احدكم كتابا منسوب الى مصنف معين وينقل منه عنه
 من غير ان يثق بصحة النسخة قايلا قال فلان كذا وذكر فلان كذا
 وليس بجديد بل الصواب ما فصلناه الا ان يكون الناقل من يعرف
 الساقط من الكتاب والمقيم منه المحقق فانه اذا غافل وثق
 بالعبارة يرجله جواز اطلاق اللفظ المجازم فيها يحكيه من ذلك
 والظاهر انه الى هذا استمر وجه كثير من المصنفين فيما نقلوه من
 ذلك والله اعلم وفي جواز العمل بالوجادة الموثوق بها قولان

للحديث والاصوليين فنقل عن الشافعي وجاعل من نظار اصحابه
 جواز العمل بها وتجهيزه بآلة لتوقف العمل فيها على الرواية لا يند
 باب العمل بالمنقول بعد شرط الرواية فيها وتجهيز المانع ^{صحة} و
 حيث لم يحدث به لفظا ولا معنى ولا خلاف بينهم في منع الرواية
 بها لما ذكرنا من عدم الاخبار ولو اقررت الوجادة ^{بها} بالاجازة
 بان كان الموجود خطه حيا واجازة او اجازة غير عنه ولو
 بوساطة فلا اشكال في جواز الرواية والعمل حيث يجوز العمل
 بالاجازة **الفصل الثالث** في كيفية رواية الحديث اعلم ان
 العلماء بهذا الشأن قد اختلفوا فيما يجوز به رواية الحديث
 فاقرط قوم فيه وقوط اخرون وقد تقدم في باب الوجادة ^{لها} و
 الاعلام والوصية النقل عن قوط واجتري برواية بمثل ذ
 واما من اقرط وشدق فنه من قبال الاجتهاد لا يماروا بالرواية
 من حفظه وتذكره وهذا المذهب مروي عن مالك وابي

بعض

وبعض الشافعية ومنهم من اجاز الاعتماد على الكتاب بشرط بقاءه
 في دين فلو اخرج عنها ولو بآلة ثقة لم يجوز الرواية منه لغيبته
 عنه المجوزة للتغير وهو دليل من يمنع الاعتماد على الكتاب الحق
 المذهب الوسط وهو جواز الرواية بها ولكن اكملها ما اتفق من
 حفظه ^{لأن} التغير والتبديل ويجوز من كتابه وان خرج من يده
 مع امن التغير على الاصح لان الاعتماد في الرواية على الباطن
 فاذا حصل اجزا وقد عرفت انه قد اقرط قوم فابطلوها من الكتاب
 مطلقا او بالقيود وقوط اخرون فروا من كتاب غيرهما بل يجوز
 بذلك وكتبوا في طبقات المخروجين ومن طريق ما نقل عن بعض
 المتساهلين وهو عبد الله بن لهيعة المصري ان يحيى بن حسان
 راي قوما معهم جز سمعوا من ابن لهيعة فظروا فيه فاذا ليس
 حديث واحد من حديث ابن لهيعة فجاء اليه فاخبر بذلك فقال
 ما اصنع يحيئون بكتاب فيقولون هذا من حديثك فاحذروهم

به وهذا خطأ عظيم وغفلة فاحشة والضرب الم يحفظه سمع
 من فم من حدثه ليستعين بشئ في ضبط كتابه الذي سمع وحفظه
 ويحفظ إذا قرئ عليه على حجة الحق يغلب على ظنه عدم
 التعديل في صحيح روايته وهو أولى بالمنع من الرواية بالكتاب ^{بشئ}
 أي المنع الواقع في البصير عند بعضهم وكذا القول في الرواية التي
 لا يقر الخط ولم يحفظ ما رواه وإذا سمع كتاباً ثم أراد روايته
 من غير حفظ فعليه أن يروي من نسخة فيها سماع وهذا هو
 الأول ومن نسخة قولت بها أي بنسخة سماع مقابلة موثوقة
 بها أو من نسخة سمعت على شيخه أو فيها سماع شيخه أو كتبت
 عنه إذا وثق بكونها ليست مغايرة للنسخة سماعاً وسكنت
 نفسه إليها أو كان له من شيخه إجازة عامة مروياته والأفلا
 يجوز له الرواية من نسخة ليس فيها سماع مطلقاً لا مكاناً ^{لها}
 للنسخة سماعاً وإن كانت مسموعة على شيخه ونحوه أو كونها

غير مصححة وكذا القول فيما إذا كانت النسخة مسموعة على شيخ
 شيخه أو مروية عنه فالجواز روايته منها أن تكون له إجازة
 شاملة من شيخه لهذه النسخة ولشيخه إجازة شاملة من شيخه
 لها على الوجه السابق فتدبره وإذا خالف كتابه حفظه سدى
 حفظه المستند إلى الكتاب رجح إليه أي إلى الكتاب لأنه
 الأصل ويبين أن الخطأ من قبل الحفظ وإن كان حفظه من شيخه
 لا من كتابه اعتمد أي اعتمد حفظه دون ما في كتابه إذا لم
 يتشكك وإن قال في روايته ح حفظي كذا وفي كتابي كذا منبهاً
 على الاختلاف بينهما الحسن لاحتمال الخطأ على كل منهما فينبغي
 التخصيص بذلك وكذا أن خولف ما يحفظه من بعض الحفاظ أو
 المحدثين من كتاب قال في روايته على الأفضل حفظي كذا وغيري
 أو قالان يقول كذا وشبه هذا من الكلام ليتخلص من تبعته
 ولو أطلق وروى ما عنده جاز لكن الأول هو الورع وإذا جحد

خطه وخط ثقتة ليعلم أنه رواية باحد وجهها وهو لا يكره
رواه على الاقوى كما يعتمد على كتابه في ضبط ما سمعه فان ضبط
اصل التمهاع كضبط المسموع فاذا جاز اعتماد رواه وان لم يكن كره
حديثا حديثا فكذا هنا هذا اذا كان الكتاب مصونا بحيث
على الظن سالمة من بطرق التزوير والتغيير بحيث يمكن اليه
نفسه كما هو قيل لا يجوز له روايته مع عدم الذكر وقد تقدم
انه قول ارجح فيه وبغض الشافعية ومن لا يعلم مقاصد الانفاظ
وما يختلجها عندها ويقادير التعاوت بينها لا يجوز له ان يروي
الحديث بالمعنى بل يقتصر على رواية ما سمعه باللفظ الذي
سمعه بغير خلاف فاما ان علم بذلك جاز له الرواية بالمعنى
على اصح القولين لان ذلك هو الذي تشهد به احوال الصحابة
والسلف الاولين وكثيرا ما كانوا ينقلون معنى واحدا في امر
واحد بالفاظ مختلفة وما ذاك الا لان معلوم كان على المعنى

دون اللفظ ولا يجوزنا التعبير بالجمية للجمي في العربي ولو في
صححة محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله سمع الحديث منك
فازيد وانقص قال ان كنت تريد معانيه فلا بأس عن ابي وبن
فوقد قال قلت لابي عبد الله ان اسمع الكلام منك فازيد ان
ارويه كما سمعته منك فلا يجزى قال فتعبد ذلك قلت لا فقال تريد
المعان قلت نعم قال فلا بأس وفي خبر اخر عنه ع حين سئل
اسمع الحديث منك فاعلى لا اروييه كما سمعته فقال اذا حفظت
الصائبة فلا بأس انما هو بمنزلة تعالاهم واقعد واجلس وقيل
انما يجوزنا الرواية بالمعنى في غير الحديث النبوي لانه صافح من
نطق بالاضاد وفي تركيه اسرار ودقائق لا يؤقت علمها الا بها
كما هي فان لكل تركيب من التركيب معنى بحسب الفصل والوصل و
التقديم والتأخير ولم يرع الفهيم مقاصدها بل لكل كلمة مع
صاحبها خاصية مستقلة كالتخصيص للاهتمام وغيرهما

وكذا الالفاظ التي ترى مشتركة او متراذفة اذا اوضح كل موضع
الاخفات المعنى الذي قصد به ومن ثم قال ص نظر الله سبحانه
مقالتي تحفظها ووعاها واذا اها كما سمعها فرب جامل فقير
فقيه ورب جامل فقيه الى من هو افقه منه ولا يسياتر اولاد ان
كان الاصح الاول عملا لتلك النصوص هذه المحذورات تنفع
بما شرطناه وان بقي مرزا لا ينفوت معها الغرض الذي من الخد
وهذا كله في غير المصنفات والمصنفات لا تغير اصلا وان كان
بمعناه لا يخرج بالتغير عن وضعه ويقصود مصنفه ولا ان
الرواية بالمعنى خص فيما في الجود على الالفاظ من المعج ذلك
غير موجود في المصنفات المدونة في الاوراق وينبغي ان تقول
عقيد الحديث المروي بالمعنى المشكوك فيه هل وقع باللفظ او
المعنى وكما قال ويخود من الالفاظ الدالة على المقص للمنفين
التحرر من الزلل مرجح اشتمال الرواية بالمعنى على الخطر وقد

روي نخل ذلك من القحابة عن ابن مسعود واي الرواية في قوله
عنهم ولم يجوزوا نغوا الرواية للحديث بالمعنى وبعض يجوزها
ايضا تقطع الحديث بحيث يروي بعضه دون بعض وان لم يكن هذا
القطع قد روي في محل آخر ورواه غيرهما تماما ليجمع الى تمامه من ذلك
المحل ومنهم من منعه مطلقا لتحقيق التغير وعدم ادراك سمعه
وجوزة اخرون مطلقا سواء كان قد روى ام غيره على التما
ام لا وهذا القول هو الاصح ان وقع ذلك من عرف عدم تعلق
المتروك منه بالمروي بحيث لا يخل اليان ولا يخلف الدلالة
فيما نقله بترك ما تركه فيجوز وان لم تجز الرواية بالمعنى لان
المروي والمتروك لا يجز بمنزلة خبرين منفصلين واما تقطيع
المصنف الحديث فيه اي في مصنفه المدلول عليه بالاسم بحيث
فرق على الابواب اللاتية به للاحتجاج المناسب مع مراعاة ما
سبق من تمامية معنى المقطوع فهو قريب الى الجواز لاجل الغرض

المذكور وقد فعله غير واحد من أئمة الحديثين منا ومن الجمهور
ولا يروى الحديث بقراءة تخات ولا صحف بل لا يتلوه الا تقن
للغة والعربية ليكون مطابقا لما وقع من النبي ^{الله} وآله صلوات
عليهم ويحقق اذا كان سمعه امثال كلام الرسول ^ص وفي صحفة
جميلين دراج قال ابو عبد الله ع اعربوا حديثنا فانما قوم
فضلاء ويعلم من يريد قراءة الحديث قبل الشروع فيه من
العربية واللغة ما يسلم به من الحسن ولا يسلم من التحيف ^{لك} بن
باب الاختلاف من افواه الرجال الغافلين باحوال الرواة وضبط
اسماؤهم وما وقع في روايته من الحسن وتصحيف ويحقق رواية
اي الرواية رواه هو صوابا وقال روايتنا كذا او يقدمها
اي الرواية المحبوبة او المصححة ويقول بعد ذلك وصوابه كذا
وقيل والقائل ابن سيرين وجماعة يريدون كما سمعه بالحسن
او التحيف فقط وهو غلو في اتباع اللفظ والمنع من الرواية

بالمعنى

بالمعنى والايود التنبيه عليه كما سبق وجوز بعضهم اصلاحه
في الكتاب وهو مناسب مجوز الرواية بالمعنى وترك في الاصل على حاله
وتصويبه جاشية اي بيان صوابه في الحاشية او من ابقا بغير
تنبيه على حاله واجمع للصحة وانفي للفساد وقد روى بعض
اصحاب الحديث رؤى في المنام وكان قد ذهب شيء من لسانه او
شفته فسئل عن سببه فقال لفظه من حديث رسول الله ص
غيرتها برأيي ففعل به هذا وكثيرا ما نرى ما يتوهمه كثير من اهل
العلم خطأ وهو صواب في وجه صحيح هذا اذا كان التحريف في
الكتاب واما في السماع فالاولى ان يقرأ على الصواب ثم يقول
وفي روايتنا او عند شيخنا او في طريق فلان كذا وله ان يقرأ
ما في الاصل ثم يذكر الصواب كما مر واحسنه اي احسن الاصلاح
اصلاحه بما جاء صحيحا برواية اخرى ان اتفق ولولا ذلك كتاب
وغلب عليه ظنه انتم الكتاب لامن الشيخ انما اصلاحه في كتابه

ورأيت ولست ثبت ما شك فيه لا ندراس ونحوه في الاسناد
او المتن ويصلح من كتاب غير او من حفظه اذا وثق بهما وعلى كل
حال فالاول سد بابا لاصلاح ما يمكن لئلا يحبس على ذلك
من لا يحسن وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا مع تبين الحال
ومارواه الراوي من الحديث عن شين فضا عدل وانفقا في
الرواية معنى لا لفظا جميعا اسنادا وساق لفظا احدهما مينا
فيقول خبرنا فلان وفلان واللفظ لفلان او وهذا اللفظ فلان
قال وقالوا خبرنا فلان وما اشبه ذلك من العبارات فان
تقاربا في اللفظ مع اتفاق المعنى فقال في روايته قالا كذا جاز
ايضا على القول بجواز الرواية بالمعنى والافلا ولكن قول تقاربا
في اللفظ ونحوه مما يدل على الاختلاف ليس اولى من اطلاق
نسبته اليهما ومصنف جمع من جماعه اذا رواه عنهم من نسخة
قويت باصل بعضهم دون بعض اراد ان يدرك جميعهم في الا

وذكر

وذكره المقابل بنسخته وحده بان يقول واللفظ لفلان كما سبق
فهذا فيه وجهان الجواز الاول لان ما اوردته قد سمعته ثم في كره
ان يلفظه وعدمه لانه لا علم عندنا بيقينه برواية الاخرين حتى
يخبر عنها بخلاف ما سبق فانه اطلع على رواية غير من اللفظ اليه
وعلى موافقتها معنى فخير بذلك ولا يزيد الراوي على ما سمع من
من فوق شيخ من رجال الاسناد على ما ذكره شيخه مدراجا عليه
اوصفه له كذا لك الاميز لهوا ويعني ونحو ذلك مثاله ان يروي
الشيخ عن احمد بن محمد كما يفتق الشيخ ابو جعفر الطوسي والكوفي
كثيرا فليس للراوي ان يروي عنها ويقول قال خبرنا احمد بن
محمد بن عيسى بل يقول احمد بن محمد هو ابن عيسى ويعني ابن عيسى
ونحوه ليقين كلامه وزيادته عن كلام الشيخ واذا ذكر شيخه
في اول حديث نسبته الى ابيه بحيث يبين ووصفه بما هو اهله
ثم اقصر بعد ذلك على اسمه او بعض نسبه ولم يكتبوا قال بين

رجال الاسناد في كثير من الاحاديث فيقولها القاري لفظا واذا
وجد في الاسناد ما هذا اللفظ فري على فلان اخبرته فلان يقول
القاري بلفظه قيل له اخبرته فلان واذا وجد قري على فلان حدثنا
فلان يقول قال حدثنا فلان واذا تكررت كلمة قال كما في قوله
عن زيار قال قال الصادق ع مثلاً فالعادة انهم يحذفون احدهما
خطا فيقولها القاري ويحذف فيها يحذف بالمعنى لان ضمير الاول
للمراوى الاول وهو الفاعل وفاعل الفعل الثاني هو الاسم الظاهر
الذي بعده فاذا اقتصر على واحد صار الموجد فعل الاسم الظاهر
الثاني فلا يرتبط الاسناد بالراوى السابق وما اشتمل من
الفتح والابواب ونحوها على احاديث مستعدة باسناد واحد
فان شاء ان يذكر اى الاسناد في كل حديث منها وذلك لحوط
الان فيه طولا او يتركه ولا اى عند اول حديث منها اوفى
اول كل مجلس من مجالس سماعها ويقول بعد الحديث الاول

وبالاسناد

وبالاسناد او يقول وبه اى الاسناد السابق وذلك هو الغلب
الاكثر في الاستعمال وعلى هذا قلوا راد مكان سماعه على هذا التقدير
تفريق تلك الاحاديث ورواية كل حديث منها بالاسناد المذكور
في اولها جازله ذلك لان الجميع معطوف على الاول فالاسناد في
حكم المذكور في اوله ومنهم من منع ذلك لامتنين الحال واذا ذكر
الشيخ حديثا باسناد ثم تبعه اسناد اخر وقال عند انتهاء الاسناد
مثله لم يكن للمراوى عنه ان يروى المتن المذكور بعد الاسناد الاول
بالاسناد الثاني لاحتمال ان يكون الثاني مما تلال الاول والمعنى
ومغاير له في اللفظ وقيل بل يجوز اذا عرف ان الحديث ضابط
متحفظ يميز الالفاظ المختلفة والافلا وكان غير واحد
من اهل العلم اذا روى مثل هذا يورد الاسناد ويقول في حديث
قبيله متنه كذا وكذا ثم يسوقه وكذلك اذا كان الحديث قد قال
نحوه واذا ذكر الحديث اسنادا وبعض من وقال بعد وذكر

في كل حديث وصحبه
بشارة تقطع المتن
في ابواب اسناد الحديث
ح

الحديث أو قال وذكر الحديث بطوله في جواز رواية الحديث الشا
 كله بالاستاد الثاني القولان السابقان في قوله مثله وشعرون
 حيث أن الحديث الثاني قد تغير الأول في بعض اللفاظ وإن
 اتحد المعنى ومن الظاهر أنه هو عينه وأولى بالمنع هنا لأنه
 لم يصح بالمتأثرة ويمكن أن يكون اللاحق في الحديث للعهد الذي
 هو الحديث الذي لم يكمله وإنما اقتصر عليه لكونه معنى الأول
 والأولى أن يبين ذلك بأن يقتص من ذكره الشيخ على وجهه ثم
 يقول قال وذكر الحديث ثم يقول والحديث هو كذا وكذا وليس
 إلى آخره وإذا سمع بعض حديث عن شيخ وبعضه عن شيخ آخر
 روى جملة عنهما في حال كونه مبتدئاً أن بعضه عن أحدهما
 وبعضه عن الآخر ثم يصير الحديث بين ذلك مشاعينهما حيث
 لم يبين مقدار ما روى منه عن كل منهما فإن كانا اثنين فالأ
 سهل لأنه يعمل به على كل حال وإن كان أحدهما مجرداً

بج

يحتج بشئ منه لاحتمال كون ذلك الشيء من رواية المبرورج إذا لم
 يميز مقدار ما روى عنه عن كل منهما ليحتج بالخبر الذي رواه عن الثقة
 أن أمكن ويخرج الآخر والله الموفق **الباب الرابع** في أسماء
 الرجال وطبقاتهم وما يتصل به وهو فيهم يعرف بالمرسل المتصل
 ومزايا الاستناد وتحصيل معرفة الصحابة والتابعين وتابعي
 التابعين إلى الآخر الصحابي من لقي النبي ص مؤمن به ومات على
 الإسلام وأن تحلت رتبة بين لقيه مؤمناً وبين موته مسلماً
 على الأظهر والمراد باللقا ما هو عام من المجامعة والمساواة أو
 وصول أحدهما إلى الآخر وإن يكمله ولم يرد والتعبير به إلى
 من قول بعضهم في تعريفه أنه من رأى النبي ص لا يخرج منه
 إلا عي كان أم مكتوم فإنه صحابي غير خلاف واحتج بقوله
 مؤمناً عن لقيه كافراً وإن سلم بعد موته فإنه لا يعد من الصحا
 وبقوله به عن لقيه مؤمناً بغير من الأنبياء ومن هو مؤمن

بأنه يسعيث ولم يرد له بعثته فأنشأ لم يكن ص نبيا وان حصل
 شأن في ذلك فليرد التعريف بعد قوله لقي النبي بعد بعثته ويقو
 ووات على الاسلام عن ارتد ووات عليها كعبيد الله بن جحش
 وابن حنظل وشمل قوله وان تحالت ردت ما اذا اجمع الالاسلا
 في حيوانه وبعده سواء لقيه ثانيا ام لا ونبه بالاصح على خلا
 في كثير من تلك القبول ومنها تحلل الردة فان بعضهم اعتبر
 فيه رواية الحديث وبعضهم كثرة المجالاة وطول الصحبة و
 آخرون الاقامة سنة وستين وغزوة معه وغزوتين وغير ذلك
 وتظهر فائدة قيد الردة في مثل الاشعث بن قيس فان كان قد و
 على النبي ص ثم ارتد وأسير في خلافة الأول فاسلم عليه فزوجه
 اخيه وكانت عوراء فولدت له محمدا الذي شهد غل الحسین
 فعلى ما عرفنا به يكون صحابيا وهو المعروف بل قيل انه متفق
 عليه ثم الصحابة على مراتب كثيرة بحسب التقدم في الاسلام و

عنه

الهجرة والملازمة والقتال معه والقتل تحت رايته والرواية عنه
 ومكالمته ومشاهدته ومباشرة وان اشترك الجميع في شرف
 الصحبة ويعرف كونه صحابيا بالتواتر والاستفاضة والشمرة
 واختار ثقه وحكمهم عندنا في العدل لتحكم غيرهم وافضلهم امير المؤمنين
 علي ع ثم ولداه وهو اولهم اسلاما واخرهم موتا على الاطلاق
 ابو الطغيلة عامر بن واثله مات سنة مائة من الهجرة والاضافة
 الى النواحي فاخرهم بالمدينة جابر بن عبد الله اوسهل بن سعد
 او السائب بن زيد وبمكة عبد الله بن عمر وجابر وبالبصرة انس
 وبالكوفة عبد الله بن ابي وقى وبمصر عبد الله بن الحوث بن جزة
 الزبير بن بفسطين ابواي بن ام حرام وبدمشق واثله بن
 الاسقع وبمصر عبد الله بن بس وبالكهامة الهماس بن زياد
 وبالحجاز العوس بن عميرة وبأفريقية ربيعة بن ثابت و
 بالبادية الاعراب سلمة بن الاكوع قيل وقضى ص عن مائة

واربعه عشر الف صحابي والله تعالى اعلم والسابع من لقي الصحابي
 كذا للتأني بالقبول المذكورة واستثنى منه قيدا لايمان به فان كان له
 بالتقصير والخلاف فيه كالسابق فان منهم من اشتط فيه ايضا
 طول الملازمة او صحة التماع من الصحابي والتميز بغيره
 ثالث بين الصحابي والتابعي اختلف في الحاق بابي القسين وهم
 الحضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام ولم يلقوا النبي
 سواء اسلموا في زمن النبي صلى الله عليه وآله ام لا واحد هم محضهم بفتح
 كانه خضرم اي قطع عن نظر الله الذين ادركوا الصحبة وذكرهم
 بعضهم فبلغ بهم عشرين نفسا منهم سويدين غفله صاحب على
 ورعيه بن زبارة وابو سلم الخولاني والاحنف بن قيس والاول
 عدهم في التابعين احسان ثم الراوي والمروى عنه ان استويا في
 السن او في اللقي وهو الاخذ عن المشايخ فهو النوع من علم الحد
 الذي يقال له رواية الاقران لا تحيد كما يكون راويا عن غيره

فذلك

وذلك كالشيخ ابو جعفر الطوسي والسيد المرتضى فانها اقران بطلب
 العلم والقراءة على الشيخ المفيد والشيخ ابو جعفر يروى عن السيد
 المرتضى بعد ان قرأ عليه مصنفاته ذكر ذلك في كتاب الرجال
 وله امثال كثيرة فان روى كل منهما اي من القرنيين عن الآخر
 فهو النوع الذي يقال له المديح بضم الميم وفتح الدال المهملة و
 تشديد الباء الموحدة واخر لا جيم ماخوذ من دياحي الوجه كل
 واحد من القرنيين يبذل دياحيته وجهه للآخر ويروي عنه
 وهو اي المديح اخضر من الاول وهو رواية الاقران فكل مديح
 اقران ولا يعكس ذلك كرواية القضاة بعضهم عن بعض من
 الطرفين وقد وقع ذلك لهم كثيرا وان روى عن دون السن او في
 اللقي او في المقدار فهو النوع المستقيم برواية الاكابر عن الاصاغر
 كرواية الصحابي عن التابعي وقد وقع منه رواية العبادلة و
 غيرهم عن كبار الاخبار ورواية التابع عن تابعي التابع كعمرو بن

لم يكن من التابعي وروى عنه خلق كثير منهم قبل انهم سبعون ومثل
 راي خطه من العلما بانك السيد تاج الدين بن معية الحسيني
 الذي ابحى فاته اجاز الشيخنا الشهيد رواية يروى عنه وكان يعدو
 من شيخته واستجاز في آخر اجازته منه وهو يصلح ثالا لهذا
 القسم من حيث الكبر والغب واللق ومن قسم المديح من حيث العلم
 وتعارض الروايتين ومنه اي من هذا القسم وهو اخص من مطلقه
 رواية الاباء عن الابناء ومنه عن الصحابة رواية العباس بن عبد
 عن ابنه الفضل ان النبي ص اجمع بين الصلاتين بالزلفه وروى
 عن معمر بن سليمان التميمي قال حدثني ابي قال حدثني انت عن
 ابيوب عن الحسن قال في كل دجاجة وهذا طريف بجمع انواعها
 وغير ذلك والاكثر العكس وهو رواية الابناء عن الاباء لانه
 هو الحالة المسلوكة الغالبة وهو قسمان رواية الابن عن ابيه
 دون جدّه وهو كثير لا ينحصر وروايته عن ابيه منه في روايته

عن ابي

عن ابيوب اغنى عن ابيه عن جدّه وهو كثير ايضا منه في رأس الاسناد
 رواية زين العابدين ع عن ابيه الحسن ع عن ابيه علي ع عن النبي ص
 وفي طريق الفقهاء رواية الشيخ فخر الدين محمد بن الحسن بن يوسف
 ابن المطهر عن ابيه الشيخ جمال الدين الحسن ع عن جدّه سيد الدين
 يوسف وسلكه الشيخ المحقق نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى
 سعيد فانه يروى ايضا عن ابيه عن جدّه يحيى وهو يروى عن علي
 بن مسافر العبادي عن الياس بن هشام الحائري عن ابي علي بن
 الشيخ عن والده الشيخ ابو جعفر الطوسي وروايته عن ثلثة كرواية
 محمد بن الشيخ غيب الدين يحيى بن احمد بن يحيى الاكبر بن سعيد
 فانه يروى عن ابيه يحيى عن ابيه احمد عن ابيه يحيى الاكبر وعن
 اربعة وقد اتفق منه رواية السيد الزاهد رضي الدين محمد بن
 محمد بن محمد بن زيد بن الداعي المعمر الحسيني عن ابيه محمد بن
 زيد عن ابيه الداعي وهو يروى عن الشيخ ابو جعفر الطوسي و

السيد المرتضى وغيرهما والسيد رضي الدين يروي عنه باسنادنا
الى الشيخ ابو عبد الله الشهيد عن الشيخ رضي الدين المزني عن الشيخ
محمد بن احمد بن صالح الشيباني عنه ومثله في الرواية عن ابي عبد الله
رواية الشيخ جلال الدين الحسن بن احمد بن يحيى الدين محمد بن جعفر
هبة الله بن ثمان عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه هبة الله بن
وهو يروي عن الحسن بن محمد المقتدادي عن الشيخ ابي علي عن ابيه
الشيخ ابو جعفر الطوسي وهذا الشيخ جلال الدين الحسن يروي عنه
شيخنا الشهيد بغير واسطة وعن خمسة آباء وقد اتفقنا منه روا
الشيخ الجليل بابويه بن سعد بن محمد بن الحسن بن الحسين بن علي
الحسين بن بابويه عن ابيه سعد عن ابيه محمد عن ابيه الحسن عن
الحسين وهو اخر الشيخ الصدوق ابو جعفر محمد عن ابيه علي بن ابي
وعن ستة آباء وقد وقع لنا منه ايضا رواية الشيخ مستجب الدين
ابي الحسن علي بن عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن الحسن بن الحسين بن

علي بن الحسين بن بابويه فانه يروي ايضا عن ابيه عن ابيه عن ابيه
عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
وهذا الشيخ مستجب الدين كثير الرواية واسمع الطرق عن آباءه
واقارب واسلافه يروي عن ابن عمه الشيخ بابويه المتقدم بغير
واسطة وانما في رواية عن الشيخ مستجب الدين بعدا طرقا كثيرة
فيما وضعته من الطرق في الاجازات واكثر ما يروي به تسعة
آباء عن الائمة عن رواية الحب في الله والبغض في الله فانما يروي
باسنادنا الى مولانا ابي محمد الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى
جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليهم السلام
عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
يوم يا عبد الله احب في الله وابغض في الله ووالله في الله وعاد
في الله فانه لا ينال ولا يتر الله الا بذلك ولا يجرد احد طعم الايمان

تمت الخبر الكثر وروايت ابي
الحسين بن بابويه في تاريخه

وان كثرت صلواته وصيامه حتى يكون كذلك الحديث ويروى
عن تسعة آباء في طريقهم باسنادنا الى عبد الوهاب بن عبد العزيز
اسد بن الليث بن سليمان بن الاسود بن سفيان بن يزيد بن
عبد الله التميمي من لفظه قال سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول
سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت
ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول
وقد سئل عن الثمان الثمان فقال الثمان هو الذي يقبل على من
اعرض عنه الثمان الذي يدا بالثمان قبل السؤال بين عبد
الوهاب وبين علي بن عمر في هذا الاسناد تسعة آباء آخرهم كنية
عبد الله الذي ذكرنا تسمع عليا ع ويروى بهذا الطريق
حديثا متسلسلا باثني عشر آباء عن زرق الله بن عبد الوهاب
المذكور عن ابيه عبد الوهاب عن آباء المذكورين الى كنية
قال سمعت ابي الهيثم يقول سمعت ابي عبد الله يقول سمعت

رسول الله

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما اجتمع قوم على ذكر الاحقهم الملائكة
غشيتهم الرحمة واكثرنا وصل الياس الحديث المتسلسل باثني عشر
ابا وهو ما رواه الحافظ ابو سعد بن السمعاني في الذيل قال اخبرنا
ابو جعفر عمير بن ابي الحسن البسطامي الامام بقرا في قال حدثنا
السيد ابو محمد الحسين بن علي بن ابي طالب من لفظه يبلغ حديثي سيد
والذي ابو الحسن علي بن ابي طالب سنة ست وستين واربع مائة
حدثني ابي ابي طالب الحسن بن عبد الله سنة اربع وثلاثين واربع مائة
حدثني والذي ابو علي عبد الله بن محمد حدثني ابي محمد بن عبد الله
حدثني ابي عبد الله بن علي حدثني ابي علي بن الحسن حدثني ابي الحسن
الحسين حدثني ابي الحسين بن جعفر وهو اول من دخل بلخ من هذه
الطائفة حدثني ابي جعفر الملقب بالبحر حدثني ابي عبد الله حدثني
ابي الحسين الاصف حدثني ابي علي بن الحسين بن علي عن ابيه عن
علي ع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس الجبر كما لعينه هذا اكثر ما اتفق

ان رواية من الاطامير المسلسلة بالآباء وان اشترك اشان عن شيخ
 وتقدم موت احدهما على الآخر في النوع المستحق السابق والآخر
 واكثرنا وقفنا عليه في عصرنا من في سنة وثمانون سنة فان
 شيخنا المبرور نور الدين علي بن عبد الغالي الميسري والشيخ الفاضل
 ناصر بن ابراهيم البويهي الاحصائي كلاهما روى عن الشيخ
 الدين محمد بن الحسام وبين وفاتيهما ما ذكرنا لان الشيخ ناصر
 البويهي توفي سنة اثنين وخمسين وثمانمائة وشيخنا توفي
 سنة ثمان وثلاثين وتسعمائة واكثرنا بلغنا قبل ذلك من طرق
 الجمهور ما بين الراويين في الوفاة مائة وخمسون سنة فان
 الحافظ السلفي جمع منه ابو علي البردائي احد مشايخ حديثنا
 وزوال عنه ومات على رأس الخمسمائة ثم كان آخر اصحاب السلفي
 بالسماع سبطه ابو القاسم عبد الرحمن بن يحيى وكانت وفاته
 سنة خمسين وتسعمائة وقال ما يقع من ذلك ان المجموع

فبينما

قد تأخر بعد احد الراويين عنه وانا حتى لم يسمع منه بعض الا
 ويعيش بعد التمتع منه دهر طويلا فيحصل من مجموع ذلك نحو
 هذا المدد والرواية ان اتفقت اسماء وهم واسماء آباؤهم ضاعدا
 واختلف اشخاصهم سواء اتفق في ذلك شان منهم واكثر فهو
 النوع الذي يقال له المتفق والمفترق في الاسم المتفرق
 في الشخص واما معرفة خشية ان رطن الشخصان شخصا
 واحدا وذلك كرواية الشيخ رحمه الله ومن سبعة من المشايخ
 عن احمد بن محمد ويطلق فان هذا الاسم مشترك بين جماعة
 منهم احمد بن محمد بن عيسى و احمد بن محمد بن خالد و احمد بن محمد
 بن ابي نصر و احمد بن محمد بن الوليد و جماعة آخرون من افاضل
 اصحابنا في تلك الاعصر ويميز عند الاطلاق بقرين الزمان
 فان المروي عنه ان كان من الشيخ في اول السند وناقار به فهو
 احمد بن محمد بن الوليد وان كان في آخره متار بالرضاع فهو

احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي ان كان في الوسط فالأغلب ان
 يزيد بن احمد بن محمد بن عيسى قد يراد غيره ويحتاج في ذلك الى
 فضل قوة وتميز واطلاع على الرجال ومرايتهم ولكنه مع الجهل
 لا يضر لان جميعهم ثقات فالامر في الاصحاح بالرواية سهل و
 كروايتهم عن محمد بن يحيى مطلقا فان اضره مشترك بين جماعة
 منهم محمد بن يحيى العطار القمي ومنهم محمد بن يحيى الخزاز البغداد
 الميعة والزاي قبل الالف وبعدها ومحمد بن يحيى بن سليمان
 الكشمي الكوفي والثلاثة ثقات ويميزهم بالطبقة فان محمد بن
 يحيى العطار في طبقه مشايخ ابي جعفر الكليني فهو المراد عند
 اطلاقه في قول السند محمد بن يحيى وآخرين روي عن الصادق ع
 فيعرفان بذلك وكما طلاقهم الرواية عن محمد بن قيس في اشتراك
 بين اربعة اشان ثقتان وهما محمد بن قيس الاسدي ابو نصر
 ومحمد بن قيس الجعفي ابو عبد الله وكلاهما روي عن الباقر والصا

عليهما السلام وواحد مدوح من غير توثيق وهو محمد بن قيس
 الاسدي وولي بن نصر ولم يذكره عن روى وواحد ضعيف هو
 محمد بن قيس ابو احمد روى عن الباقر ع خاصة وأمر بحجة بما
 يطلق فيه هذا الاسم بشكل والمشهور بين اصحابنا رد روايته
 حيث يطلق مطلقا نظرا الى احتمال كونه الضعيف ولكن الشيخ
 ابو جعفر الطوسي كثيرا ما يعمل بالرواية من غير الثقات الخ هو
 سهل على ما علم من حاله وقد توافقه على بعض الروايات بعض
 الاصحاب بنعم الشهرة والتحقيق في ذلك ان الرواية ان كانت
 عن الباقر ع فهي مردودة لا شتر كرجح بين الثلثة الذين احدهم
 الضعيف واحتمال كونه الرابع حيث لم يذكر وطبقته وان كان
 الرواية عن الصادق ع فالضعف مستغنى عنها لان الضعيف لم
 يرو عن الصادق ع كما عرفت ولكنها محتملة لان يكون من الصحيح
 ان كان هو واحد الثقتين وهو الظاهر لانهما وجهان من وجوه

الرواية وكل منهما اصل في الحديث بخلاف الممدوح خاصة و
 يحتمل على بعد ان يكون هو الممدوح فتكون الرواية من الحسن ^{في}
 فينبى على قبول الحسن في ذلك المقام وعدمه فتقنه لذلك فائدة
 مما غفل عنه الجميع وردوا بسبب الغفلة عنه روايات وجعلوا
 ضعيفة والام بها ليس كذلك وكرروا بهم عن محمد بن سليمان
 فائدة ايضا مشترك بين محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم الثقة
 العين ومحمد بن سليمان الاصفهاني فهو ثقة ايضا ومحمد بن سليمان
 الديلمي وهو ضعيف جدا لكن الاول متأخر عن عهد ^{الاسلام} ^{عليهم}
 والثاني روى عن الصادق ع فيميزان بذلك والثالث لم يقتض
 تقرير طبقته فترد الرواية عند الاطلاق لذلك وبالمجمل
 فهذا الباب واسع وفرع جليل كثير النفع في باب الرواية ويحتاج
 المفضل تكلف وتنبه الى اطنا بخرج عن الغرض من الرسالة
 وان تقف الاسماء خطأ واختلت نطقا سواء كان مرجع

الاختلاف

الاختلاف الى النظام الشكل فهو النوع الذي يقال له المؤلف و
 المختلف ومعرفته من مهمات هذا الفن حتى ان اشد التحصيف
 متابع في الاسماء لا تشرى لا يدخله القياس ولا قبله شيء بل عليه
 ولا بعد بخلاف التحصيف الواقع في المتن وهذا النوع مستحجرا
 لا يضبط تقصيرا الا بالحفظ مثاله جريد وحرير الاول بالجيم
 والى والثاني بالحاء والزاي فالاول جريد بن عبد الله الجلي
 صحابي والثاني حرير بن عبد الله السجستاني يروي عن الصادق
 ع فاسميهما واحدا واسمها مؤلف والمابين بينهما الطيقة
 كما ذكرناه ومثل بريد ويزيد الاول بالباء والراء والثاني بالياء
 المشاة والزاي وكل منهما يطلق على جماعة والمابين قد يكون
 من جهة الآباء فان بريد بالياء الموحدة ابن معاوية العجلي وهو
 يروي عن الباقر والصادق عليهما السلام واكثر الاطلاقات
 محمول عليه وبزيد ايضا بالياء الاسلمي صحابي فيميز عن الاول

بالطبعة وأما يزيد بالمشاة من تحت فهو يزيد بن اسحق شعروصا
رايته مطلقا فالأول للقب ميزان وي زيد أبو خالد القضاة مسمى
بالكنية وإن شارك الأول في الرواية عن الصادق وهو لا
كلهم ثقات وليس لنا يزيد بالموحدة في باب الضعفاء ولنا فيه
يزيد متعدد ولكن يتميز بالطبعة والاب وغيرهما مثل يزيد بن
خليفة وي زيد بن سليل وكلهم من أصحاب الكاظم ومثل
بنان وبيان الأول بالنون بعد الباء والثاني بالياء المشاة بعد
فالأول غير منسوب ولكنه بضم الباء ضعيف لعنه الصادق ثم
والثاني يفتحها الجزي كان خيرا فاضلا فاع الاشتباه في وقت
الرواية ومثل خان وحيان الأول بالنون والثاني بالياء
فالأول إجماع بن سديد من أصحاب الكاظم واقفي والثاني حيا
الستراج كيسان غير منسوب إلى اب وحيان العربي روى عن
أبي عبد الله عنه ومثل بشار وبيان بالياء الموحدة والشين

المعجم

المعجمة المشددة أو بالياء المشاة من تحت والسين المهملة المخففة
الأول بشار بن الضبي أخو سعيد بن يسار والثاني أبوهم أو
مثل خثيم وخثيم كلاهما بالحاء المعجمة إلا أن أحدهما بضمها
وتقديم الناء الثلاثة ثم بالياء المشاة من تحت والآخر بفتحها
ثم المشاة ثم الثلاثة فالأول أبو الربيع بن خثيم أحد الزهاد
الثمانية والثاني أبو سعيد بن خثيم له لى التابع وهو ضعيف
ومثل أحمد بن سيم بالياء المشاة ثم الناء الثلاثة والياء المشاة
الأول ابن الفضل بن دكين والثاني مطلق ذكر العلامة في
الإيضاح ومثال ذلك كثير وقد يحصل الالتباس والاختلاف
في النسبة والصنعة وغيرهما كالحمداني والهمداني والأوسلي
الميم والداد المهملة نسبة إلى همدان قبيلة والثاني فتح الميم
والذال المعجمة اسم بلد من الأول محمد بن الحسين بن أبي الخطاب
ومحمد بن الأصغر وسندي بن عيسى ومحموط بن نصر وخلق كثير

بل هم أكثر المنسوين من الرواة الى هذا الاسم لانها قليلة صالحة
مختصة بآمن محمد بن المومنين ثم ومنها العرش الهندي صاحب
ومن الثاني محمد بن علي الهندي ومحمد بن موسى ومحمد بن علي بن
ابراهيم وكيل الناحية وابنه القاسم وابوه علي وجده ابراهيم
وابراهيم بن محمد وعلي بن المسيب وعلي بن الحسين الهندي كلهم
بالذال المعجمة ومثل الخزاز والخرز الأول براء مملوءة زاء والثاني
بن زين بجيمين فالأول كجاء عنهم ابراهيم بن عيسى بن ابيوب
وابراهيم بن زياد علي ما ذكر ابن داود ومن الثاني محمد بن يحيى
ومحمد بن الوليد وعلي بن فضيل وابراهيم بن سليمان واحمد بن
النضر وعمر بن عثمان وعبد الكريم بن هليل الجعفي ومثل الحنا
ولخطا الأول بالحاء المهملة والنون والثاني بالمعجمة والنياء
المثناة من تحت والأول يطلق على جماعة منهم ابو اود الثقة
الجليل ومحمد بن مروان والحسن بن عطية وعمر بن خالد ومن

الثاني

الثاني علي بن ابراهيم بن داود بالياء الموحدة المضمومة والنون المضمومة
والراء الساكنة والكيم على ما ذكره بعضهم والأصح ان الحاء والنون
كالأول وان اتفقت الاسماء خطأ ونطقا واختلفت الألفا نطقا
مع ابتلاعها خطأ او بالعكس كان يختلف الاسماء نطقا ويختلف
خطا ويختلف الألفا خطأ ونطقا فهو النوع الذي يقال له التشابه
فالأول كبكر بن زياد بتشديد الياء على ما ذكره العلامة في الايضاح
وسهل بن زياد بتخفيف الياء مع جماعة آخرين ومحمد بن عقيل
يفتح العين ومحمد بن عقيل يضمها الأول نيسابوري والثاني
كشريح بن النعمان وسريح بن النعمان الأول بالشين المعجمة
ولحاء المهملة وهو تابعي يروي عن علي بن عمر والثاني بالسين المهملة
والكيم وهو عراقي احدثواهم ومن المهم في هذا الباب معرفة
طبقات الرواة وفائدة الامن من تداخل المشتبهين وامكان
الاطلاع على تبيين الندليس والوقوف على حقيقة المراد من

والثاني في زياد

الضعفة والطبقة في الاصطلاح عبارة عن جماعة اشتركو في السن
ولقاء المشايخ فمطبقة ثم بعد طبقة اخرى وهكذا ومن المأمور
ايضاً معرفة مواليدهم ووفاتهم فمعرفة ما يحصل الامن من عيوب
المدعى للقاء اي لقاء المروءة عنه والخالف كاذب في دعواه امراً
في اللقاء ليس كذلك وقد فتح الله علينا بواسطة معرفة ذلك بالعلم
يكذب اخبار شايعة بين اهل العلم مضل لا يعرفهم حتى كادت
ان تبلغ مرتبة الاستفاضة لذكرنا هذا الطال الخط ومعرفة المواليد
منهم من على من اسفل الرق بان يكون قد اعتق رجلاً مضاد
مولاه او اعتقه رجل مضاد مولاه فالمعتق بالكسر مول من على
والمعتق مول من اسفل او بالحلف بكسر الحاء اصله المعاقبة
والمعاودة على التعاضد والتشاهد والافتاق ومنه الحديث
حالف رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار مرتين اي آخى
بينهم فاذا حالف احداً آخر صار كل منهما مول الآخر بالحلف وبالسلام

من

من اسلم على يد آخر كان مولاه يعني الاسلام وفايدة معرفة
الموالي المنسوبين الى القبايل بوصف مطلق فان الظاهر في المنسوب
القبيلة كما اذا قيل فلان القرشي انتمهم صلبه وقد تكون النسبة
بسبب مولاهم باحداً لمعاً والاعراب مول العنابة وقد يطلق
المولى على معنى رابع وهو الملائمة كما قيل مقسم مول ابن عباس
للزوجة اياه وخامس وهو من ليس يعرف فيقال فلان مول فلان
عربي صحيح وهذا النوع ايضاً كثير ويرجع الجميع الى اصل اهل المعرفة
عليه وفي كتب الرجال بيتة على بعضه ومعرفة الاخوة والاخوات
من العلماء والرواة وفايدة معرفة زيادة التوسع في الاطلاع
على الرواة والنسابهم وقد افردوا بالتصنيف للاهتمام بشأنه
لذلك فتال الاخوين من الصحابة عبد الله بن مسعود وعتبة بن
مسعود اخوان وزيد بن ثابت وزيد بن ثابت اخوان ومن اصحاب
امير المؤمنين ع زيد وصعصعة ابنا صوحان وزيد ومسعود

ابن اخراش العسبان ومن التابعين عمرو بن شعيب بن أبي شيبة
 وارقم بن شعيب اخوان فاضلان من اصحاب ابن سعد واخرون
 لا يحصى عددهم ومثال الثمانية من الصحابة سهل وعبد عثمان
 بن حنيف ومن اصحاب امير المؤمنين سفيان بن يزيد واخوه عبيد
 والحسن كلهم اخذوا رايته وقتل في موقف واحد وسالم وعبيدة وثيا
 بنو الجعد الاشجعيون ومن اصحاب الصادق ع الحسن بن محمد وعلي
 بن عتيبة الدغشي المحاربي ومحمد وعلي والحسين بنواي حرة النخاس
 وعبد الله وعبد الملك وعريق بنو عطاء بن ابي رباح نجباء ومن
 اصحاب الرضا ع حماد بن عثمان والحسين وجعفر اخواه وغيرهم
 وهم كثير ونافع ومثال الاربعة عبيد الله ومحمد وعمران وعبد الله
 بنو علي بن ابي شعبة الكلبي ثقات فاضلون وكذلك ابوهم وجدهم
 وبسطام ابو الحسين الواسطي وزكريا وزيد وحفص بنوشا وكلهم
 ثقات ايضا ومحمد واسماعيل واسحق ويعقوب بنو الفضل بن

يعقوب بن

يعقوب بن سعيد بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب وكل هؤلاء ثقات
 من اصحاب الصادق ع وداود بن فرقد واخوه يزيد وعبد الرحمن
 وعبد الحميد وعبد الرحيم وعبد الخالق وشهاب ووهب بن عبد الله
 وكلهم خيار فاضلون واحمد والحسين وجعفر بنو عبد الله بن جعفر
 المجري ومن غريب الاخوة الاربعة بنو راشد واسماعيل السلمي ولدوا
 في بطن واحد وكانوا علماء وهم محمد وعمر واسماعيل ورابع لم يسموه
 ومثال الخمسة سفيان ومحمد وادم وعمران وابراهيم بنو عبيدة
 كلهم حديثا ومثال الستة من التابعين اولاد سيرين محمد المشهور
 والانس يحيى بن عبد وحفصه وكريم ومن رواية الصادق ع
 محمد وعبد الله وعبيد وحسن وحسين ورومي وزياد بن ابي
 ومثال السبعة من الصحابة بنو مقرن المزني وهم النعمان ومعتل
 وعقيل وسويد وسان وعبد الرحمن وعبد الله وقيل ان بنو مقرن
 كانوا عشرة ومثال الثمانية زرارة وبكير وجران وعبد الملك

وعبد الرحمن ومالك وقعب وعبد الله بنو عيين من بؤاة القناد
ويوجد في بعض الطرق عجم بن عيين فيكونون من أشد الشعراء
اضيفت اليهم اخوتهم ام الاسود صاروا عشرة وما زاد على هذا العدد
نادر فلذا وقف عليه الأكثر ومن أشد العشرة اولاد العباس بن
عبد المطلب هم الفضل وعبد الله وعبد الله وعبد الرحمن وقثم
ومعبد وعون والحوث وكثير وتنام وكان اصغرهم وكان العباس
يحميه ويقول تمواتهم ضاروا عشرة يارب فاجعلهم كراما
بررة واجعل لهم خيرا وانعم الثمرة وكان له اثنتان اسماء كلثوم
وام حبيب واميمة والله تعالى اعلم ومن المهم ايضا معرفة اوطانهم
وبلدانهم فان ذلك ربما يميز بين الاسمين المتفقين في اللفظ
وايضربا استدلالا ذكر وطريق الشيخ اذكر مكان السماع على الار
بين الروايتين اذا لم يعرف لهما اجتماع عند من لا يكتفي بالمعاصرة
وقد كانت العرب تنسب الى القبائل ولما حدث لهم الانستاء

الى البلاد والاطوان لما توطنوا فسكنوا القرى والمدائن وضاعت
الانساب فلم يبق لها غير الانساب الى البلدان والقرى فانقسموا
اليها كالعجم فاحتاجوا الى ذكرها فالتاكن ببلدان قلا قيل لشرط
سكنها اربع سنين بعد ان كان قد سكن بلدا آخر ينسب اليها
شاه او ينسب اليها معا فقد ما للاول من البلدين سكنى ويحتمل
عند ذلك ترتيب البلد الثاني ثم فيقول مثلا البغدادي ثم الدمشقي
والساكن بقرية بلدا حية اقليم ينسب اليها شاه ومن القرية والبلد
والناحية والاقليم فمن ههنا اهل جمع مثلا ان يقول في نسبه
الجميعي والصيداوي والشامي ولو اراد الجمع بينها فليبدأ بالاعم فيقول
الشامي الصيداوي والجميعي فهذه جملة موجزة في الاشارة الى مقادير
هذا العلم اعني رواية الحديث وانواع اجالا ومن اراد الاستقصا
فيها مع ذكر الامثلة الموضحة لمطالبي فعليه كتابا غنية القفا
في معرفة اصطلاحات المحدثين فانه قد بلغ في ذلك الغاية

وفى الله تعالى لآله بنجد وآله والله تعالى الوفي للتباد والمعادى الى
 سبل الرشاد وهو حسنا ونعم الوكيل فرغ من تنوير هذا التعليق المنزلي
 منزلة الشرح للرسالة الموسومة بالبيان في علم الهدى مولانا
 العبد الفقير الى عفو الله تعالى زين الدين بن علي بن احمد الشافعي
 عامله تعالى بلطفه وعفي عنهم بمهنة وفضله هزيع الثلثا خامس
 من كتاب الخلاصة في علم الحديث للشيخ شرف الدين الطيوسى شافعي
 الكشاف قال في قسم الموضوع واقسام الواضعين منهم قوم من
 والملكين يقعون في الاسواق والمساجد فيضعون على رسول
 احاديث باسناد يحيى قد حفظوها فيذكرون الموضوعات تلك الانا
 قال جعفر بن محمد الطيالسي صلى الله عليه وسلم احسن من يحيى بن معين في مسجد
 الرضا وقيام بين ايديهما قال حدثنا احمد بن حنبل ويحيى بن معين

هو من اهل كاشغري
 طائفة
 كتب في الفقه المحتاج الى الله
 الفقيه ابن محمد بن ابي اسحاق
 من كتب في الفقه طائفة
 من كتب في الفقه طائفة



قال
 قال احمد بن عبد الله الزيات حدثنا معمر بن قناد عن ابي اسحاق قال قال رسول الله
 من قال لا اله الا الله تعالى نجى من كل كربة منها طايوس مقارة من هب ورثته
 مهران واخذ في قصته من نحو عشرين ورقة فجعل احمد بن حنبل ينظر الى يحيى
 ويحيى ينظر الى احمد فقال انت حدثته بهذا فقال والله ما سمعت الا هذه
 الساعة قال فكنا جميعا حتى فرغ فقال احمد بئرا ان تعال فجا متوقفا
 لنوال بخير فقال له يحيى من حدثك بهذا فقال احمد ما سمعنا بهذا قط
 وحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان ولا بد لك من الكذب فعلى غيرنا فقال له
 انت يحيى بن معين قال نعم قال لم ازل اسمع ان يحيى بن معين اجترأ
 علمته الا هذه الساعة قال له يحيى وكين علمت اني اجترأ قال كان ليس في
 الدنيا يحيى بن معين واحمد بن حنبل غيركم كذبت عن سبعة عشر احدا بن
 غير هذا قال فوضع احمد بن حنبل كفه على وجهه وقال عه يقوم مقام
 كالمستهزئ بهما
 نقلت من خط الشيخ الشهيد الثاني الذي نقل عن علي بن احمد الشافعي طاب الله ثراه

في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

عن الكاشغري قال
 كنت في كاشغري
 في دعاء الحمد لله تعالى
 فكتب الى لا تقرب مني
 علمه ليس له مني
 مشهورة
 احوال
 الزيات

کتاب فیض لام دیوانه شکر سید محمد

و من خطبه طریقت
اتبعوا ایها الناس فانما
تخرجون من الفتنه وکم یخرجون
غیری بعد ان ما یخرج غیرها
تفقد فی قول الذی فی یده
و قد فیمنه قد فی مایه و فی
و سانیها و مناج رکابها و تحط
و اعلم بانیت ان
احل له یبغی الله
سبحانه كما انما عنده
نیتنا صلی الله علیه و آله فلا ضمه
ربا ولا الى النجاه فایک فایک الک
فیصوة و انک لکن شغل و النظر لنفسک
وان اجتمعت متعلق نظری لك

وین الخطاء غش العاقبة
العصیة و التقوی و العزیز
واللایة فالعصیة کل من یأمر بالارواح
من الذکر المأمن الخلاء کما لا یو
و اولیوم و العلم و لا یو و ان کان
عزیز و البیاض و البیاض و البیاض
واللایة

وین الخطاء غش العاقبة
العصیة و التقوی و العزیز
واللایة فالعصیة کل من یأمر بالارواح
من الذکر المأمن الخلاء کما لا یو
و اولیوم و العلم و لا یو و ان کان
عزیز و البیاض و البیاض و البیاض
واللایة

منه یخرج ایها العباد

و کیف فی الی بیعین تری بها
سواها و اظفر بها بالمدامع
و تلتن منها بالمدی و قد
حدث سواها و عرق السبع

و در تاریخ مذکور است که موسی علیه السلام
صد و هشت سال از دشت بیت المقدس در آن
پادشاهان و پادشاهان و پادشاهان و پادشاهان
منوچهر و جمشید و قیصر و پادشاهان و پادشاهان
و در تاریخ مذکور است که موسی علیه السلام
صد و هشت سال از دشت بیت المقدس در آن
پادشاهان و پادشاهان و پادشاهان و پادشاهان
منوچهر و جمشید و قیصر و پادشاهان و پادشاهان

و در تاریخ مذکور است که موسی علیه السلام
صد و هشت سال از دشت بیت المقدس در آن
پادشاهان و پادشاهان و پادشاهان و پادشاهان
منوچهر و جمشید و قیصر و پادشاهان و پادشاهان
و در تاریخ مذکور است که موسی علیه السلام
صد و هشت سال از دشت بیت المقدس در آن
پادشاهان و پادشاهان و پادشاهان و پادشاهان
منوچهر و جمشید و قیصر و پادشاهان و پادشاهان

و احوار حشمت در دعا

و احوار حشمت در دعا
و احوار حشمت در دعا
و احوار حشمت در دعا
و احوار حشمت در دعا

و در تاریخ مذکور است که موسی علیه السلام
صد و هشت سال از دشت بیت المقدس در آن
پادشاهان و پادشاهان و پادشاهان و پادشاهان
منوچهر و جمشید و قیصر و پادشاهان و پادشاهان
و در تاریخ مذکور است که موسی علیه السلام
صد و هشت سال از دشت بیت المقدس در آن
پادشاهان و پادشاهان و پادشاهان و پادشاهان
منوچهر و جمشید و قیصر و پادشاهان و پادشاهان

و در تاریخ مذکور است که موسی علیه السلام
صد و هشت سال از دشت بیت المقدس در آن
پادشاهان و پادشاهان و پادشاهان و پادشاهان
منوچهر و جمشید و قیصر و پادشاهان و پادشاهان
و در تاریخ مذکور است که موسی علیه السلام
صد و هشت سال از دشت بیت المقدس در آن
پادشاهان و پادشاهان و پادشاهان و پادشاهان
منوچهر و جمشید و قیصر و پادشاهان و پادشاهان

[illegible]

فولم انت وابن اخوك
فاحك عبدك عن راسه فاطاك
منع من يجره الى الجور
سوت الحسن عليه السلام
وهو يقول اللهم اني اسئلك
الراحة عند الموت والصفوة
عند الحساب
بروزها
بيت

بالمنفعة والجار في شرف
ودليل انما الاستقارة
كولنا وضوء
والاعمال فيها

[illegible]

[illegible]

قال السيد المرتضى في الانتصار ما انفك شيعته
الامامية اكل طعام عالج الطار من اليهود والنصارى
وغيرهم ممن ثبت لهم بديس قطع فهو لهم
لا يجوز اكله ولا الانتفاع به وحاشا لقضاة
الافتاء في ذلك مختلف

في بيتي
الحظ الأسود
الحظ الأبيض
الحظ الأصفر
الحظ الأحمر
الحظ الأخضر
الحظ الأزرق
الحظ البني
الحظ البرتقالي
الحظ الوردي
الحظ الذهبي

صحة هذا الخبر
الاصحاح من كتاب
في التفسير
قاعدة
في التفسير
قاعدة

والعشاق والحبوب والاشيان والثبات
واللذة والمشيقة والجمع بطائر من طيور الآفاق
باعتبارها بغيره والعلف والحطب والنساء والحدود
والدم والطول وغير ذلك مما في الدنيا والآخرة

ان قامت فزينة عظم ارادته
اللفظ المراد في الموضع

٢٠

۴۳۹

خطی